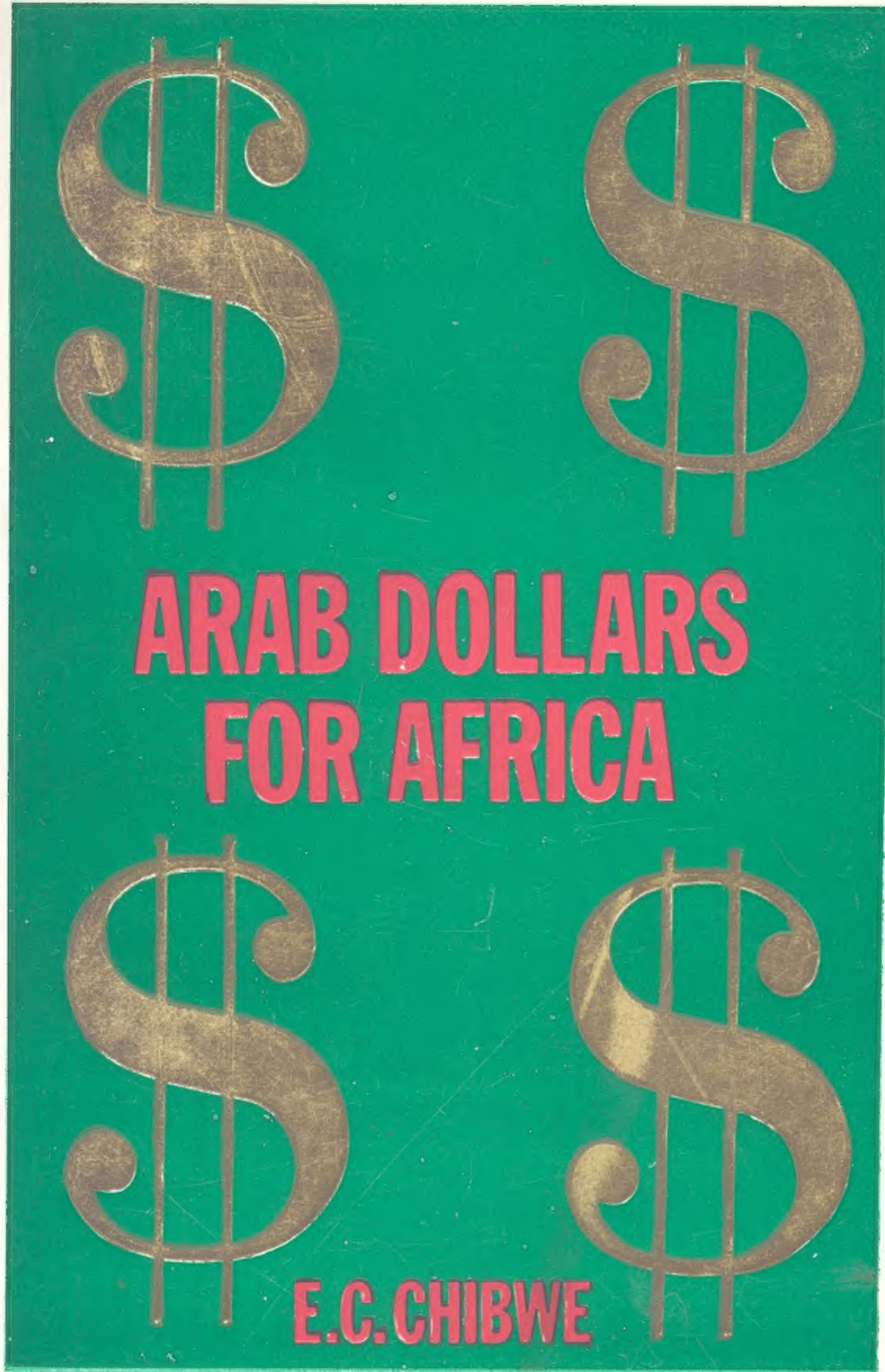


وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
(رقم ٧٢٥)



دولارات عربية لإفريقيا

تأليف
أفرام تشيامبي تشيوي

وزارة الإعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
-٧٢٥-

دولارات عربية لأفريقيا

Arab Dollars

FOR AFRICA

تأليف
افرايم تشيامبي تشيبوي
F.C. CHIBWE

تقديم

أعلن منتجو البترول العربى فى أواخر ١٩٧٣ عن زيادة مشددة فى أسعار البترول الخام تقدر بنسبة أربعمائة فى المائة . ولعل من الجائز اعتبار هذا القرار فاصلا فى تاريخ العلاقة بين البلدان المتقدمة والعالم الثالث . فقد كان أول انتصار رئيسى يحرزه منتجو المواد الأولية فى النضال من أجل الحصول على أسعار عادلة ومجزية لمواردهم الطبيعية النادرة والقابلة للنفاذ . ربما أن خفت حدة الآثار التى نشأت عن اتخاذ هذه القرارات ، حتى أصبح من الجلى للعيان أن ثراء العالم المتطور ورخاءه إنما يتوقفان بدرجة ليست هينة على موارده من المواد الخام التى لدى البلدان الأكثر فقرا . كما أن إدراك هذه الحقيقة وتقبل العسالم كله للأسعار المرتفعة ومسايرته للظروف المتغيرة قد دعمت آمال منتجي المواد الخام الأخرى فى البلدان النامية فى إمكانية حدوث تحسن مماثل فى عوائد منتجاتهم هم أيضا .

ولم يكن ثمة بد من أن تلقى الأسعار المتزايدة عبئا إضافيا على كاهل جميع البلدان . وإذا أخذنا فى اعتبارنا أن البلدان النامية تعاني بالفعل من قيود شديدة على مواردها المالية فمما لا شك فيه أن هذا العبء الإضافى يشكل عبئا مرهقا للغاية . ومع ذلك فإن العالم الثالث ، حفاظا منه على المبادئ السامية ، وعلى أمل التوصل فى نهاية الأمر إلى تشييد صرح نظام اقتصادى عالمى جديد يركز على مبادئ العدل والمساواة . قد أبدى استعداداه لتحمل هذا العبء . وإيا ما كان الأمر ، فإن فى وسع المرء أن يتوقع أن تؤيد البلدان المنتجة للبترول مساعينا من أجل التوصل إلى نظام اقتصادى جديد تأييدا ماديا ومعنويا . فمن هذه البلدان وخاصة فى الشرق الأوسط ، تحصل الآن على مقادير هائلة من فائض الموارد المالية . ومن الواضح أنه لا يمكن استثمار هذا الفائض بأكمله داخل إطار نظمها الاقتصادية القائمة . وهذا ما أدى إلى وجود مشكلات إعادة استثمار عوائد البترول . وكانت ثمة دلائل مشجعة ، فى بداية الأمر ، على أن حصة معقولة من هذا الفائض سوف تحول إلى العالم الأكثر فقرا . بيد أن هذه البلدان لم تحصل حتى الآن بالفعل إلا على مجرد مقادير اسمية . وفى معارضة شديدة على ذلك ، شقت مقادير ضخمة جدا طريق العودة إلى اقتصاديات البلدان الفنية حيث استخدمت فى أغلب الأحوال فى الإنفاق على استهلاك مجموع أو فى أحسن

الأحوال في الحصول على حصص في أسهم المنشآت الصناعية القائمة . وحتى في أحسن الأحوال ، فإنه مما يدعو الى الأسف الشديد أن تستخدم موارد البلدان النامية مرة أخرى استخداما من شأنه زيادة توسيع الهوة بين « الذين يملكون » و « الذين لا يملكون » في هذا العالم . هناك ، إذن ، حجة قوية تستند الى أسس اقتصادية وسياسية وأدبية لتحويل حصة أكبر بكثير من هذا الفائض الى البلدان الفقيرة حيث يمكن استخدامها في خلق طاقات إنتاجية إضافية هي في ميسر الحاجة إليها .

ويحاول الرفيق أفرايم تشيامبي تشيبوي ، الذي يتولى حاليا منصب سفير زامبيا لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والذي تولى من قبل مناصب رفيعة في الإدارة المدنية ، يحاول في هذا الكتاب تقديم تحليل موضوعي وعميق لهذه المسائل . فقد أبرز الجوانب العديدة للموقف والمشكلات التي نواجهها في أفريقيا في هذا الصدد . كما حاول الإشارة الى الاتجاهات التي يمكن فيها البحث عن حلول والتوصل إليها . وفي الكتاب جهد كبير . فهو يتعرض لجانب عريض من التزامات أفريقيا وصلاتها وعلاقاتها الاقتصادية داخل القارة ومع بقية العالم ، وهي التزامات وصلات وعلاقات وثيقة الصلة بموضوع إعادة استثمار عوائد البترول . ولذا فأننى سعيد اذ أقول هذه الكلمات القليلة على سبيل التقديم لهذا الكتاب الذي يشجع على التفكير . وأننى لا أهنيء الرفيق تشيبوي على جهده الجدير بالثناء . لقد تأثرت بالآراء التي أعرب عنها والملاحظات التي أبدتها والحلول المختلفة التي اقترحها ، حتى ولو أنهما قد لا تكون في جميع الأحوال مماثلة لآراء الحكومة وملاحظاتها وحلولها . وأننى لأرجو مخلصا أن تلقى هذه الآراء والملاحظات والحلول الاهتمام والدراسة الواجبة من جانب المعنيين كلهم ، وأن ترسي الأساس لتعاون مشر بين اخواننا العرب وبيننا في أفريقيا .

كذلك يسعدنى أن أجد مسئولا شابا يملك الدافع الصحيح والمبادرة والقدرة والمثابرة ليكرس نفسه لمهمة صعبة بالرغم من التزامات الرسمية العديدة والوقت المحدود المتاح له . انه لمثال مشجع يجدر بالرفاق الآخرين تقليده . فهو لا يثبت فقط انه لا نهاية هناك للسعى وراء المعرفة . وإنما يثبت أيضا ان من الضروري ان نقسم خبرتنا ومعرفتنا مع الآخرين وان ننشرهما بينهم ، وبذا نحسن نوعية الحياة في المجتمع الذي نشكل جزءا منه

فخامة الدكتور كينيث كاوندا

الرئيس

مجلس الدولة

لوساكا

مقدمة

يتمثل الهدف الرئيسى للكتاب الذى بين يدي القارىء فى تحديد السبل العملية التى يمكن من خلالها اعادة استثمار العوائد الفائضة التى حققتها البلدان العربية المنتجة للبتروول فى الاقتصاد الافريقى . وأرى توجيه النقود العربية داخل اطار بنوك التنمية القريبة من أجل أهداف التنمية العامة وكذلك داخل اطار المشروعات الزراعية والصناعية الفردية . ولذا فالكتاب يتناول تفصيلا ما يمكن للمستثمرين العرب (سواء الحكومات أو المؤسسات الخاصة) أن تتوقعه من الدخول فى مشروعات افريقية جديدة . ولا يريد المستثمرون الركون الى السلبية انهم يهتمون بالدخل وبتنفيذ مشروعاتهم على السواء . وفى هذا الصدد ، أرى وجوب تقديم بعض التنازلات الخاصة من جانب البلدان الافريقية الى المستثمر العربى بوجه خاص .

وبصرف النظر عن التعهدات المالية التى قدمتها بعض البلدان العربية للمساعدة فى تعويض آثار الزيادات المعوقة فى أسعار البترول فى العالم النامى ، فقد أبدى المستثمرون العرب بالفعل تفصيلا ملحوظا للارتباط بمشروعات بينهما فى بلدان بينهما (بلدان يتمتع فيها الاسلام بنفوذ قوى) بدلا من الارتباط بمجموعات من البلدان يصعب التعامل معها . وأرى تشجيع هذا الاتجاه والمضى به الى ما هو أبعد من حدود الانتماءات الدينية . وعلى المدى البعيد ، يرتبط المستقبل الصناعى للبلدان العربية حديثة الثراء بتوفر المواد الخام . وتملك افريقيا بوجه عام احتياطات واسعة من المعادن الحيوية كما ان فى وسعها أن تصبح من كبرى القارات المنتجة للموارد الزراعية . وطبيعى ان فرص الاستثمار تختلف من بلد لآخر ، بيد أن التاريخ قد شهد بأنه حتى الأجزاء النائية والفقيرة من افريقيا يمكنها التحول بسرعة الى أمم ناجحة تؤدي دورا حيويا فى النظام الاقتصادى العالمى .

وضمن اطار اتفاقيات تعاون بين دولة وأخرى ، بأننى اقترح أن يشكل الجانبان مجلسا لتنفيذ الأهداف المتفق عليها . وحتى اذا لم يكن المستثمر العربى حكومة ما ، فانه ينبغى أن يكون الطرف ممثلا لحكومة ما . وبذلك سيجد المستثمر ضمانات أكيدة فى امكانية تعزيز الاتفاقيات واحترامها .

أما من حيث الخبرة الفنية ، فإنه كلا من البلدان العربية والافريقية ما يزال في طور النمو بيد ان المشاركة في طرح النقود يجب أن تتوفر لمواطن الدول المشتركة على قدم المساواة . وهكذا فإنه قبل أن يطرح أى مشروع طرحا دوليا يجب على الطرفين المتعاقدين التسليم بأن أيا منهما ليس على درجة كافية من الكفاءة لتنفيذ أى جزء من مشروع ما . أما الاستثناءات الأساسية للقاعدة فسوف تكون لاعتبارات فنية محصنة ، أى لتخفيض نفقات النقل أو لضمان ادارة فعالة . وهكذا فسوف تصرح لطرف ثالث بالاشتراك في المشروعات الأوسع نطاقا .

وسيتضمن المقابل الافريقى للاستثمار العربى تقديم معاملة تفصيلية للدولة أو الدول العربية من حيث الواردات والصادرات وتقديم تنازلات ضريبية خاصة .

وسوف تحتاج البلدان العربية وهى بصدد بناء قاعدتها الصناعية الى كميات متزايدة من المواد الخام الافريقية وبخاصة المعادن . ولذا يشير هذا الكتاب الى عدد من مجالات الاستثمار العربى الممكن تنفيذها .

وفى معالجة الجوانب الفنية للتعاون الافريقى - العربى فى مجال التنمية . فأننى أوردت كذلك المسائل السياسية والاقتصادية الأرحب التى نقلت العالم الثالث الى المرحلة الراهنة التى يطالب فيها بنظام اقتصادى عالمى جديد . ومما له أهمية ان الذى ناد الدعوة الى علاقات اقتصادية دولية جديدة فى ساحات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول هو الحكومة الجزائرية - نظرا لان الجزائر تشعر بالتزامها بتقديم كل من أفريقيا والعالم العربى على السواء .

لقد بدأت السيطرة القديمة العهد للبلدان الصناعية على البلدان النامية فى الانحياز وذلك فى غضون فترة زمنية قصيرة جدا . وقد ازدادت هذه العملية مسرعة عندما أطلق العرب العنان لـ « سلاحهم البترولى » خلال حرب الشرق الأوسط التى نشبت فى أكتوبر ١٩٧٣ .

بيد انه من الأهمية بمكان ملاحظة ان ارتفاعات سعرالبترول لم تنجم بالكامل عن دوافع الكسب السياسى فى الشرق الأوسط فقط ، بالرغم من أن الحرب هى التى كانت الحافز الى ذلك ، بل يمكن القول بان زيادات السعر قد جاءت نتيجة لسنوات من المحاولات التى ينقصها حسن التنسيق

لتنبيه البلدان الصناعية الى أن عهد الاستغلال الاقتصادي قد مضى أوانه .
وكان البلد الذي قاد رفع الأسعار هو ايران ، وهي بلد لم تحمله على
اتخاذ هذا الموقف مصلحة سياسية خاصة في الشرق الأوسط ، وقد رفض
المشاركة في تدابير حظر بيع البترول ، سواء للولايات المتحدة أو هولندا
أو جنوب افريقيا .

وقد أشار أحد خبراء في شؤون الشرق الأوسط الى أن استخدام
سلاح البترول في سنة ١٩٧٣ كان محاولة لرد التاريخ الى مساره الصحيح .
وقد أثبت أن البلدان الغربية لا تستطيع العمل بدون بترول الشرق وأنه
سوف يتعين عليها قريباً السماح لبلدان أخرى بالانضمام الى « ناديها »
الخاص ، بمستوياته المعيشية والتعليمية ورعايته الاجتماعية
العالية .. الخ : ولهذا فإن نجاحات العرب قد منحتهم شعوراً بالارتياح
العميق . فالتاريخ يسير الآن في الاتجاه الصحيح بالنسبة لهم .

ولكن ماذا عن افريقيا وعن بقية العالم ؟ لقد عانت البلدان النامية
اضطراباً اقتصادياً بل عانت في بعض الحالات اضطراباً سياسياً نتيجة
لزيادات سعر البترول . وهي تبحث الآن بحثاً مستمراً عن حلول لمصاعبها
سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل . بيد أن الصورة ليست
قائمة تماماً . فقد أثبتت أحداث السنة الماضية أن افريقيا تكسب هي أيضاً
ثقة في تأكيد حقها في معاملة عادلة في الاتفاقيات التجارية ، وفي أسعار
السلع . ففي أوائل ١٩٧٥ ، توصلت بلدان افريقيا ومنطقة الكاريبي
والباسيفيك عن طريق المفاوضات الى اتفاقيات تجارية مع المجموعة
الاقتصادية الأوروبية أنسب بكثير مما كان سائداً في الماضي . ويتعرض
الكتاب في صفحاته الأخيرة بصورة مستفيضة لتفاصيل « اتفاقية لومي »
التي أسفرت عنها هذه المفاوضات .

ومنذ بدأت البلدان الافريقية في نيل استقلالها في أواخر الخمسينات،
ظلت العلاقات الدولية للقارة محكومة بالتبعية الاقتصادية للغرب ،
وباستكشاف سبل للتعاون مع الشرق ، بيد أن التدابير التي اتخذها
العرب في سنة ١٩٧٣ ، خلقت مجالاً جديداً لعلاقات خاصة . فليس صحيحاً
فقط أن جزءاً من العالم العربي ينتمي لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية .
بل أنه صحيح أيضاً أن كافة البلدان العربية تنتمي ، شأنها في ذلك شأن
افريقيا ، للعالم الثالث والتجمعات غير المنحازة هناك أذن تضامن وطيد
للمصالح .

وبالرغم من هذا التضامن ، فإن أغلب بلدان افريقيا السوداء كانت ايضا على علاقات طيبة مع اسرائيل ، التى بذلت جهودا شاقة لتقديم معونات فنية وعسكرية ومالية فى أرجاء القارة . وقد انتهت الآن هذه العلاقة نهاية مفاجئة . فمئذ عبور القوات الاسرائيلية فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ لقناة السويس من أجل غزو مصر (وهى عضو مؤسس فى منظمة الوحدة الافريقية) قطعت افريقيا علاقات افريقيا الدبلوماسية مع اسرائيل نهائيا .

ولتقديم منظور عريض لدراستى حول ما كان من المقرر ما أن تفعله البلدان العربية الآن لمساعدة افريقيا فى محنتها الاقتصادية الراهنة ، فاننى أبدا بتحليل موجز ولكنه موضوعى لنزاع الشرق الأوسط وآثاره العالمية الخطيرة وردود الفعل لدى تجاه افريقيا . واننى لأرجو أن تساعد مساهمتى فى ازالة بعض ضروب سوء التفاهم التى ما زالت تعرقل التوصل الى نظام اقتصادى عالمى جديد .

الفصل الأول

نزاع الشرق الأوسط

عندما نشبت حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧ بين إسرائيل وجاراتها العربيات ، قوبلت الأنباء في مختلف أجزاء العالم بمشاعر مختلفة . فقد اعتقد الناس انها حرب دينية بين المسلمين واليهود . وقرر آخرون ان الحرب نتيجة لدوافع سياسية - كانت مواجهة بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وقررت مدرسة فكرية ثالثة ان الحرب كانت بالنسبة لاسرائيل حرب بقاء بينما كانت بالنسبة للعرب معركة لانهاء سياسة اسرائيل التوسعية . وكما هو الحال بالنسبة للحرب الجارية الآن في ايرلندا الشمالية ، فانه لم يكن ثمة اجماع في الراى حول اسبابها ودوافعها وآثارها .

فلو كان الاسرائيليون والعرب تنطبق عليهم حنقة «المتعصبين المدينين» لكانت الحرب قد بدأت دون شك من غير اعداد مناسب ، ولتوقع كل جانب أن يلعب القدر دوره بيد ان شيئا من ذلك لم يحدث في سنة ١٩٦٧ ، ولا بدرجة أقل من سنة ١٩٧٣ . كان النزاع مخططا تخطيطا منهجيا وقد خيض بصورة منهجية . ولم يكن من نصيب الصدفة أو المقادير غير النزر اليسير .

اننى اؤثر النظر الى نزاع الشرق الأوسط بوصفه انتقام القرن العشرين من القرن التاسع عشر ، أو بعبارة أخرى ، بوصفه حربا من جانب العالم الثالث ضد العالم الصناعى ومظاهره كافة . فقد كانت البلدان الصناعية أول ما أدخل المكنة ، بيد ان وسائلها الآلية كانت تتطلب تغذية متزايدة باستمرار من المواد الأولية - ومن هنا بدأ التوسع الامبريالى فى آسيا وإفريقيا خلال القرن التاسع عشر . فتزاحم أوروبا الرهيب على إفريقيا فى الثمانيات كان يستهدف الاستحواذ على المواد الأولية . وكان الأمر فى أغلب الأحوال لا يحتاج الى أكثر من اعلان احد المتزاحمين عن احقية ما ، حتى لا يحصل عليها « المتزاحمون » الآخرون ، ايا ما كانت هذه الاحقية . ولم تكن ثمة فكرة عن السكان المحليين ، وفى أغلب الأحوال لم تكن ثمة فكرة عن الموارد الفعلية التى تملكها كل منطقة . كان كل بلد يكتفى بالتأكد من عدم انتهاك البلدان الأخرى لحقوقه المزعومة .

اما فيما يتعلق بالشرق الأوسط . فقد كان لكل دولة 'أوروبية' « مجال نفوذها » فما يسمى بـ « الهلال الخصيب » ، الممتد من العراق الى المغرب على طول الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ، كان مقسما بين بريطانيا (مصر وفلسطين وشرق الأردن) وفرنسا (الجزائر ومراكش وتونس وسوريا ولبنان) وإيطاليا (ليبيا) . وكان ينظر الى البحر المتوسط بوصفه بحيرة أوروبية تماما الى أن سمع صوت القومية العربية لأول مرة في الثلاثينات والأربعينات .

ومن خلال مصادفة بين مصادفات التاريخ العظيمة ، برزت القومية العربية الى جانب اكتشاف البترول في الشرق الأوسط . بيد أن قلة من الناس هم الذين أدركوا مغزى هذا الارتباط . ففي البداية كان البترول مصدرا رخيصا من مصادر الطاقة . إذ بمجرد اكتشاف البئر ، يبدأ البترول في التدفق بقوة من الأرض حتى تجف البئر . وخلافا لذلك كان الفحم سلطة باهظة التكاليف وينطوي إنتاجها على مخاطر كبيرة ، وهكذا فبينما كانت البلدان الأوروبية تغلق ببطء - ولكن بصورة نهائية مناجم فحمها وتستهلك مقادير متزايدة باستمرار من البترول ، كانت الحركات القومية للعالم الثالث تستجمع قواها ، لتصل الى المرحلة التي تستطيع عندها قلب ميزان القوة الصناعية بحدة . كما كان العالم الثالث بسبيله الى التعرف بسرعة على كيفية استخدام آلات العالم الصناعي . وكانت هذه العوامل كلها وبداية لعملية أدت راسا الى الموقف الراهن ، وهو الموقف الذي لم تعد شعوب أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية تطيق فيه أن تكون عرضة للاستغلال لمجرد تغذية آلات الأمم المتحدة الصناعية .

ومع تزايد احساس البلدان الغنية باعتزازها القومي ، منحها تطورها كيانا جديدا ومجتمعها جديدا وثقافة جديدة ، تعد في كثير من الحالات بمثابة تجميع بين أفضل ما في العالمين القديم والجديد (مع أن الناس في بلاد أخرى محقون في اعتقادهم بأن ما يحصلون عليه هو أسوأ ما في كل من العالمين) . وقد شغلت البلدان الى أبعد حد بأفكارها الجديدة عن التنمية ، بيد أنها تمكنت في الوقت نفسه بديانتها وثقافتها السائدين . على أن العرب يتميزون بوضع منفرد في العالم الثالث من حيث أنهم يجذبون أنفسهم في مركز السيطرة على ثلثي احتياطات البترول المعروفة في العالم - ومن ثم

تزايدت قوتهم التي لم يسبق لها مثيل في هذه الفترة الحاسمة من فترات التاريخ العالمى .

وتعتبر اسرائيل التي تنفذ في جانب العرب ، وهى تعد ظاهرة غير عادية بأى معيار من المعايير . بيد انها ظاهرة يفسرها العرب في آن واحد بأنها تكفير عن ذنب أوروبا في اضطهاد اليهود طيلة ٢٠٠٠ سنة وتجربة غير انسانية حرمت الفلسطينيين من وطنهم . كما ان الكثيرين يعتبرون اسرائيل رأس جسر اقتصادى للغرب في الشرق الاوسط - يستهدف تجزئة المنطقة كلها واستعمارها من جديد .

اليهود :

تعرض اليهود للاضطهاد طيلة ٢٠٠٠ سنة حيثما حلوا . وكانوا يجبرون عادة على العيش في طوائف منعزلة حتى يسهل التعرف عليهم واستخدامهم ككبش فداء عندما يود الحكام تحويل الانظار بعيدا عن الازمات السياسية أو الاقتصادية . وكانت عمليات الطرد أو المذابح الجماعية للطوائف اليهودية حدثا متكررا ومنتظما في تاريخ هذا الشعب العاثر الحظ

وبمجرد أن فقد اليهود وطنهم وتبعثروا في أرجاء العالم الغربى ، كان من الضرورى نبعنا لجميع مقاييس الزمن التاريخية ان يفقدوا شخصيتهم كذلك شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الشعوب المهورة . بيد ان اليهود لم يفقدوا شخصيتهم . لقد أصبحوا مطايرد بالنسبة لأوروبا لا يقبلهم احد . وكان امنهم الوحيد يكمن في كيانهم وعذابهم المشترك ، وفي تقاليدهم وديانتهم الواحدة . وكان لا بد ان يكون من الممكن نقل ما حققوه من ثراء ، سواء في شكل معرفة اكاديمية أو مجوهرات أو اشياء قيمة خفيفة أخرى .

ولقد استمر الحال على هذا المنوال الى ان حل القرن التاسع عشر : عندما جلبت الثورة الصناعية والتغيرات الاجتماعية المصاحبة لها املا جديدا بالنسبة للطوائف اليهودية . وولدت الصهيونية . ففى مواجهة الاضطهاد الذى لا وهاده فيه طرح المثاليون اليهود فكرة جديدة أن احدا لا يريدنا ومن ثم فلنحاول استرداد احترامنا لانفسنا ولنصبح امة من جديد : والى ان يتحقق ذلك فانه لا بد لنا من وطن - هو الوطن الذى فقدناه نتيجة للغزو والذى يعد وطننا بحكم الارث .

ان فلسطين متأصلة في ديانة كل يهودى . فاليهود عندما يحتفلون بعيد الفصح يشربون الانخاب قائلين :

« موعدنا في القدس في العام القادم » : بيد أن « تيودور هيرتزل » أعظم دعاة الصهيونية ، حدد أحد مشكلات « مدينته المثالية » عندما لفت الانتباه الى انه لا يمكن لانه أن تكون مؤلفة بالكامل من مصرفيين واكاديميين (وهو ما أصبح عليه حال اليهود جميعهم تقريباً خلال قرون النفي) . وكان « هرتزل » يريد للناس أن يعملوا بأيديهم وان يعودوا الى الوطن وقد جاءت أفكاره في الوقت المناسب بالنسبة للشباب اليهود الصغار والعاطلين في أغلب الأحوال والذين كانوا موجودين في وسط أوروبا وشرقها عند مطلع القرن .

وقد هاجروا الى فلسطين في جماعات متغيرة ، دون ان يحملوا نقوداً ، أو تكون لهم متطلبات ، اذ كان كل ما حملوه معهم هو ايمان قوى من أجل بناء وطن جديد .

وقد افرزت الايديولوجية الرائدة الصهيونية الاوائل نظام «الكيبوتزات» الذي حقق نجاحاً رائعاً « وحول الصحراء الى بستان . وقد جمع هذا النظام بين الجوانب الايجابية للتكنولوجيا الحديثة والاحتفاظ بالقيم الاجتماعية التقليدية ، بيد ان ، كما هو الحال مع كل الجماعات الطليعية ، كانت ثمة « عزلة » مباشرة عن السكان المحليين الذين ظلوا يحرقون الأرض بطريقتهم المستقرة طيلة قرون من الزمان . وقد اشتراها المهاجرون وطوروها بسرعة فائقة ، مدفوعين الى ذلك دائماً بالفكرة القائلة بأنه يتعين توفير مستوى معيشي عال اذا اريد اجتذاب مزيد من المهاجرين . واخذت الأرض والثروة تنراكم . بيد ان سحق العرب الفلسطينيين أخذ يتراكم هو الآخر .

كان البريطانيون يمارسون حكم الانتداب في فلسطين ، وبعد الحرب العالمية الاولى جاء « وعد تصريح بلفور » لليهود بفلسطين كوطن قومي لهم . بيد ان البريطانيون كانوا ايضا على علم تام بالقومية العربية الآخذة في النمو في الشرق الأوسط ، وكانوا حريصين على عدم اشعال الموقف ، ولذا فقد سلكوا سبيل المراوغة . وقد رفض العرب اقتراحاً تقدم به البريطانيون في سنة ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية ورفض كل من الجانبين اقتراحاً آخر في سنة ١٩٣٩ باقامة دولة مستقلة بعد فترة من عشر سنوات يحد خلالها من الهجرة اليهودية . ونظراً لان البريطانيون لم يكونوا على استعداد فيما يبدو لاحترام « تصريح بلفور » بالكامل ، فقد شرع اليهود في تشكيل جيوش سرية وتحول كثيرون منهم الى مقاتلي عصابات .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، دأبت حقيقة معسكرات الموت النازية التي كان من الصعب تصديقها . والتحمت المشاعر التي خلفتها محاولة « هتلر » لآبادة اليهود الأوروبيين بضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة لافراز مشروع قدمته الأمم المتحدة يقضى بتقسيم فلسطين .

وأصبح جزء من القدس يهوديا ومسلم جزء صغير من الأرض لليهود . وكانت الحدود مصطنعة ومن الصعب حمايتها ولذا ولدت إسرائيل في معمعان الحرب وظلت في حالة حرب . ومنذ أصبحت إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٩ أصبح الشرق الأوسط ترسانة حربية . وتنحصر حجج العرب بخدوص إسرائيل في ما يلي : ان الغرب مذنب ويشعر بذنبه عن قرون معاداة السامية التي كان مسئولا عنها ، كما ان أيدي العرب وراء خطرات إسرائيل والتوسعية سواء في عام ١٩٤٨ أو في ١٩٢٦ أو في ١٩٦٧ . أما تقدم إسرائيل فهو تقدم زائف ، فلو أخذنا في اعتبارنا حجم المساعدات التي تدفقت عليها من الولايات المتحدة ، لكان من المفروض أن يكون مواطنوها على درجة عالية جدا من الثراء ، بيد ان البديل الوحيد لهذا الثراء هو الانفاق على الأسلحة والعدوان المسلح .

ومن ناحية أخرى ، يحاول الإسرائيليون فيقولون : ان العرب لم يفلحوا أرض فلسطين قط ، فقد أهملوها ، وان العرب لم يخرجوا على أيدي اليهود وانما دفعتهم البلدان العربية الأخرى الى الخروج الى حين أملا في عودة مظفرة ؛ ونم تكن الأرض التي خصصها لليهود في بداية الأمر أرضا يمكن للدفاع عنها ؛ ولذا فان الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في القتال تعد ضرورة بالنسبة لآمن إسرائيل ، وينظر العرب الى إسرائيل نظرة ملؤها الحسد على انجازاتها الهائلة في مضمار التقدم الاقتصادي .

وقد عيل ان العرب والإسرائيليين هم وحدهم الذين يمكنهم إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، بيد ان جذور النزاع تكمن في مكان ما خارج الشرق الأوسط .

وأى مؤتمر هادف يرمى الى تسوية المشكلات التي يطرحها وجود إسرائيل لا يجب أن يضم العرب واليهود وحدهم ، وانما أيضا الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المعنى كل منهما بالنزاع مباشرة .

العرب :

يمكن تعريف العربي بأنه الشخص الذي ترتبط شخصيته بالعالم

العربي ككل ، من ناحية اللغة والثقافة والدين . وقد يكون العربي من أصل كردي أو أرمني أو زنجي أو بربري ، بيد أنه إذا كانت حقائق التاريخ الأساسية تتمثل في رسالة محمد وذكريات الامبراطورية العربية وإذا كان يتمسك باللغة وتراثها الثقافي ، فإنه في هذه الحالة عربي أصيل .

ان الدين الاسلامي يرتبط غالبا بالعرب لأنه الدين الذي منحهم — لأول مرة — في تاريخهم شجاعة واصرارا على اخضاع الاجناس الاخرى وكسب ممتلكات جديدة . ويتعقد العرب ان روح محمد كانت دائما القوة المحركة للفتوحات . وقد قال باحثون عديليون انه « لولا القرآن ، لما عرف العرب الفنون والعلوم الانسانية ولما عرفوا القانون » .

وسعيا وراء الهدف الذي حدده محمد ، نجح اتباعه بعد وفاته في فتح اجزاء واسعة من أوروبا وأفريقيا وآسيا . وكانوا في ذلك يقتفون آثار الرومان الذين تمكنوا هم أيضا ، قبلهم بقرون ، من حكم اجزاء من افريقيا وآسيا وأوروبا . وقد امتدت الامبراطورية العربية الجديدة من آسيا الوسطى عبر الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى المحيط الاطلسي . وترمز سنة ٦٥٥ ميلادية الى ذروة انتصاراتهم ، عندما استولوا على بيزنطة . وقد أشار «جون لافان» الى ان : « الحضارة العربية ازدادت تراء وتنوعا واصبح احساس العرب بالتراث والتقاليد حسيا بنفس الدرجة التي تميز بها مجرد الاحساس النظري في الماضي . ولم تتدخل هذه الحضارة في الادارة المدنية والدينية الداخلية للشعوب المقهورة في عديد من المناطق وقد قوبلت هذه السيطرة المستنيرة بترحيب خاص من جانب أولئك الذين كانوا خاضعين لسيادة بيزنطة الأشد قسوة . بل ان سكان مصر وسوريا المسيحيين ، مع بغضهم للاسلام، كانوا يؤثرون حكمه على حكم البيزنطيين »

ونتيجة لمعاداة المسيحيين لم يتمكن العرب من مد تجارتهم ونفوذهم الى جزء كبير من أوروبا الغربية . الا أنه بالرغم من هذه العتبة فقد وصلت تجارتهم الى النرويج « وانجلترا والبلدان المطلة على «بحر البلطيق» عن طريق وسطاء كانوا يهربون المنتجات العربية الوفيرة وبتاجرون فيها في المناطق التي لم تكن خاضعة للنفوذ العربي . وفي سنة ٨٣١ ميلادية احتل العرب صقلية بيد أنهم عجزوا عن الاستيلاء على « نابولي » و « ايطاليا » ، مع أنهم افلحوا في دفع البابا الى احترام الدين الاسلامي . وكان العرب مهتمين برفاهية الشعوب التي قاموا بغزوها . فقد طبقوا أساليب زراعية جديدة في « صقلية » وقاموا برى الأرض على نطاق واسع وتمكنوا من

انتاج مزيد من الغذاء للسكان . ونتيجة لتطبيق الأساليب الجديدة ،
امكن زيادة ما ينتجه الفدان من ريع الأرض من محاصيل وامكن لها طرح
نباتات مستوردة من بلدان اخرى كأشجار البرتقال والنخيل وقصب
السكر .

أما أسبانيا ، التي احتلت لأول مرة على يد العرب في سنة ٨١٠
ميلادية ، فقد استخلصت فوائد جمة من حكمهم . فقبل ذلك ، لم يكن
النبلاء والكهنة الرومان يسيطرون على حياة الأسبان السياسية وحدها ،
وانما كانوا يسيطرون على حياتهم الاقتصادية أيضا . فقد كانوا يملكون
سويا الأرض التي كان يفلحها الفلاحون لقاء مقابل ضئيل أو دون مقابل على
الاطلاق . وعندما تقلد العرب زمام الحكم . طبقوا اصلاحات زراعية شاملة
ووزعت الأرض على الفلاحين . ويحق للعرب ان ينسبوا الى انفسهم
الفضل في ادخال الاشتراكية لأول مرة في اسبانيا :

اذ لا يمكن انكار الفوائد التي مثلتها الحضارة العربية والاسلامية
بالنسبة لأوروبا . ففي اسبانيا ، انشأ العرب منشآت تعليم عال اجتذبت
العلماء من أرجاء أوروبا كافة . ووصل الأدب الاغريقي بكنوزه الثمينة الى
أوروبا عن طريق الترجمات العربية ومع ذلك فما اقل المحدثين الذين
يعترفون اليوم بالمساهمة العربية في تقدم العلوم والفلسفة . ذلك انه لولا
الانجازات التي حققها العرب في مضمار الرياضيات خاصة ، لما تطورت
« التكنولوجيا الغربية » بالسرعة التي تطورت بها . وعندما كانت أوروبا
غارقة في سباتها في ظل العصور المظلمة ، كانت الآداب العربية والفلسفة
والرياضيات العربية والطب العربي في مرحلة ازدهار .

ويعتقد بعض المعلقين المعاصرين ان الوحدة العربية لا يمكنها التعبير
عن نفسها الا سلبا ، وذلك من خلال الرغبة في القضاء على اليهود . بيد
ان الوحدة العربية كان لها في السابق دوما تعبيرا ايجابيا . وليس ثمة مبرر
للاعتقاد بأنها لن تجد هذا التعبير الايجابى من جديد . ففي العصور الوسطى
وحد العرب امبراطوريتهم في ظل ثقافة قوية ودين متين ، بالرغم من
التباينات العنصرية والجغرافية في الاراضى الخاضعة لهم .

غير ان العظمة العربية السابقة غطى عليها نهوض أوروبا . فقد بدأ
انعالم العربى في التشرذم والخضوع للغزو الأجنبى الى ان تحول البحر الأحمر
بأكمله في القرن التاسع عشر الى بحيرة اوروبية ولم يبدأ النجم العربى فى

الظهور في الأفق من جديد الا في الأربعينات ، ومع خلق دولة اسرائيل فقد أدى رد الفعل العربى الضعيف للتحدى الذى مثلته اسرائيل الى دفع القوميين الشبان الى اتخاذ موقف أكثر ايجابية ضد التدخل الاجنبى فى الشرق الأوسط . وكان جمال عبد الناصر البكباشى المصرى ، هو ابرز هؤلاء القوميين وأكثرهم نفوذا .

كان تفسير ناصر لخلق اسرائيل فى سنة ١٩٤٨ كما يلى :

« ان القوى الامبريالية والاحتكارات العالمية تسعى الى أهداف محددة، أى الى اخضاع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج لسيطرتنا العسكرية ، حتى يتسنى لها مواصلة استغلال ثرواتها ونهبها . وقد وصل الأمر بالدسائس الامبريالية الى حد الاستيلاء على جزء من أرض فلسطين العربية ، فى قلب الوطن العربى ، واغتصابها دون مبرر من الحق أو القانون ذلك على أمل اقامة نظام عسكرى فاشى لا يمكنه العيش دون اللجوء الى التهديدات العسكرية . وينبع الخطر الفعلى لهذه التهديدات من كون اسرائيل اداة للامبريالية . وفى الوقت الحاضر فان الجمهورية العربية المتحدة ، تاريخيا وفعليا ، هي البلد العربى الوحيد الذى يمكنه تحمل مسؤولية بناء جيش وطنى قادر على ردع المخططات العدوانية الصهيونية الامبريالية » .

ويعتقد العرب أن النزاع العربى - الاسرائيلى ليس نزاعا بين العرب واليهود ، وانما هو نزاع بين العرب والامبريالية . فاسرائيل ليست أكثر من كبش فداء . وتاريخ الحرب يؤيد هذا الاعتقاد . وقد قال جمال عبد الناصر : « ان بلادنا العربية لم تتوقف طيلة قرون عن ان تكون هدفا انهجمات والعداء الامبريالى ، كما لو كانت الامبريالية تزيد الانتقام للذنب قديم من الأمة التى جلبت الحضارة الى بلدانها مع فتوحات الخلافة بعد محمد » .

وقال ناصر فى ٢٠ مارس ١٩٥٨ : « ان انجلترا وفرنسا هما اللتان هاجمتا هذه المنطقة تحت اسم الحروب الصليبية ، ولم تكن الحروب الصليبية تعنى شيئا آخر سوى الامبريالية البريطانية - الفرنسية » . وكان يعتقد ان الهدف الرئيسى للامبريالية هو :

« الحظ من شأننا والاستحواذ على ما في أيدينا وتحت أرجلنا ، واستغلال ثرواتنا وأسواقنا لمصلحتها الخاصة ، وتحويل أراضينا الى قواعد لجيوشها حتى يتسنى لها ، استهلاك ثمار أرضنا في وقت السلم ، وتدمير منشئاتنا بأيديها أو بأيدي أعدائها ثم تغرس بذور الفساد والفرقة بيننا ، وتقضي على ركائز قوميتنا ، وتخرسنا حتى تحول بيننا وبين استعادة عظمة ماضينا ، وتقتل قلوبنا حتى لا نعى انجازنا المجيد وتسلب عقولنا ، وهذا العالم الذي هو عالمنا » .

ويوضح الفصل العاشر من الميثاق الوطني المصري دون أى لبس ان العرب في الشرق الأوسط . انما يحاربون الامبريالية لا اسرائيل . فهو يقول في جزء منه : « ان اصرار الشعب على القضاء على العدوان الاسرائيلي الواقع على جزء من أرض فلسطين هو اصرار على القضاء على واحد من اخطر جيوب المقاومة الامبريالية لنضال الشعوب » .

ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الأمور تتحسن بالنسبة للعرب ، الى حد أمكن معه الرئيس السادات ، خليفة عبد الناصر ، أن يعلن في أول يونيو ١٩٧٥ أنه « ليس هناك مشكلة أخرى أسهل على الحل من مشكلة الشرق الأوسط » . وهذا الاعلان من جانبه في مؤتمر القمة مع الرئيس الأمريكي « فورد في سالزبورج » انما يعكس ثقته الفائقة في الموقف الجديد

وثناء تبادل الانتخاب بعد عشاء في نفس المناسبة كان في وسع السادات طرح الشروط العربية وكانت ثمة فرصة للمرة الأولى في احتمال استعداد أمريكا للاصغاء :

« ان حالة الحرب لا يمكن ان تنتهى والسلام لا يمكنه ان يسود ربوع الشرق الأوسط الا اذا التزمت البلدان المعنية كافة ، بما فيها الدولتان العظميان ، بالاعتراف باستقلال وتكامل اراضى الدول وبعدم اتفاقية السماح بالاستحواذ على اراض بطريق القوة وبالموافقة على شكل محدد من تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني وحقه في العيش في دياره .

ووجد العرب ثقة جديدة على الجبهة الاقتصادية ايضا . فقرارهم الخاص بزيادة سعر البترول قد عاد عليهم بأرباح سخية ، وبهذا الاجراء المثير الذي اتخذه العرب ، أمكن لهم تحسين دخول كل فرد ورفع مستوى حياته سواء في البلدان المتقدمة أو النامية .

وقد أشار الخبراء الى أن التاريخ سوف ينظر الى حرب البترول عام ١٩٧٣ بوصفها محاولة لتحويل التاريخ الى مساره الصحيح . قد اثبتت حرب البترول بلا اى لبس ان البلدان الغربية لا تستطيع الحياة بدونه . ولأول مرة في الذاكرة الحية لبلدان أوروبا الغربية وأمريكا ، يجبر سلاح البترول البلدان الصناعية الجبارة على الركوع ، وهو ما لم تفلح فيه الطاقة الذرية ولا اى سلاح نووى آخر . قال « جون لافان » ، في حديثه عن النجاحات التى احرزها العرب فى عام ١٩٧٣ : « لقد تسببت هذه النجاحات فى ايجاد ارتياح عميق بين العرب من الخليج العربى الى المحيط الأطلسى ، لأنها مسحت جانبا من عار قرون من الازلال . ان التاريخ الآن يسير فى اتجاهه الصحيح » . وفى سنة ١٩٧٤ ، كان ثمة اجماع فى الآراء بين الاقتصاديين على أن بقاء أوروبا يتوقف على المساعدة المالية التى تتلقاها القارة من الشرق الأوسط . وعلى المدى القصير ، وحتى يتسنى لأغلب بلدان أوروبا البقاء ، سيكون عليها الاعتماد على إعادة استثمار الدولارات العربية فى أوروبا بصفة مؤقتة ، وهو ما يعنى صراحة الاقتراض من البلدان العربية على المدى القصير . اما الحل على المدى الطويل فيكمن فى زيادة أوروبا لحجم تجارتها مع بلدان الشرق الأوسط . فالسبيل الوحيد الى سداد ثمن البترول العربى يتمثل فى بيع مزيد من السلع وتقديم مزيد من الخدمات للبلدان العربية المصدرة للبترول .

التدخل الأجنبى :

يستحق تدخل الدولتين العظميين فى الشرق الأوسط دراسة نقدية . لقد ذكرت الدول الصغرى فى الأمم المتحدة انه لولا تأييد الدولتين العظميين لانتهدت الحرب منذ زمن بعيد . واذا كان صحيحا ان الدولتين العظميين تتحملان المسئولية عن استمرار النزاع فى الشرق الأوسط فما هى الفوائد التى يمكن لهما ان يجنيها من ذلك ؟ هذا السؤال سؤال رئيسى يطرحه دائما أولئك الذين يودون صادقين سيادة فى تلك المنطقة المضطربة من العالم . وقد قال احد الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية فى لهجة سافرة : « ان الشرق الأوسط ليس حالة خاصة . انه مجرد احد حقول تجارب الصواريخ الدفاعية والهجومية الأكثر تطورا التى تملكها الدول الكبرى » . وهذه الاجابة اجابة سطحية على سؤال حيوى وجاد ، بيد انها تتضمن جانبا من الحقيقة على الأرجح .

وهناك اعتقاد شائع بأن من يسيطر على البحر المتوسط يتسنى له النفوذ مباشرة الى المحيط الهندى . وتعتقد الدول الكبرى « انه لما كان

أن المحيط الهندي محصورا بين القرة الافريقية وشبه القارة الهندية ،
الضعيفتين من الناحية العسكرية ، فان المحيط الهندي مفتوح للمزاحمة
العسكرية . ومنطقة البحر المتوسط نفسها تجتذب جانبا كبيرا من اهتمام
الدول الكبرى . فهي محصورة من الشمال بالدول الاعضاء في المجموعة
الاقتصادية الأوروبية ، وقد أصبحت هذه المجموعة اقتصاديا وسياسيا ،
قوة يحسب حسابها . رأى امتزاج سلمى بين الدولتين العظميين لا معنى
له دون اشتراك أوروبا . وتعتقد بلدان حلف شمال الاطلسي ان الاتحاد
السوفيتي يعمل على انهيار أوروبا ، ويود لو حدث هناك فراغ في القوة
حتى يتسنى له دخول أوروبا والسيطرة عليها وتحويلها الى دولة شيوعية .
ويعتقد حلف شمال الاطلسي ان الاتحاد السوفيتي لن يهاج وان يسبب اية
متاعب مما دامت الوقوات الأمريكية موجودة في أوروبا والبحر المتوسط .

أما ناحية الجنوب والشرق من البحر المتوسط فتقع البلدان الغنية
المنتجة للبتروول . وثرواتنا المحتملة لها جاذبية هامة للدولتين العظميين
وشركائهما . وعندما نشبت الحرب في الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٧٣
أخذت البلدان الأوروبية تتشكك لأول مرة ، في جدوى تأييدها لإسرائيل .

فقد كانت بلدان حلف شمال الاطلسي أساسا مؤيدة لإسرائيل بيد ان
المجموعة الاقتصادية بدأت في تقدير ضرورة الاحتفاظ بأفضل علاقات ممكنة
مع العرب .

وقد اكتشف العرب قوتهم من جديد عندما أدركوا ان البتروول هو
مصدر الطاقة الرئيسي في العالم ، وانه مفتاح القوة العلمية والسياسية
والعسكرية والاقتصادية . وتثبت الأحداث في أوروبا دون أي لبس ان
سلاح البتروول العربي له من القوة ما يكفي لهذا العالم .

وقد قال دبلوماسي أوروبي في بون ان تأثير أوروبا الغربية في نزاع
الشرق الأوسط لا يعدو ان يكون صفرا . ولو كانت الأمور الأخرى واحدة،
لساندت أوروبا الغربية إسرائيل ، بيد انه من حسن حظ الأوروبيين ان
الأمور ليست واحدة . فأوروبا تحتاج الى البتروول وإسرائيل لا تملك بتروولا
لأوروبا . وقد اختاروا تأييد العرب لاعتبارات تتعلق ببقائهم .

قد طرح بعضهم امكان تقرير الولايات المتحدة الاستيلاء على البتروول
بالقوة اذا ما استمر العرب في استخدام البتروول كسلاح لابتزاز المجموعة
الدولية . في تلك الحالة ، ستلعب البلدان الأوروبية دورا هاما . فعليها

تتوقف الموافقة على توفير القواعد للطائرات الأمريكية أو الامتناع عن ذلك. أما إذا وعد الأمريكيون باقتسام البترول مع حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الاطلنى ، فانها لن تجد صعوبة في الحصول على حقوق الهبوط لطائراتها .

بيد ان فرص هجوم الولايات المتحدة المباشر على العرب بقوة حاليا بعيدة الاحتمال . لقد خلقت تصريحات الدكتور « كيسنجر » عن الحاجة الى السلم في الشرق الأوسط انطبعا بأن الولايات المتحدة تسعى صداقة الى حل لازمة الشرق الأوسط وبأنها مستعدة لارغام اسرائيل على تقديم تنازلات الى العرب في مقابل اشتراك امريكى متزايد في تطورهم الاقتصادى (واتجاه مصر الى الغرب مثال على ذلك) وتشير الدلائل الحاضرة الى ان الولايات المتحدة تسعى الى ايجاد حل يكفل التعايش بين دول المنطقة .

* * *

الفصل الثانى

الديبلوماسية الافريقية فى الشرق الأوسط

لم تصب الديبلوماسية الاسرائيلية فى عام ١٩٧٣ بنكسة فى أوروبا فحسب ، وانما تمزقت بأكملها فى افريقيا ايضا . فخلال الفترة فيما بين سبتمبر ونوفمبر قامت كل الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية التى كانت لها فى السابق علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بقطع هذه العلاقات . وقد استهلكت « توجو » التحرك فى هذا الاتجاه فى ٢١ من سبتمبر ١٩٧٣ ، ثم تبعتها « زائير » فى ٤ من اكتوبر . وبعد نشوب القتال فى ٦ من اكتوبر قطعت البلدان التالية علاقاتها مع اسرائيل حسب الترتيب التالى : رواندا ، وداهومى ، وموريتانيا ، وفولتا العليا والكاميرون ، وغينيا الاستوائية ، وتانزانيا ، ومدغشقر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وأثيوبيا ، ونيجيريا ، وزامبيا ، وجامبيا ، والسنغال ، وغانا ، والجابون ، وسيراليون ، وكينيا ، وليبيريا ، وساحل العاج . وكانت « بتسوانا » واحدة من آخر الدول التى اتخذت مثل هذا الاجراء ، فقد أعلنت عن قرارها فى ١٣ من نوفمبر .

وكان الشئ الذى فجر الغليان النفسى هو التغلغل الاسرائيلى داخل مصر فى ١٦ من اكتوبر - فهو غزو لارض افريقية لم يكن فى وسع دول منظمة الوحدة الافريقية الصفع عنه . الا انه من فجائية القطيعة مع اسرائيل ، فقد كانت هناك مناورات دبلوماسية هامة فى اوائل سنة ١٩٧٣ . وهى سنة كانت بالفعل غير عادية فى تاريخ منظمة الوحدة الافريقية ، اذ شهدت تضامنا لم يسبق له مثيل بين الدول الافريقية ، ليس فقط بشأن الشرق الأوسط ، وانما ايضا فى علاقاتها مع أوروبا فعلى النقيض لعدد من التوقعات ، تم التوصل الى اتفاق على اتخاذ موقف موحد على صعيد القارة بشأن المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وقد أدت هذه المفاوضات الى اتفاقية « لومى » المعقودة فى فبراير ١٩٧٥ .

ويعد اتساع نطاق القطيعة مع اسرائيل مدهشا اذا اخذنا فى اعتبارنا ان بلادا عديدة كانت وثيقة الصلة بالدولة اليهودية ، الا انه بالرغم من المصالح التجارية الكبيرة مع اسرائيل وبالرغم من حجم المساعدة الاسرائيلية الواسع ، فان مخاطر عدم الانحياز الى جانب العرب كانت عظيمة جدا حتى بالنسبة للبلدان الاكثر تأييدا لاسرائيل - اثيوبيا وغانا وساحل العاج

وكينيا وزائير وزامبيا . واذا تأملت الآن ما حدث قلعله من الصعوبة بمكان تصور ان تخلى افريقيا عن اسرائيل لم يكن مدفوعا بالخوف من سلاح العرب البترولى . وما حدث هو ان مسألة البترول لم يكن لها صلة بذلك بالموضوع في ذلك الوقت ، فالطابع التأديبي للعقوبات البترولية لم يكن واضحا خلال الأسابيع القليلة التي تلت تحرك البلدان الافريقية الفعلى . وتكمن الأسباب في المناورات الدبلوماسية التي جرت وراء الكواليس خلال أوائل السبعينيات . فمنذ انشاء منظمة الوحدة الافريقية في سنة ١٩٦٣ والدول العربية تمارس ضغطا مستمرا على افريقيا السوداء حتى تقترب من وجهة نظرها بشأن اسرائيل ولذلك اتفق العرب والافريقيون طوال الستينيات على الاختلاف . وحتى خلال حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧ لم تقطع بلدان افريقيا السوداء علاقاتها مع اسرائيل باستثناء بلد واحد هو (غينيا) .

أما في عام ١٩٧١ ، فان الموقف (الحيادى) الظاهرى لمنظمة الوحدة الافريقية قد مكن من تكليف عشرة من رؤساء الدول الافريقية بالتوسط في نزاع الشرق الأوسط ، وقامت افريقيا لأول مرة بدور نشيط وهام في دبلوماسية المنطقة . وقد فشل « الحكماء » العشرة ، كما فشل كثيرون قبلهم ، بيد انهم تمكنوا على الاقل من اجراء محادثات في ايام متعاقبة مع القادة المصريين والاسرائيليين هو ما وجد الدكتور « كيسنجر » نفسه صعوبة في تحقيقه في سنة ١٩٧٣ .

ويعود فشل مهمة منظمة الوحدة الافريقية الى رفض اسرائيل البات للتفاوض على الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة . وقد ادى هذا الرفض الى تقريب افريقيا عدة درجات من الموقف العربى . وكشف مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد في « الرباط » عن تشدد افريقى جديد تمثل في اتخاذ قرار متشدد معاد لاسرائيل . وقد استمر هذا الاتجاه في سنة ١٩٧٣ ، بل ان العقيد « الليبى معمر القذافى » وجد في موقف افريقيا الجديد تشجيعا كافيا لى يقترح نقل مقر منظمة الوحدة الافريقية من « اديس ابابا » الى القاهرة ما لم تقطع « اثيوبيا » علاقاتها مع اسرائيل وكانت الرغبة في التوصل الى حل وسط سائدة آنذاك ، بيد ان الموضوع بين « الامبراطور هيلاسلاسى » صعوبة استمرار مقر منظمة الوحدة الافريقية في « اديس ابابا » ، بينما تحتفظ بلاده بعلاقات طيبة مع تل ابيب .

ومن ناحية أخرى ، كانت اسرائيل واثقة ثقة عمياء في استمرار علاقاتها الطيبة مع افريقيا السوداء ففي اغسطس ١٩٧٣ ، قال « ابا ايبان » وزير

خارجية اسرائيل ان اسرائيل تأمل في الاحتفاظ بوجودها الدبلوماسي وتوسيعه . بيد ان حكم الاعدام كان قد صدر بالفعل . ففي سنة ١٩٧٢ كانت أوغندا ، وتشاد ، وجمهورية الكونجو ، قد تطورت العلاقات ، ثم تلتها « النيجر » ومالي و « بوروندي » في اوائل ١٩٧٣ .

وفي سبتمبر ١٩٧٣ انعقد مؤتمر البلدان غير المنحازة في الجزائر العاصمة . ونجحت الدول العربية في تحرير قرارات بالتأييد الكامل لمصر وسوريا والأردن في استرداد اراضيها السليبة وتدعو كافة الدول الاعضاء الى « العمل على مقاطعة اسرائيل دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا » .

وكانت « توجو » و « زائير » أول من لبى هذه الدعوة . فقد اعلن « الجنرال الزائيري موبوتو سيسي سيسكو » عن قطيعته مع اسرائيل في الأمم المتحدة في ٤ من اكتوبر بأسلوب مثير للغاية ، اذ قال : انه اذا ووجه الاختيار بين صديق (اسرائيل) واخ (العالم العربي) فليس امامه عن خيار آخر سوى ايثار الاخ . وقد فوجئت اسرائيل كثيرا بهذا الموقف ، فقد كانت حتى ذلك الحين تسهم في تدريب قوات « زائير » العسكرية .

ثم نشبت الحرب في ٦ من اكتوبر . وظل بعض رؤساء الدول الافريقية ، « كالجنرال النيجيري » يعقوب جودون ، مترددا في قطع العلاقات مع اسرائيل وكان يريد الاحتفاظ بحياد الوحدة الافريقية بيد انه بصرف النظر عن نتيجة الحرب على الصعيد العسكري ، فقد كسب العرب الحرب الدبلوماسية .

فقد انعقد مؤتمر طارئ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في « اديس ابابا » في الفترة من ١٩ الى ٢١ من نوفمبر ١٩٧٣ . ولأول مرة ، اتخذت قرارات تساوي بين الصهيونية في اسرائيل والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . وألح الافريقيون على العرب لكي يدرجوا جنوب افريقيا في قائمتهم التي حددوا فيها البلدان غير الصديقة التي تجب مقاطعتها بتروليا . ووافق مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في « الجزائر » العاصمة الذي تلا مؤتمر مجلس الوزراء بقليل على حظر تصدير البترول العربي الى الجنوب الذي يحكمه البيض ، وعلى تقديم عون فني ومالي لأفريقيا السوداء .

بيد أن بذور الخلاف كانت تكمن في هذا التضامن الذي لم يسبق له مثيل بين البلدان الافريقية والعربية . وقد ابلغ « الميجور كرامى با » ، وزير خارجية « غانا » ، مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بأنه على

البلدان العربية المنتجة للبتروال مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الواقعة جنوبى اصحراء الافريقية وقال ان الدول الافريقية لا تجد سبيلا الى تجنب اقتصادياتها آثار الزيادات التى حدثت فى سعر البتروال وبلور مقال افتتاحى ظهر فى « مجلة افريقيا » الكثر مما كان يقال فى أرجاء القارة :

« انه لما يبعث على الأمل اننا نشهد الآن بداية عهد من التعاون بين العالم العربى والبلدان الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء . ان فى وسع هذا التعاون ان يؤدى ، اذا ما أحسن توجيهه الى مشاركة جديدة بين الشرق الاوسط وافريقيا السوداء . ومن الواضح ان هناك عقبات هامة فى طريق استمرار التضامن الافريقى - العربى . ان امتداد الارض يربط بين افريقيا والعالم العربى ، الا انه بالرغم من الرابطة المشتركة الممتدة عبر الدين الاسلامى . فانهما ما تزال تفصل بينهما عوامل تاريخية ونفسية كثيرة فذكريات تجارة الرقيق التى كان يقوم بها العرب هى ذكرى مؤلمة بالعلاقة السابقة بين السود والعرب فى القارة الافريقية ... ولكى تثمر معاملتنا ثمارها الصحيحة ، فانه يجب تنظيمها على اساس مناسب . فاليوم تتفاوض مجموعة ككتلة قوية بينما يرد اعضاء المجموعة الاخرى كتابعين منفصلين . وقد بدا ذلك فى الاسلوب غير المنظم الذى اذعنت به الدول الافريقية المشدوها الواحدة وراء الاخرى للضغط العربى الجماعى .

* * *

الفصل الثالث

الاسعار الناجمة عن زيادة سعر البترول في أفريقيا

دأب العرب طويلا على الاعتقاد بأن بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تقف الى جانب اسرائيل . كما كانوا يعتقدون ان هذه البلدان سوف تضغط على اسرائيل لكي تنسحب من الاراضي العربية المحتلة . ولهذا قرر العرب في اكتوبر ١٩٧٣ استخدام البترول كسلاح سياسي . فقرروا خفض انتاج البترول بنسبة ٥٪ كل شهر حتى تلبى مطالبهم . وتمثلت خطواتهم التالية في حظر تصدير البترول الى الولايات المتحدة و « هولندا » . بيد ان هذا الحظر سرعان ما تبين انه عديم الاثر ولذلك رفع خلال ١٩٧٤ . وفي اكتوبر ١٩٧٣ ايضا ، رفعت البلدان المنتمة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول سعر البترول من ٣.٢ دولار للبرميل الى ١١.١٥ دولار وفي ديسمبر ١٩٧٣ رفعت سعر البترول الى ١١.٦٥ دولار للبرميل . وقد تباينت ردود فعل بلدان أوروبا الصناعية و « امريكا » واليابان . فقد انخفض الانتاج في بعض القطاعات ، ولم يكن ذلك ناشئا بالضرورة من نقص البترول وانما كان ناشئا عن نقص في الطلب الاستهلاكي . وانخفضت مبيعات السيارات انخفاضا شديدا . واتخذت بلدان كثيرة تدابير لتوفير البترول وتوزيع البترول بالبطاقات مؤقتا .

ومن المؤكد ان الآثار التي تحسها الغرب كانت خطيرة ولم يتم تقديرها حتى الآن ، ولا التعويض عنها بصورة كاملة ، بيد اننا اذا اخذنا الامور كلها في الحسبان ، فاننا نجد ان البلدان النامية عانت اكثر مما عانت دول العالم الصناعي بكثير . فبالنسبة للبلدان المتقدمة لم تكن زيادة سعر البترول تعنى اكثر من حدوث تغير في شروط تجارتها . لقد كانت بمثابة زيادة في مديونيتها للبلدان المنتجة للبترول المطالبة بنصيب اكبر من دخلها القومي . وقد تمكنت البلدان المتقدمة من مواجهة هذا الاختلال المؤقت لأن زيادة سعر البترول سوف تعوض عن طريق ارصدها الذهبية المحفوظة على شكل احتياطات نقدية ولم تتمكن البلدان المنتجة للبترول بعد من فتح اسواقها المالية وعليه فان النقود العربية سوف تعود الى النظم النقدية لهذه البلدان ومن ثم تعوض العجز في الحسابات الجارية . وتستطيع البلدان الصناعية تصحيح الاختلال بزيادة سعر سلعها المصدرة للبلدان النامية ،

فعندما رفع العرب سعر البترول قررت اليابان زيادة عائدات صادراتها بنسبة ٢٣٪ عن طريق زيادة حجم هذه الصادرات بنسبة ٥٪ فقط .

وخلافا لذلك ، لا تستطيع البلدان النامية الاعتماد على تونق مالى تلقائى لتعويض العجز . فكما ذكرنا ، سيتعين على البلدان الصناعية تصحيح الاختلال بزيادة سعر صادراتها الى البلدان النامية فى حين أن البلدان النامية لا تستطيع موازنة حساباتها بزيادة صادراتها من المواد الخام . وعلى بعض هذه البلدان ان تقترض النقود من اجل شراء السلع الاستهلاكية لاطعام سكانها الكثيرى العدد . وقد افترطت فى استخدام قدرتها على الاقتراض : وهى تشكو بالفعل من اعباء الديون الباهظة . وبالنسبة لغالبية تلك البلدان فان الزيادة فى سعر البترول تتطلب خفض وارداتها من السلع الاستهلاكية من الدول الرأسمالية الاخرى . الامر الذى سيؤثر بدوره على جهود التنمية التى تبذلها . ولأنها بلدان فقيرة فانها لا تستطيع تحسين قوتها الشرائية بالاقتراض من الخارج .

ان منظمة التعاون والاتحاد الاقتصادى التى تتخذ من باريس مقرا لها، قد كتبت من ناحيتها عن زيادة سعر البترول فقالت ان « عددا كبيرا من البلدان التى تضررت اكثر من غيرها تعد فى الوقت نفسه اقلها قدرة على تحمل العبء ، بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد فيها ، وبسبب الصعوبة بصفة عامة لحل مشكلات التنمية فيها » . وقد ذكر تقرير لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والانماء الاقتصادى فى سنة ١٩٧٤ ان الزيادات الاجمالية فى برنامج واردات البلدان النامية من البترول بلغت تقريبا ١.٠ ر. مليون دولار فى سنة ١٩٧٤ وحدها . ومن بين البلدان التى تضررت للغاية وبشكل لم يسبق له مثيل « اثيوبيا » اذ اضاف برنامج وارداتها من البترول فى سنة ١٩٧٤ ٢٠٪ الى نفقات وارداتها بالمقارنة لسنة ١٩٧٣ وتقدر الزيادة فى اوغندا بنسبة ١٥٪ .

وتندرج اغلب البلدان الافريقية ضمن المجموعة التى تصفها منظمة التعاون والانماء الاقتصادى بالبلدان الفقيرة ذات المرونة المحدودة وذات القطاعات السكانية الكبيرة التى تحيا على حد الكفاف حيث يمكن حتى للزيادات الضئيلة فى سعر الواردات البترولية ان تشكل عبئا ثقيلا ، وان تؤدي الى اضطراب خطير » .

وقد قرر الخبراء العاملون مع وحدة الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية الدولية المختصة بأفريقيا ان الثلاثين بلدا افريقيا غير المنتجة للبترول قد انفقت فى عام ١٩٧٤ - ١٩٢٥ مليون دولار على الواردات البترولية وحدها ، بالرغم من عدم زيادة استهلاكها عن عام ١٩٧٣ ، حيث

بلغت تكاليف وارداتها البترولية ٤٧٠ مليون دولار وقد قدر ان هذه الاضافة التى تصل الى حوالى ٧٨٠ مليون دولار بالنسبة الى ارتفاع نفقات البترول قد ادت الى زيادة قيمة وارداتها الاجمالية فى سنة ١٩٧٤ الى حوالى ٨٤٠٠ مليون دولار ، « وذلك فى وقت كانت ترتفع فيه اسعار المواد الغذائية الاساسية والواردات الاخرى بمعدلات سريعة جدا .. والنتيجة النهائية لذلك هى « حدوث انخفاض فى الاستهلاك بشكل عام وحدث تباطؤ فى نهاية الامر فى التوسع الاقتصادى لهذه البلدان » . واصل الخبراء اللجنة الاقتصادية المختصة بأفريقيا ذكر متاعب افريقيا الاخرى فأشاروا الى زيادة نفقات الانتاج والنقل الكهربائيين الحرارين ، التى يتحملها المستهلكون . وزيادة نفقات الملاحة البحرية ، وارتفاع نفقات الاسمدة بما له من آثار سيئة على انتاج المحاصيل ، وارتفاع تكاليف النقل الجوى الذى أثر على صناعة السياحة .

وقد اثر الانخفاض الاول للواردات البترولية تأثيرا سيئا على الثلاثة عشر بلدا التى تملك معامل تكرير بترولية بنفس الدرجة تقريبا التى اثر بها على السبعة عشر بلدا التى لا تملك ايا من هذه المعامل فقد انخفض تشغيل المعامل ووجدت البلدان التى لا تحوز على اية مصافى خلال فترة الأزمة ان المنتجات التى كان من الواجب شحنها اليها قد شحنت الى مستهلكين آخرين .

احياجات افريقيا من الطاقة :

صحيح ان اغلب البلدان الافريقية تحتاج الى الطاقة البترولية لأغراض تجارية بحتة ، فى حين أن متطلباتها المحلية . كالطهى والتدفئة تلبى عن طريق استخدام روث الحيوانات والاشخاب وخلافا للبلدان الصناعية التى توفى احتياجاتها المحلية عن طريق البترول والفحم وتوليد الطاقة . فان اغلب البلدان الافريقية تستخدم هذه الأشكال من الطاقة فى اغراض تجارية بحتة .

وقد اشارت عمليات التنقيب الحالية الى ان البلدان الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ليست غنية بالبترول الخام . ففي عام ١٩٧٤ ، لم يكن فى دول افريقيا الواقعة جنوبى الصحراء غير اربعة بلدان مصدرة فعلا للبترول وهى : نيجيريا ، وزائير ، والجابون ، والكونجو . وكانت «نيجيريا» عضوا فى منظمة البلدان المصدرة للبترول منذ عام ١٩٧١ ، أما « جابون » فقد اصبحت عضوا منتسبا فى عام ١٩٧٣ . وقد تم التنقيب عن البترول فى زامبيا وتانزانيا وكينيا واثيوبيا والصومال والسودان وتشاد والنيجر ، ومالى وموريتانيا وغانا وسيراليون ، بيد أن النتائج كانت مخيبة للآمال .

ونظرا لعدم وجود البترول ، فقد سعت البلدان الافريقية الى استعمال اشكال أخرى من الطاقة . وتم العثور على مستودعات الفحم الذى استخدم فى بعض البلدان الافريقية . ويستخدم البترول فى اغراض تجارية وغير تجارية فى الوقت نفسه . وهو يستهلك بوجه عام فى البلد المنتج له . والدول المنتجة حاليا هى : زامبيا ونيجيريا وزائير وسوازيلاند .

ويصل حجم الاحتياطات المقابلة للاستغلال فى هذه المنطقة الى ٥٠٠ مليون طن موزعة كالتالى : « زامبيا » ، ١١٥ مليون طن ، « نيجيريا » ، ٣٥٠ مليون طن ، زائير ، ٧٣ مليون طن .

وبالنسبة لعدد من البلدان الافريقية تمثل الطاقة الكهربائية المصدر الرئيسى لانتاج الكهرباء . فهذا الشكل من اشكال الطاقة الكهربائية هو أقل الاشكال تكلفة من حيث انتاجه وصيانتة . فبمجرد تحمل النفقات الرأسمالية الأولية يقل عبء النفقات الخاصة باغراض الصيانة . بيد ان هذا الشكل من اشكال الطاقة له عيب رئيسى من حيث ان الطاقة المنتجة من القوة المائية المحركة لا يمكن ان ترسل الى مسافة معينة ، وغالبا ما يتكلف ارسالها نفقات كبيرة على خطوط ضغط عال . وفى سنة ١٩٧٤ ، كانت محطات الطاقة الكهربائية الضخمة الرئيسية هى محطات : « كافو » و « كاربيا » فى زامبيا و « انجا » فى زائير و « كينجى » فى نيجيريا و « آكو سومبو » فى غانا .

وقد ادت الزيادات المتصاعدة فى اسعار البترول فى سنة ١٩٧٤ الى اضطراب اقتصادى فى أغلب البلدان الافريقية . وباستثناء « نيجيريا » و « الجابون » و « زائير » و « الكونجو » فان بقية البلدان المستقلة الواقعة جنوبى الصحراء شهدت مظاهر عجز تجارى فيما يتعلق بتجاريتها مع البلدان المنتجة للبترول . وقد استنفدت « كينيا » و « تانزانيا » و « مالى » كافة احتياطاتها من العملة الصعبة . واذا ما اضطرت فى عام ١٩٧٥ الى شراء حصص اضافية من البترول الخام فانه سيتعين على المجموعة الدولية أن تهب لمساعدتها .

ولقد كانت اسعار البترول مستقرة فى الفترة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧٠ . ولم تكن الاسعار ثابتة بيد ان الزيادات كانت تحدث ضمن هامش معقول : اذ لم تكن من الحدة بحيث تقلب موازين التجارة بين البلدان المصدرة للبترول والبلدان المستهلكة له . اما فى سنة ١٩٧٣ فان الاسعار قد زادت فجأة بأكثر من الضعف . بل ان بلادا كالولايات المتحدة ، التى كان من المفروض انها مجتمع استهلاكى يتمتع بالاكتفاء الذاتى ، قد فوجئت

بهذه الزيادة . وبحلول ديسمبر ١٩٧٤ ، كان سعر البترول الخام قد زاد بأكثر من أربعة أضعافه . ففي سنة ١٩٧٠ كان سعر البترول ٢ دولار للبرميل (١٤ دولارا للطن) ، أما في اواخر ١٩٧٤ فقد وصل سعر البترول الخام الى ١٢ دولار للبرميل (٨٤ دولارا للطن) .

وقد دافعت البلدان المنتجة للبترول والتنمية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول عن موقفها بقولها : انه لما كانت اسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية المصدرة من البلدان الصناعية قد وصلت في عام ١٩٧٢ الى ما يتجاوز بست مرات ما كانت عليه في سنة ١٩٦٠ ، فقد كان عليهما ان تزيد سعر البترول الخام حتى تحقق توازنا فيما يتعلق بالتجارة مع البلدان الصناعية . وللوصول الى هذا الهدف ، زادت الضرائب المفروضة على عائدات وارباح الشركات المتعددة الجنسية العاملة في اراضيها .

وقد تمثلت نتيجة هذا القرار في حدوث تدفق من العملة الصعبة من البلدان المستوردة للبترول الى أعضاء منظمة البلدان المصدرة له . واذا كانت بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول قد حصلت في عام ١٩٧٠ على ٧٨٠٠ مليون دولار ، فانها قد حصلت في عام ١٩٧٤ على ١٠٠٠٠٠ مليون دولار وهذا الفائض المتراكم هو الذي خلق الاضطراب الاقتصادي والنقدي في صفوف المجموعة الدولية . ان استعداد بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول للانفاق هو استعداد محدود بقدرتها على الاستهلاك ومن ثم فان رأسمالها لا بد وان يجد منافذ له في كل من بلدان العالم الصناعية والنامية وخاصة افريقيا ، حيث يتبين للمرء انه في اواخر القرن العشرين لا يزال هناك فقر مدقع .

فبالنسبة لبلدان افريقيا ، ادت الزيادة في سعر البترول الى زيادة هائلة في نفقات استيراد البترول والى انخفاض مماثل في انتاج مواردها الخام والسلع المصنعة . ان الطاقة البترولية تستخدمها البلدان الصناعية كافة من الناحية العملية ، ومن ثم فان اية زيادة في سعر البترول لا بد لها من ان تؤثر بصورة جوهرية على النفقات اللازمة لمثل هذه الصناعات .

ان القطاع الزراعي يتمتع بالهيمنة في اغلب البلدان النامية . والبتروكيماويات من المكونات الضرورية لانتاج الاسمدة . ومن ثم فان السعر المتصاعد للبترول الخام كانت له آثاره السيئة على القطاع الزراعي . وقد أرغمت هذه البلدان النامية على الاختيار من شعور بديله . فمع مواردها المالية المحدودة فقد اضطرتها الظروف اما الى تخفيض انتاجها في القطاع الزراعي واما الى الاحتفاظ به والتخلي عن بعض مشروعاتها

الضرورية في خططها الخاصة بالتنمية . وقد قدر البنك الدولي انه لكي تتمكن البلدان النامية من الاحتفاظ بمعدلات نمو معتدلة فانها سوف تحتاج الى مساعدة مالية تصل الى ٦٨٠٠ مليون دولار في ١٩٧٥ والى ما بين ١٠.٠٠٠ و ١٢.٠٠٠ مليون دولار بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

وقد قيل انه في وسع البلدان الافريقية تحمل صدمة الزيادة في سعر البترول لأن أسعار موادها الأولية قد ارتفعت . وعلى العكس من ذلك فان أسعار اغلب المواد الأولية المصدرة من افريقيا قد انخفضت . ففي سنة ١٩٧٤ . وفي غضون فترة لا تتجاوز عشرة اشهر ، انخفض سعر النحاس من ٩٠٠ جنيه استرليني للطن المتري الى ٥٤٤ مليون جنيه استرليني للطن المتري . وبالنسبة لزambia وزائير ، كان معنى ذلك حدوث انخفاض مقداره ٥٠٪ تقريباً في دخلها المتوقع . بل ان بلدا افريقية اخرى وجدت نفسها في موقف أسوأ بكثير . فقد استنفدت الجزء الرئيسي من العملة الصعبة التي تملكها ولذا فانها لم تعد تملك النقود الكافية لمواجهة الزيادات الاضافية في سعر البترول . ومن بين هذه البلدان : تنزانيا . وغانا . واثيوبيا . والصومال . وكينيا . ومدغشقر . والسودان . وبعضها من الفقر بحيث ان اجمالي ناتجها القومي السنوي بالنسبة للفرد لا يتجاوز ٢٠٠ دولار .

ان الآثار التي عانت منها بعض بلدان افريقيا المستوردة للبترول قد اصابها اغلب الاقتصاديين الافريقيين بالحيرة . فالاعتقاد الشائع هو ان اي زيادة في السلع المستوردة لابد من ان تؤثر تأثيراً سيئاً على اكثر البلدان المستهلكة بعدا عن ميناء التفريغ . لكنه يبدو ان الزيادات التي حدثت مؤخراً في أسعار البترول الخام قد دحضت هذه البديهة . ففي حالة البلدان المطلة على المحيط ، اثرت الزيادة في أسعار تسليم البترول الخام على ظهر السفن على مقدار اكبر من سعر تكلفة وتأمين وشحن وارداتها بصورة اكبر من تأثيرها على البلدان الواقعة بعيداً عن الساحل واذا ما أخذنا . زامبيا . وتنزانيا . كمثالين نموذجيين لتكشف لنا ان الزيادة التي وصلت الى اربعة اضعاف في سعر البترول الخام كان لها اثر اسوأ على تنزانيا فيه على . زامبيا . ان الزيادة التي وصلت الى اربعة اضعاف في أسعار تسليم البترول على ظهر السفن تمثل زيادة بنسبة ١٠٠٪ تقريباً في أسعار تكلفة وتأمين وشحن منتجات معامل التكرير . اما بالنسبة . لزambia . التي تبعد مسافة ١٥٠٠ كيلو متر عن ساحل المحيط ، فان الزيادة المقارنة لا تتجاوز اكثر من ٥٠٪ .

لقد عانت بلدان افريقيا النامية اكثر مما عانت بلدان اوروبا الصناعية وأمريكا الشمالية وذلك بسبب عجزها عن الاقتراض من السوق الدولية وعدم وجود احتياطات كافية من العملة الصعبة . وقد وضعت الفوائض المتراكمة التى تملكها بلدان « الأوبك » فى العواصم الأوروبية . ولا يمكن اضافة تأكيد جديد على ضرورة اعادة استثمار هذه الفوائض فى افريقيا السوداء .

الواردات البترولية واقتصاد زامبيا :

فى الربع الأول من سنة ١٩٧٥ كان اقتصاد زامبيا فى ضائقة رهيبة . فلم تكن احتياطات العملة الصعبة تكفى الا لتغطية نفقات واردات ثلاثة أسابيع . وكانت تكاليف الواردات المرتفعة بسبيلها الى تهديد استقرار البلاد الاقتصادى تهديدا خطيرا للغاية . فبينما كان حجم الواردات الاجمالى ٣٤٩ مليون كواشا فى سنة ١٩٧٣ ، نجد انه قد ارتفع الى ٥٠٢ مليون كواشا فى سنة ١٩٧٤ وهو ارتفاع يعود من اساسه الى ارتفاع اسعار البترول . ولو ان سعر النحاس ظل على درجة معقولة من الثبات أى ٩٠٠ جنيه استرليني فى المتوسط للطن المترى ، لتحمل اقتصاد « زامبيا » آثار زيادات سعر البترول ، بيد ان ذلك لم يحدث . ففى خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ظل انتاج النحاس ثابتا بدرجة معقولة حول ٧٠٠٠٠ طن مترى ، بينما كان السبب الرئيسى للتذبذب فى عائدات التصدير هو التغيرات الجارية فى اسعار النحاس فى بورصة المعادن اللندنية ونتيجة الازدهار المتزايد فى البلدان الصناعية . سجل النحاس اسعارا عالية فى اكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ وكان سعر النحاس فى بورصة المعادن اللندنية ١٣٨٠ جنيه استرليني فى ابريل ١٩٧٤ ، بيد ان السعر هبط فى اواخر السنة نفسها الى ٥٥٠ جنيه استرليني . وكان السبب فى الهبوط الحاد فى السعر هو أزمة الطاقة - التى ادت الى هبوط مفاجئ فى الانتاج الصناعى العالمى .

ويبين الجدول (١) الأنماط التجارية فى زامبيا :

الجدول (١) : قيمة التجارة بملايين الكواشات :

السنة	الصادرات	الواردات	الفائض التجارى
١٩٧٠	٧١٤٧	٣٤٠٤	٣٧٤٣
١٩٧١	٤٨٥٢	٣٩٩٣	٨٥٩
١٩٧٢	٥٤١٨	٤٠٣٩	١٣٧٩
١٩٧٣	٧٥٨٠	٣٥٠٠	٤٠٨٠

وتشير الأرقام بوضوح الى أن موقف « زامبيا » كان جيدا بدرجة

معقولة . ويمثل النحاس ٩٥٪ من اجمالي صادراتها ، بينما تمثل المعادن الاخرى كالزنك والرصاص والحديد ٤٪ .

اما المنتجات الزراعية (كالتبغ) فهي تمثل ١٪ . ويتضح من الجدول (١) ان الواردات تزايدت بسرعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧١ : واغلب هذه الواردات يمثل سلعا استهلاكية ، يعد استعمالها ترفا لا تستطيع تحمله ، ولذلك فرضت الحكومة في عام ١٩٧٢ قيودا على الاستيراد . وفي عام ١٩٧٣ كانت الواردات اقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٢ لان النظام الروديسي اغلق الحدود ، ولذلك اصبحت منافذ زامبيا الى البحر اقل . ولم تتأثر صادرات النحاس باغلاق الحدود لان رسوم شحن النحاس اعلى من رسوم شحن السلع المستوردة ولذلك منحت سلطات الموانئ في لوبيتو . وموزمبيق . ودار السلام . معاملة تفضيلية لشحنات النحاس .

وخلافا لبعض البلدان الافريقية الاخرى التي لا تملك مصادر طاقة بديلة ، فان زامبيا تنتج الفحم عندما « مامبا » وتنتج الطاقة الكهربائية عند « كافو » و « سد كاريبا » ويفضل هذين الشكلين البديلين للطاقة لم تتأثر « زامبيا » بنفس الدرجة التي تأثرت بها البلدان النامية التي تعتمد على الطاقة البترولية وحدها .

وقبل بناء معمل التكرير في « ندولا » ، كانت منتجات البترول تنتقل عبر خط انابيب .

ويبين الجدول رقم (٢) كميات المنتجات البترولية التي نقلت عبر خط الانابيب (بالاطنان) :

الجدول رقم (٢)

١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢
٤٩٠٠	٥٨٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٣٠٠
الكروسين				
وقود محركات				
٥٣٠٠	١٢٠٠٠	١٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٢١٩٠٠
الطائرات				
غاز المحركات				
٢١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٩٨٠٠	١٣٧٥٠٠
غير العادي				
٥٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠	٣٣٤٦٠٠
زيت غاز الديزل				
١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢
غاز المحركات				
٤٨٠٠٠	٥٨٠٠٠	٥١٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٥١٠٠
العادي				
٤٨٠٠	١٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠
الاسفلت				
١٤٦٠٠٠	١٩٧٨٠٠	٢٢٠٠٠٠	٤١٣٠٠٠	٥٧٧٩٠٠
الاجمالي السنوي				

وفي يونيو ١٩٧٣ ، تم تجهيز معمل التكرير بحيث تكون طاقته الانتاجية ١١ مليون طن متري سنويا . ويزود معمل تكرير « ندولا » سوق «زامبيا» كله بالبتروول وبسبب الطلب الكبير على البتروول ، الناشيء عن غر اسرع في اقتصاد « زامبيا » ، فان من المتوقع ان يصل معمل التكرير الى حجم الطاقة الانتاجية المستهدف خلال عام ١٩٧٧. بدلا من عام ١٩٨٢ ، خلافا لما كان محددًا من قبل . ويبين الجدول رقم ٣ المتوقعات المنتظر حسدوثها في ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

الجدول رقم (٣)

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
١٩٤٠٠	١٨٠٠٠	١٦٦٠٠	الكروسين
٣٦٩٠٠	٣٢٥٠٠	٣٠٨٠٠	وقود محركات الطائرات
١٥٢٢٠٠	١٤٢٠٠٠	١٣١٨٠٠	غاز محركات غير العادي
٥٠٨٠٠	٤٧٤٠٠	٤٤٠٠٠	غاز المحركات العادي
٣٤٩٦٠٠	٣٢٣٠٠٠	٢٩٧٩٠٠	زيت غاز الديزل
٢٤٥٠٠	٢٣٤٠٠	٢٢٣٠٠	زيت غاز الكبريت البسيط
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٨٠٠	القار : الاسفلت
١٤٤٠٠	١١٩٠٠	٩٧٠٠	غاز البتروول السائل
٢٤٧٥٠٠	٢٢٨٧٠٠	١٧٣٧٠٠	بتروول الوقود الثقيل
٩١٠٣٠٠	٩٤١٩٠٠	٧٤٢٦٠٠	الاجمالي
٦٨٨٠٠	٦٤٩٠٠	٥٦٢٠٠	وقود وفواقد معمل التكرير
٩٧٩١٠٠	٩٠٦٧٠٠	٧٩٨٨٠٠	الاجمالي الكلي

وفي سنة ١٩٧٣ ، كانت النفقات الكلية لتوفير البتروول ٦١ مليون كواشا اما في سنة ١٩٧٤ فقد وصلت الى ١٢٣ مليون كواشا . واذا عادت صناعة التعدين بانتاج مناسب ، فانه يكون من الممكن خفض استهلاك بتروول الوقود الثقيل . والحكومة مستعدة لفرض قيود على الاستهلاك العادي والاستثنائي بتقييد استعمال السيارات . اما العامل التي تستهلك بتروول الوقود الثقيل فهي معمل تكرير النحاس في « ندولا » ومعمل المعادن في « روكانا » ومعمل المعادن في « موفوليرا » ومصنع الزجاج في « كابيري ميبوشي » ومصنع الكلسيوم في « ندولا » . وقد صمم المصنعان الاخيران بحيث يعتمدان على بتروول الوقود الثقيل ، في حين ان صناعة النحاس يمكن ان تتحول الى الفحم . واذا ما عادت شركات التعدين الى الفحم وقررت الحكومة فرض

قيود على الاستهلاك العادي والاستثنائي ، فان البلاد سوف توفر : ٩.٠٠٠ طن متري من بترول الوقود الثقيل ، و ٢٠ طن متري من غاز المحركات ، وهو ما يساوي تقديراً ٨ ملايين كواشا . وسوف تؤدي العودة الى الفحم الى زيادة الطلب على الفحم بحوالي ١٣.٠٠٠ طن متري ، وكما ذكرنا سلفاً ، فان توفير الفحم مضمون بسبب حجم الموجودات المتزايدة بسبب الطاقة الزائدة في منجم « مامبا » . ويبين الجدول رقم (٤) تقديرات استهلاك البترول في « زامبيا » (بالآلاف الاطنان المترية) ١

الجدول رقم (٤)

١٩٧٤	%	١٩٧٥	%	١٩٧٦	%
الزراعة	١٢٠٣	١٢٠٣	١٤٠٢	١٢٠٣	١٤٠٢
التعدين	٣٦٦٧	٣٦٦٧	٤٠٠٥	٤٢٩١	٤٠٠٦
الصناعة/التشييد	١٩٨١	٢١٠٩	٢٠٥٤	٢٠٥٥	١٩٠٤
النقل	١١٨٨	١٢٠٢	١٣٦٢	١٧٢٧	١٥٠٥
التجارة/الخدمات	٢١٠٨	٢٢٠٢	٢٦٦٧	٢٤٤٦	٢٢٠٣
	٩٠٦٧	١٠٠٠	٩٧٩١	١٠٥٦١	١٠٠٠

منذ ١٩٧٣ و « زامبيا » تستورد البترول الخام بمعدل ٧.٠٠٠ طن متري كل شهر . وقبل تفريغ البترول الخام في خطوط الانابيب في « دار السلام » ، يجري وقف مفعوله او خلطه بالنفط والبنزين والبترول . من أجل تلبية متطلبات سوق « زامبيا » من مختلف المنتجات المكثفة لعملية التكرير . وتتم تلبية المتطلبات الراهنة لعمل التكرير عن طريق شركتي « شل برتش بتروليوم » و « آجيب » ، حيث تقوم كل شركة ٥٠٪ . ولقد كانت آثار زيادات سعر البترول الخام العربي بالنسبة لاقتصاد « زامبيا » خطيرة ومتصلة في آن واحد لان النحاس ، الذي هو عماد الاقتصاد ، يستهلك حوالي ٤٠٪ من البترول الوارد الى « زامبيا » ومع انه قد تمت المحافظة على امدادات خط الانابيب دون صعوبة ، فان الزيادة في تكلفة

البتروال الخام المستورد كان لها اثر معائل على تكلفة انتاج النحاس ، وثبين التقارير الحسابية لكل من شركتى التعدين « شركة رون المتحدة » لتعدين النحاس و « شركة نتشانا المتحدة » لتعدين النحاس ، ان تكاليف تشغيلها قد ارتفعت نتيجة لزيادات سعر البترول . وقد ادرك ذلك « الكسندر تشيكواندا » ، وزير المالية ، ولذلك قرر فى الخطاب الذى القاه بشبان الميزانية فى سنة ١٩٧٥ زيادة سعر البترول من اجل الحصول على ٨ ملايين كواشا اضافية من سائقى السيارات والمستهلكين الآخرين .

كما ان الاضطراب الاقتصادى الذى شهده الاقتصاد العالمى الذى نشأ عن أزمة البترول كان له خلال ١٩٧٤ اثر ملحوظ وان كان غريبا مباشرا على « زامبيا » . فقد اضطرت البلدان الصناعية المستهلكة للبترول الى خفض الطلب ليس على البترول فحسب وانما ايضا على مواد اولية اخرى تستورد من البلدان النامية . ومثل هذا بدوره بداية ركود اقتصادى خطير بسبب حدوث انخفاض فى الطلب . ولم يكن ثمة مفر من ذلك لان منتجى البترول لا يمكنهم انفاق كل النقود التى حصلوا عليها بحيث يؤدى ذلك الى اللجوء الى طلب اضافى . وقد ادى الهبوط السريع فى الطلب على النحاس خلال فترة التوسيع الانتاجى المتواصل الى خفض اسعاره بصورة حادة .

وقد واجهت « زامبيا » صعوبات فى الحصول على وارداتها . فقد ادى التخفيض العام لحجم الانتاج الصناعى من جانب الموردين التقليديين « لزامبيا » الى صعوبات كبيرة فى الحصول على واردات السلع الوسيطة والراسمالية اللازمة لاستمرار عمل القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد . وقد ادى النقص الحاد فى الوقود ورسوم الشحن الاضافية الى زيادة صعوبة نقل الامدادات فى وقت كانت السلع المخزونة فيه فى « زامبيا » منخفضة جدا ، وبالنسبة للسنة المالية التى تنتهى فى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ ، فان البلاد تحتاج الى ٦٠ مليون كواشا لمواجهة تكاليف اسعار البترول المتزايدة ، وذلك وفقا لمقترحات الميزانية التى قدمها الى البرلمان وزير التخطيط والمالية .

ولو كان الاقتصاد العالمى متينا ، لتوقعت « زامبيا » والبلدان الافريقية الاخرى التى تشكو من مشكلات مماثلة من الحصول على مساعدة دولية . بيد انه مما يؤسف له ان احتمالات الحصول على مساعدة من البلدان الصناعية ليست مشجعة .

الآثار التي تعرضت لها « كينيا » :

قبل حرب أكتوبر ، كان ثمة رعايا اسرايليون عسكديون يعملون في مختلف قطاعات الاقتصاد الكيني . ولهذا كانت « كينيا » واحدة من البلدان القليلة في افريقيا التي كان من المستبعد جدا أن تؤيد « كينيا » القضية العربية . فمن الناحية الاقتصادية مكسب الكينيون من اسرائيل أكثر مما يكسبون من العرب ومع ذلك فعندما نشبت الحرب أيدوا العرب طواعية .

وثمة تقارير متضاربة حول تحديد البلد الذي أضر أكثر من غيره بزيادات سعر البترول . فقائمة صندوق النقد الدولي تضع « كينيا » بعد « بنجلاديش » و « الهند » مباشرة ، في حين ان القائمة الصادرة عن لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعتبر « تنزانيا » و « مالي » البلدين اللذين تعرضا لأسوأ الآثار . ولما كان اقتصاد « كينيا » أكثر تطورا من اقتصاديات « تنزانيا » و « مالي » فإنه لم يكن من السهولة بمكان اجراء مقارنة مباشرة . ويمكن القول بأنه من الناحية النسبية فان الزيادة في واردات البلدين من البترول بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ من ديسمبر ١٩٧٤ واحدة ، بيد أن « كينيا » استوردت مزيدا من البترول ، من حيث الحجم المطلق للواردات البترولية . ولأن اقتصاد « كينيا » أقوى من اقتصاديات « تنزانيا » و « مالي » ، فمن المحتمل أن تستوعب صدمات زيادة مفاجئة في سعر البترول بصورة أكبر بكثير من أي من الدول الأكثر فقرا . فحتى تدعم خططها الاقتصادية الطموحة ، أظهرت شهية عظمى للبترول . وتبين احصائيات عام ١٩٧٤ أن واردات « كينيا » التجارية من دول ما وراء البحار قد ارتفعت من ٢.٣ مليون جنيه كيني في سنة ١٩٧٣ الى ٣٥٣ مليون جنيه كيني . وكانت تكلفة استيراد البترول في عام ١٩٧٣ ١٦ ، مليون جنيه كيني اما في عام ١٩٧٤ فقد وصل الرقم الى ٦٧ مليون جنيه كيني ، أي بزيادة تربو على أربعة أمثال ما وصل اليه في سنة ١٩٧٣ . بيد ان تجربة « كينيا » تبين أيضا ان البترول ليس السلعة الوحيدة التي أسهمت في التضخم الراهن . واذا ما تأملنا الأرقام التفصيلية للتجارة الخارجية في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ، لوجدنا ان حجم واردات « كينيا » الاجمالي من كل السلع قد تضاعفت في غضون اثني عشر شهرا . وكانت الزيادات الرئيسية (بخلاف البترول) في الورق والمنسوجات والحديد والصلب .

وتعتمد « كينيا » اعتمادا كبيرا جدا على صناعتها السياحية . ويقدر « ريتشارد ماينا » المدير العام لشركة « تنمية السياحة الكينية » أنه في الفترة الواقعة بين يناير ١٩٧٣ وديسمبر ١٩٧٤ حدث هبوطا بنسبة ١٢٪ في الحركة السياحية . وهذا يعنى الكثير بالنسبة لبلد تحتل صناعة السياحة فيه المرتبة الثانية بعد البن كمصدر من مصادر العملة الصعبة ، كما توفر العمل لـ ٤٥٠٠٠ كينى ، ويقول « موى كيباكى » وزير المالية ، أنه من بين الـ ١٤٤٠ مليون جنيه كينى المتضمنة في خطة التنمية الرباعية لسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، قدر ٥٠ مليون جنيه كينى للسياحة ، وسوف ينفق ٣٠ مليون جنيه كينى من هذا المبلغ على إنشاء فنادق جديدة . وفى خلال فترة الخطة سوف يتمتع السياح بإمكانية الطيران مباشرة الى الساحل بدلا من تبديل الطائرات فى « نيروبي » كما هو الحال الآن .

ومما لا شك فيه أن زيادات سعر البترول قد أثرت تأثيرا سيئا على السياحة الكينية . ففي سنة ١٩٧٢ (قبل الزيادة) كان صافي إيرادات السياحة ٢٧ مليون جنيه كينى ، وتقدر الصناعة أنه سيصل الى « كينيا » فى سنة ١٩٧٥ ٥٠٠٠٠ سائح ، أى بزيادة قدرها ١٠٪ بالنسبة الى تقدير سنة ١٩٧٤ ، بيد أن من المشكوك فيه ما اذا كان سيكون فى الامكان تحقيق هذا الهدف فالزيادات التى حدثت مؤخرا فى أسعار السفر بالطائرات من جانب شركات الطيران كافة تجعل من الصعب على الراغبين العاديين فى قضاء عطلاتهم أن يسافروا . كما ان زيادة سعر الوقود سوف تخرج من ميدان الخدمات صغار المشتغلين الذين يكملون جهود شركة تنمية السياحة الكينية .

وقد اقترضت « كينيا » ٩٢ مليون جنيه كينى من صندوق النقد الدولى كاجراء مؤقت . ومعدلات الفائدة معدلات امتيازية بيد ان الشروط الأخرى لا تحتل . فمقابل كل قرض من صندوق النقد الدولى يطالب الصندوق المقترض بعدم قرض أو تكثيف القيود على المعاملات الدولية الجارية دون اجراء مشاورات مسبقة مع الصندوق ، وذلك بصرف النظر عن التعاون معه فى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة ميزان المدفوعات المقترض . وهنا يعنى صراحة انه يتعين على المقترض ، خلال فترة القرض تكيف تدابير الخاصة بالرقابة على النقد وفقا لمتطلبات الصندوق . والواقع انه يكون خلال فترة القرض تحت رحمة الصندوق ، الذى يتألق مراقبوه فى أغلب الاحوال من صغار الاقتصاديين الذين يفتقرون الى الخبرة .

ولقد ذكرنا ان معدلات امتيازية ، لأنها تعتبر أكثر انخفاضاً من معدلات الفائدة في السوق الحرة . فعلى سبيل المثال ، ينبغي سداد قرض « كينيا » على دفعات خلال فترة سبع سنوات بمعدل فائدة $\frac{7}{8}\%$ يرتفع الى $\frac{1}{8}\%$ عند نهاية القرض . أما اذا كان القرض قرضاً بالدولارات الأوروبية ، فان معدل الفائدة لن يقل عن 13% .

وبالإضافة الى أن الـ ٩٢ مليون جنيه كيني التي حصلت عليها كينيا من صندوق النقد الدولي ، فقد حصلت كذلك على مساهمات أقل من صندوق الطوارئ التابع للأمم المتحدة ومن صندوق النفط العربي . ويقول « مواي كيباكي » أن العلاج الوحيد لمشكلة « كينيا » الاقتصادية الراهنة إنما يكمن في إعادة استثمار فوائض البترول المتراكمة في اقتصاد « كينيا » .

الفصل الرابع

النقد الأفريقي للعرب

ثمة وجهة نظر افريقية آخذة في الانتشار وهي أنه ما لم تغير الدول العربية موقفها الراهن في أفريقيا ، فإن القارة سوف تواصل البحث عن عون مالي في أماكن أخرى . وان التصريحات المعبرة عن نوايا العرب لا تنسجم مع أفعالهم . ففي المؤتمر الوزاري الذي انعقد في «اديس أبابا» في نوفمبر ١٩٧٣ (انظر الفصل الثاني) . قرر وزراء الخارجية مطالبة رؤساء الدول العربية بوقف شحن البترول الى « جنوب افريقيا » و « روديسيا » . ثم اجتمع رؤساء الدول العربية في الجزائر العاصمة من ٢٦ الى ٢٩ من نوفمبر ١٩٧٣ واصدروا بيانا جاء فيه ان البلدان العربية لن توقف شحن البترول الى النظم العنصرية فحسب . وانما ستقطع أيضا علاقاتها الدبلوماسية والتقنسية والاقتصادية والثقافية من تلك النظم . غير انه تبين للجميع ، في سنة ١٩٧٤ ، ان جنوب افريقيا ، التي حرمتها حكومة حزب العمال من حق شراء الأسلحة من بريطانيا ، قد تمكنت من الحصول على هذه الأسلحة عن طريق وساطة بلدان عربية . ولم تتجاسر البلدان العربية المقصودة على تحدى هذه الحقيقة ، لان اصدار تكذيبه لها من شأنه أن يؤدي الى فضائح أخرى أكثر ضررا .

وفي ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٣ ، أصدر « حسن بلبل » ، وكيل وزارة الخارجية المصرية تصريحاً عن طريق «(الاجيبشيان جازيت)» يتعهد بتقديم الإعون المالي والفني للبلدان الافريقية التي ساندت العرب بكامل أفئدتها خلال النزاع الاسرائيلي - العربي . وقال :

« ينبغي أن يكون ثمة تعاون بين العالم العربي والبلدان الافريقية . اذ يمكن لافريقيا تقديم المواد الخام بينما يمكن للعرب تقديم الخبرة ورأس المال : على سبيل المثال ، فان افريقيا تملك حوالي ٢٠٠ مليون فدان ، من الأراضي القابلة للزراعة الجاهزة للاستصلاح في حين ان العرب يملكون الخبرة الزراعية . أما فيما يتعلق بالحقل الصناعي ، فان البلدان العربية تشتري كميات هائلة من المواد الأولية كالأخشاب والحديد والصلب والالومنيوم والبن والشاي من بعض البلدان الأوروبية والاسيوية ، في حين أن افريقيا سوق قريب ورخيص بالنسبة للعرب .

وأضاف ان التجارة بينهما سوف تكون في مصلحة الجانبين .

وقد شجعت مثل هذه التصريحات زعماء افريقيين كثيرين على زيارة البلدان العربية . ومع ان بعض الوفود كانت تضم رؤساء هذه البلدان ، فانها قد عادت الى بلادها أفقر مما كانت قبل القيام بمثل هذه الجولات ، ذلك ان سفر وفد من ستة أشخاص من الدرجة الاقتصادية جدا من « بوتسوانا » الى « بيروت » قد لا يمثل عبئا كبيرا بالنسبة لشيخ عربي لكن النفقات نفسها من شأنها أن تمثل نسبة مئوية لها حجمها بالنسبة لميزانية بلد « كبوتسوانا » .

ويبدو ان التعاون التجارى والمالى والفنى الذى كان يشير اليه حسن بلبل قد وجه الى أوروبا وليس الى افريقيا . وهذا الاستنتاج ينبع من ان العرب الايرانيين قد استثمروا بلايين الدولارات في أوروبا والولايات المتحدة، منذ صدور ذلك التصريح. وتشمل هذه الاستثمارات ١٠٠ مليون دولار في « شركة كروب » للصلب ، وهى شركة المانية و ٤٠٠ مليون دولار في « شركة دايملر - بنز » وهى شركة المانية أخرى ، و ٢١٢ مليون في « ميوورت كاسل » ، وهى مقر للامارات العربية المتحدة في إنجلترا و ٣٠٠ مليون دولار في « شركة بان اميركان » للخطوط الجوية العالمية وحوالى ٨٠٠ مليون دولار على شكل قروض صغيرة لشركات مختلفة في أوروبا والولايات المتحدة وما تزال افريقيا تنتظر أن يغير الذهن العربى اتجاهه . ويبدو انه يتركز الآن على قارتين ، أوروبا وأمريكا الشمالية . اذ ما تزال افريقيا قارة مظلمة في نظر أغلب الدول العربية .

وخلال اجتماعهم في نوفمبر ١٩٧٣ ، قال رؤساء الدول العربية انهم سوف يقدمون مساعدة مالية للدول الافريقية ، تقديرا للتأييد الذى حصلوا عليه من الدول الاعضاء من منظمة الوحدة الافريقية . وقد خططوا لتنفيذ هذا الوعد بانشاء منظمة مالية عربية - افريقية تشترك في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة الفنية لبلدان افريقيا . وسوف يحدد وزراء الاقتصاد العرب أحكام المنظمة وحجم رأسمالها .

وفي أواخر ١٩٧٣ ، اجتمع الأمين العام للجامعة العربية بممثلين لمنظمة الوحدة الافريقية من « بوتسوانا » و « الكاميرون » و « غانا » و « مالى » و « السودان » و « تانزانيا » و « زائر » لمناقشة انشاء هذا « البنك العربى للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا » برأس مال مقترح قوامه ١٢٥ مليون دولار ، كذلك لمناقشة انشاء « صندوق للمساعدة الفنية

العربية » . وبعد تقد موجه من « جون مالمسيلا » وزير خارجية « تانزانيا » . وآخرين ، رفع رأس المال المبدئي للبنك الى ٢٣١ مليون دولار ، وقد تمت الموافقة على ذلك في مؤتمر التعاون الأفريقي - العربي الذي انعقد في القاهرة في يناير ١٩٧٤ . كما تمت الموافقة على انشاء صندوق للقروض العربي رأسماله ٢٠٠ مليون دولار ، وبهذا أصبح في إمكان بنك التنمية الأفريقي أن يوزعها على بلدان بعينها تبعاً لاحتياجاتها . وابلغ فائدة القروض ١٪ ويتم سدادها على خمس سنوات ، مع فترة سماح قوامها ثلاث سنوات . بالإضافة الى أنه يوجد صندوق للمساعدة الفنية حجمه ١٥٠ مليون دولار (والالتزام الوحيد المعروف حتى أوائل ١٩٧٥ هو التزام الامارات العربية المتحدة بتخصيص ٢ مليون دولار له) . ويبلغ مجموع هذه الالتزامات ٤٤٦ مليون دولار ، تستطيع أفريقيّا النامية اقتراضها على ثمانية أعوام . بيد اننا اذا أخذنا بعين الاعتبار تجاوز حساب مشتريات أفريقيّا البترولية الكثيرة لهذا المقدار كل عام على امتداد السنوات العشر القادمة ، لتبين لنا ان الـ ٤٤٦ مليون دولار ليست غير قطرة في محيط . وقد أعربت صحيفة « ستاندرد - تيروبي » عن وجهة نظر أفريقية نموذجية تماماً في ٧ من أغسطس ١٩٧٤ ، عندما قالت : « وهكذا يبدو كما لو أننا ، على الرغم من الكرم العربي ، سوف يتعين علينا تدبير تسعة أعشار حساب البترول المتزايد (بيد أنه لكي نكون منصفين ، لا بد من الإشارة الى أن صحيفة الأفريكان « ديفيلو بمنت - لندن » قد ذكرت في يونيو ١٩٧٥ ان الجامعة العربية تزيد احتياجات صندوقها بمعدل سنوي قدره ٢٠٠ مليون دولار) .

وقد عقد رؤساء دول بلدان منظمة « الأوبك » اجتماعاً في « الجزائر » العاصمة في مارس ١٩٧٥ ، واستعرضوا الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة . وناقشوا بصورة عميقة جداً أسبابها وصاغت تدابير لا تحمي مصالح شعوبهم فحسب ، بل تحمي أيضاً مصالح شعوب العالم كله . وكما حدث في الماضي فقد أصدرها بعض البيانات بهدف مساعدة أقل بلدان العالم الثالث تطوراً . ويتحمس الأفارقة لقراءة هذه البيانات البليغة والاستماع اليها ، بيد أنهم لا يجدون لها أثراً ، انهم يريدون أفعلاً لا أقوالاً .

لننظر الى بعض القرارات التي اتخذت في « الجزائر » العاصمة . فقد كانوا يريدون في أول الأمر اقناع العالم بأن قرارهم الخاص بزيادة سعر البترول هو قرار منصف وعادل . فالهدف منه هو حماية المصالح المشروعة

لشعوبهم . وقد أكدوا أنهم انما تحركوا في الاتجاه الذي تنشده البلدان النامية ، المنتجة للمواد الأولية كافة ، دفاعا عن المصالح المشروعة لشعوبها . والشعوب الافريقية تحترم حقوق أعضاء « الوبك » في اتخاذ أى قرار يريدونه بشأن المواد الأولية التى يملكونها ، ومن بين هذه الحقوق زيادة سعر البترول أو خفض كمية الانتاج ما دامت تدابيرهم لا تصيب بالشلل اقتصاديات البلدان النامية الأخرى التى يدعون مساعدتها . ومن المعروف للجميع ان القرارات العربية الحالية تتعارض مع المصالح الاقتصادية للشعوب الافريقية .

وقد اعترف رؤساء الدول بأن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة انما تنبع من التفاوت العميق فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى بين الشعوب . وهم يرون ان التفاوت المميز لتخلف البلدان النامية انما يعود من أساسه الى عدم وجود تعاون دولى كاف من أجل التنمية . وانه لما يؤسف له بالتاكيد ملاحظة ان البلدان العربية الغنية هى الآن البلدان المساهمة الرئيسية فى الاختلاف الأساسى فى العلاقات الاقتصادية . فالسياسة الراهنة الخاصة بالاستثمار فى أوروبا وأمريكا تعنى انها تجلب الفحم الى « نيوكاسل » ، أو بعبارة أخرى ، انها تعيد تحويل رأس المال الى مناطق أقل ما تكون احتياجا اليه .

ويتفق الافريقيون مع العرب فى أن البلدان المنتجة للبترول ليست المسئول الوحيد عن الخلل الذى يصيب الآن المجموعة الدولية الحالية . فالسبب الرئيسى يكمن فى أن البلدان الصناعية تميل الى الاستهلاك المفرط للسلع الترفيهية والى الاستخدام المبذر للموارد النادرة . وعندما يتعلق الأمر بالاستهلاك الممجوج فمن المشكوك فيه ما اذا كان العرب محسوثو النعمة الذين يزعمون انهم محافظون فى ميولهم ، مختلفين على الإطلاق عن زملائهم الأوروبيين والأمريكيين الأغنياء . فمن المعروف جيدا ان مندوبى المبيعات الأوروبيين والأمريكيين يتدافعون أفواجا على الشرق الأوسط للاتجار والتعامل على نطاق لم يحلم به الشيوخ . فأى مندوب مبيعات يعود من الشرق الأوسط بطلبات تجارية يقل حجمها عن ١٠ مليون دولار لا يعتبر رحلته التجارية رحلة موفقة . وكما عبر أحد مندوبى المبيعات فان : « العرب يزدادون غنى بحيث انه سيتعين عليهم فى القريب العاجل التوصل الى اصدار عملة مشتركة وحدتها الأساسية مليون دولار ، حتى يتيسرن لهم العد بسرعة » .

ويسلم العرب بأن هناك علاقة وثيقة بين اقتصاديتهم واقتصاديات بقية العالم ، ولذلك فانهم يدركون الصعاب التى تمر بها شعوب المجموعة الدولية . ولكن هل يفعلون شيئا للتخفيف من حدة البؤس الذى لا يزال قائما فى أقل بلدان العالم تطورا ؟ ان افريقيا والبلدان النامية الاخرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى والباسيفيك هى البلدان المنتجة الرئيسية للمواد الخام لصناعات أوروبا وأمريكا الشمالية التى يستثمر العرب أغلب مواردهم المالية فيها .

وبالنظر الى وحدة الهدف التى يعبر عنها الآن من خلال مختلف المجالس والاتفاقيات الاقتصادية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واتفاقية « لومى » الحالية ، فانه لن يحتاج الأمر الى زمن طويل حتى تتمكن بلدان العالم الثالث من ممارسة نفوذ اقتصادى مماثل للنفوذ الاقتصادى العربى الحالى . ولذا فمن الضرورى تماما للعرب أن يوسعوا نطاق حوارهم وتعاونهم حول الموضوعات الاقتصادية بحيث يشمل بلدان افريقيا النامية . فالحوار يقتصر الآن على بلدان أوروبا وأمريكا المتقدمة ، وقد ساعدت البلدان العربية البلدان الصناعية مساعدة مالية سخية من أجل مواجهة مظاهر العجز فى موازين مدفوعاتها . وبينما تحصل أوروبا وأمريكا على مساعدة على شكل قروض بمعدلات فائدة امتيازية تصل الى حوالى ٥ ٪ ، فإن البلدان الافريقية تجد نفسها مضطرة الى اقتراض الاعتمادات نفسها من أسواق الدولارات الأوروبية بفائدة تتراوح معدلاتها ما بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ .

وعندما يسأل العرب عن خططهم بالنسبة لمساعدة الافريقيين فانهم يجيبون فى صوت واحد : « اننا ملتزمون بمساعدة اخوتنا الافارقة . وقد قررنا تنسيق برامج لهم من أجل التعاون المالى وذلك لمساعدتهم فى التغلب على الصعوبات التى تواجهها موازين مدفوعاتهم كما قررنا ربط مثل هذه التدابير المالية بقروض طويلة الأجل من شأنها الاسهام فى تنمية تلك الاقتصاديات » .

وخلال الفترة الواقعة بين يناير ١٩٧٤ ومارس ١٩٧٥ زرت عدة بلدان فى افريقيا وتجولت بشكل واسع غربى وشرقى ووسط افريقيا . وقد أبلغنى وزراء وكبار مسئولين فى الحكومات ان انتظارهم للمساعدة الاقتصادية من أصدقائهم العرب قد طال .. وقد وصل الأمر بأغلبهم الى حد فقدان الأمل فى الحصول عليها ابدا وثمة وجهة نظر منتشرة بين العرب عنادها ان بلادهم بلائذ نامية ولذا فانه ليس فى وسعهم أن يتصدقوا بمواردهم المالية على الآخرين . ومن الواضح ان افريقيا لا تتوقع ان تهبط عليها حبات من

الدولارات هبوط المن من السماء ، ولو اننى أعتقد ان من الانصاف القول بأن الحكومات العربية تتصور ان المساعدة المالية . ومن الاهمية بمكان الإشارة الى ان المساعدة المالية ، لأغراض عملية ، انما يقصد بها النقود التى تقدم على شكل قروض بمعدلات فائدة امتيازية . فهى ليست هبة ، اذ لا بد من سدادها . والمقروض فى هذا النوع من القروض مساعدة جهود الدولة المقترضة . اما المعونة المالية ، فعلى الخلاف من ذلك فهى عموما هبة أو قرض بغير فائدة ولأجل غير مسمى . والحكومات الافريقية مستعدة تماما لسداد قروض بفوائد ضمن فترة محدودة وستكون شاكراة اذا ما حصلت عليها بشروط مماثلة للشروط التى عرضتها البلدان العربية على البلدان الأوروبية .

وقد التقيت بعدد من المسئولين العرب الذين يعتقدون ان سادة افريقيا الاستعماريين السابقين هم وحدهم الذين يجب عليهم تقديم العون لمستعمراتهم السابقة وانه لا بد لهم من تعويض هذه البلدان التى استغلوا ثرواتها . وان البلدان الصناعية التى ليس لها ميراث استعمارى قد تقدم هى أيضا معونة ومساعدة مالية لبلدان العالم النامى . وكان الرئيس يشاطر أصحاب هذا الرأى رأبهم . فقد قال فى احدى المرات :

« ان شعبنا يرى بنظرته الثورية الواعية ان من واجب الدول المتقدمة تقديم المساعدة لأولئك الذين يناضلون من أجل التطور ، ويعتقد شعبنا بمفهومه للتاريخ ان الدول ذات الماضى الاستعمارى يجب عليها ، أكثر من غيرها ، أن تقدم للامم المتطلعة الى التطور جانبا من الثروات القومية التى نزعها عندما كانت هذه الثروات نهبا لجميع الناهبين . ان تقديم المساعدة هو واجب الدول المتقدمة . انه يكاد يكون على شكل ضريبة تدفعها الدول ذات الماضى الاستعمارى تعويضا لأولئك الذين استغلوا ثرواتهم دوما من الزمن » .

وكان الرئيس ناصر نفسه يدرك ان رأس المال الأجنبى يعد فى العالم المعاصر شرطا من شروط التنمية الاقتصادية ، فهو مصحوب فى أغلب الأحوال بالمعرفة التكنولوجية . وقد قال : « ان رأس المال بوصفه استثمارا مقبولا فى العمليات التى لا غنى عنها ، وخاصة العمليات التى تتطلب خبرة جديدة يصعب العثور عليها فى الاطار القومى » .

وقبل ان تدرك الحكومات العربية ان الثروة التى تقف عليها قادرة على تحويلها بين عشية وضحاها الى أكثر من مليونيرات ، كانت نعتقد ، محقة

في ذلك ، ان الاستثمار الاجنبي في الاراضي العربية عنصر ضروري في تنميتها الاقتصادية . ولذا سمحت للمؤسسات الأجنبية بالتنقيب عن البترول والبحث عنه . وقد قدم ناصر والزعماء العرب الآخرون كل ما هو ممكن لاجتذاب المساعدة الأجنبية ما دامت غير مشروطة ، وبعبارة أخرى ، ما دامت لا تستخدم كأداة للاستعمار الجديد . وقد قال في تأييده للمساعدة الأجنبية :

« ان رأس المال الأجنبي ودوره في الاستثمار المحلى مسألة يجب علينا مواجهتها في هذه المرحلة . ان رأس المال الأجنبي ينظر اليه بارتياح وخلال نظرات مهتمة في البلدان المتخلفة ، وخاصة تلك التي كانت مستعمرة . بيد أن سيادة الشعب على أرضه واستعادته لقدرات أموره ، تسمح له بتحديد الشروط التي يمكن في ظلها استثمار رأس المال الأجنبي في بلاده . والمسألة تتطلب تحديد أسلوب نابع من صميم تجربتنا القومية . كما يراعى طبيعة رأس المال العالمى الذى يسعى دائما الى الحصول على المواد الأولية البكر في المناطق غير المهيئة بعد لاي نهوض اقتصادى أو اجتماعى، حيث يمكنه الحصول على أعلى نسبة من الفائدة « وفي المحل الأول » ، فان كل المساعدات الأجنبية غير المشروطة مقبولة ، في عملية التطور القومى ، من أجل المساعدة على بلوغ الأهداف القومية . وهذه المساعدات مقبولة بعرفان صادق لمن يقدمونها ، بصرف النظر عن ألوان أعلامهم . وفي المحل الثانى فان كل القروض غير المشروطة مقبولة في عملية التطور القومى اذا كان في امكان سدادها دون صعوبة او ارهاق وتبين التجربة ان القروض عملية واضحة المعالم : فمشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عنها » .

وطوال فترة كتابة هذا الكتاب ، كنت مشغولا بمسألة السبب في حرص العرب على انقاذ الاقتصاد الأوروبى والاكتفاء بتقديم الوعود الكلامية الكاذبة للاقتصاد الأفريقى عن السبب ، في استعدادهم لايجاد مشاركة طويلة الأمد مع أوروبا وليس مع افريقيا ، وهى مشاركة من شأنها دفع النمو الاقتصادى لأوروبا وليس لأفريقيا . وكما عبر أحد الديبلوماسيين الأفريقين فان : « أكبر تحويل للثروة في التاريخ انما يتم الآن من الشرق الأوسط الى أوروبا . أما أمم افريقيا البروليتارية فهى مجرد أمم متفرجة في الدراما من أولها الى آخرها » . ولعل الاجابة عن سؤالى تكمن في التصريح الذى أدلى به الدكتور سعدون حمادى ، وزير النفط العراقى، عندما قال :

« إن بلادى لا تعارض سياسة خفض أسعار البترول ، يسد انبساطا
بوصفنا منتجين للبترول يجب أن نفكر في المستقبل ، ويجب أن نحدد الحد
الأقصى الذى يمكن أن نسمح بارتفاع الأسعار اليه . ان البلدان الصناعية
التي تحتاج الى البترول لديها امكانيات علمية هائلة ، ولديها مصادر بديلة
للطاقة بالنسبة للمستقبل ، ولا يمكننا توقع تعويض اقتصاديات البلدان
الصناعية للخطر دون أن يؤدي ذلك الى رد فعل عنيف » .

وفي ذروة حرب البترول في ١٩٧٣ ، طلب صحفى مصرى مرموق ، هو
محمد حسنين هيكل من البلدان العربية رفع الحظر الذى فرضته على
شحن البترول الى أوروبا لان هذا القرار لم يؤد الى الهدف المنشود .
وقال : ان أوروبا عاجزة عن الضغط على الولايات المتحدة كما يريد
العرب ، وبلدان السوق المشتركة سوف تتضامن فيما بينها مهما كان
الثمن . ولا يمكننا مطالبة أوروبا بما لا يمكنها الوفاء به ، واذا فعلنا ذلك ،
فاننا بذلك نعاقبها على جرم لم تقترفه » . والمعنى الذى يمكن استخلاصه
من تصريحات الدكتور حمادى والسيد هيكل هو ان العرب لا يمكنهم معاقبة
أوروبا طويلا ، لأن أوروبا قادرة على الرد ولديها اتفاقيات العلمية الكافية
لايجاد وسائل بديلة لتوليد مصادر أخرى من مصادر الطاقة . بل ان
« ريفيلو بمننت فوروم » وهى نشرة تصدر عن الامم المتحدة ، قالت ما يأتى
في عددها الصادر في عدد ديسمبر ١٩٧٣ :

« ان البلدان النامية سوف تعاني بصورة أشد ، ولفترة أطول من
غيرها من أزمة الطاقة لان حوالى ٧٥٪ منها ، باستثناء الدول المنتجة
للبنترول « كنيجيريا » و « اندونيسيا » ، لا تنتج احتياجاتها الخاصة من
الطاقة . وسوف تتحمل أقل البلدان تطورا أثقل الاعباء لأنها تملك ما يمكن
الاعتماد عليه كمناجم الفحم الغنية ، ولا تملك أية تكنولوجيا للأسراع
بتوليد مصادر جديدة كالطاقة النووية أو الشمسية ، ولا أية موارد مالية
لمواجهة تكاليف البنترول المتزايدة . ان البنترول الذى يتدفق بسهولة من
الآبار الى خطوط الأنابيب الى الناقلات الى معامل التكرير والمضخات ثم
في نهاية الأمر الى الأفران أو المولدات ، هو سبب من أسباب الراحة بالنسبة
للبلدان الصناعية أما بالنسبة للعالم النامي فانه شريان حياة ضروري
لبقائه .

كما تقول « الديفيلو بمننت فوروم » في عبارات أخرى ان العالم النامي
لا يملك الآن أية اتفاقيات علمية لتطوير وسائل بديلة لتوليد أشكال جديدة
من الطاقة وذلك بسبب ضائقته المالية .

وقد يقال ان العرب جزء من العالم الثالث ومن ثم فانهم بحكم ذلك يحتاجون الى النقود لتطوير اقتصادياتهم. وصحيح ان العالم العربى ينتمى الى العالم الثالث . عندما يدور الحديث عن التطور التكنولوجى ، بيد ان العرب من حيث مواردهم المالية يقفون فى مصاف اغنى بلدان اوروبا وامريكا ويستفاد من التقديرات المتحفظة ان منتجى بترول العرب ، بعد الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية الدولية وبعد مواجهة جميع النفقات المتصلة باتفاقيهم السنوى الجارى واتفاق مختلف مشروعات التنمية التى يقومون بها ، يحتمل ان يكون لديهم ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ بليون دولار بحلول نهاية العقد الحالى .

الفصل الخامس

اقتراحات مختلفة لاعادة استثمار فائض

أموال البترول العربى المتراكمة

تنسب جميع المحن الاقتصادية والسياسية التى حلت خلال عام ١٩٧٤ ، الى الزيادة غير العادية فى سعر البترول . وقد قيس مدى ما يتمتع به زعماء العالم من معرفة من خلال قدرتهم على توضيح المسائل الاقتصادية الناجمة عن التضخيم الذى أحدثه البترول العربى . وتمت الدعوة الى عقد مؤتمرات لبحث وسائل اعادة استثمار الفائض للأموال التى جمعها منتجو البترول فى الشرق الأوسط . فقد اجتمعت دول « الاوبك » بفيينا فى سبتمبر من عام ١٩٧٤ ، وقررت فرض ضرائب اضافية على الشركات التى تعمل داخل اراضى دول « الاوبك » (وكانت الزيادة بنسبة ٥ ٪) وذلك بدلا من زيادة سعر البترول . وتم الترتيب لعقد مؤتمر دولى لبحث مسألة الطاقة ، فى « ديترويت » . واجتمعت دول العالم الصناعية التى يبلغ عددها ١٢ اثنى عشرة دولة والتى تضم اليابان والولايات المتحدة والنرويج والدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (باستثناء فرنسا) ، فى شهر سبتمبر ، ووافقت على اقتسام مخزون البترول فى حالة حدوث عجز فى المستقبل . وفى شهر نوفمبر ، اجتمعت دول افريقيا ودول البحر الكاريبى ودول المحيط الهادى فى بروكسل ، ووافقت على التعاون مع الدول المنتجة للبترول لتخفيف حدة نقص البترول فى دولهم .

ومن المعروف بصفة عامة أن أى مؤتمر يفتقر الى اشتراك الدول العربية المنتجة للبترول ، لا يستطيع تناول مشكلة انتاج البترول واسعاره على نحو كاف . فطالما بقى العرب يمتلكون ويتحكمون فى احتياطي ضخ من البترول ، فإنهم لا بد من أن يكون لديهم مفتاح التنمية الاقتصادية فى تطوير قارة مثل افريقيا . فبدون البترول ، يكون من المتحتم وضع معظم مشروعات التنمية التى تم التخطيط لها أخيرا فى افريقيا جانبا ، بين السجلات الوطنية للدول الافريقية .

هذا وقد اهتمت سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية اهتماما شديدا بمختلف الاقتراحات التى قدمتها الدول العربية فيما يتعلق باعادة استثمار الاحتياطي المتراكم الضخم من الأموال التى يمتلكها منتجو البترول فى

الشرق الأوسط . ولقد قدم « هانز آبل » وزير مالية ألمانيا الغربية ، في شهر سبتمبر عام ١٩٧٤ ، في الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولي ، اقتراح بلاده بضرورة قيام الدول المنتجة للبتروول والدول الصناعية ، تحت اشراف صندوق النقد الدولي - بإنشاء بنك استثمار دولى للمساعدة في إعادة استثمار الفائض من إيرادات البتروول . وكلمة « إعادة استثمار » تستخدم هنا بمعنى إعادة استثمار الأموال في اقتصاديات المستهلكين . وأكد الوزير الرأى الذى تفكر فيه حكومته وهو ضرورة ان لا يكون هناك عداء أو مواجهة بين الطرفين ، أى بين المستهلكين والمنتجين .

وكان الاقتراح الأمريكى أكثر احكاما من الاقتراح الألمانى . وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الأمريكى تتلخص في حل اتحاد البتروول الذى يهدد بتدمير الاقتصاد الغربى . ويتلخص اقتراحها في ضرورة قيام الدول الغربية بالمحافظة على مخزون البتروول ، وذلك بتخفيض الاستهلاك وينبغى عليها بدء العمل في برامج جديدة للطاقة بهدف اكتشاف مصادر جديدة لها ، كما يجب انشاء صندوق برأس مال قدره ٢٥ بليون دولار لإعادة استثمار أموال البتروول العربى في الدول التى تواجه عجزا في ميزانيتها على أن يشرف على الصندوق مستهلكون وليس منتجين . وهذا يعنى انه عندما يجتمع المجلس المسئول عن ادارة الصندوق لبحث المساهمات للصندوق ، توجه الدعوة الى الدول المنتجة للحضور ، ولكن عندما يجتمع المجلس لمناقشة توزيع الأموال ، يتم استبعاد الدول المنتجة . ولقد قصدت الولايات المتحدة تنفيذ توصيتها عن طريق الاعتماد على حركة السعر الآلية . اذ أنها ستزيد الضريبة الفيدرالية للجازولين ونفرض رسوما أعلى على البتروول المستورد ، وكلا الضريبتين تعنى أسعارا أعلى بالنسبة لمستخدمى ومستهلكى الجازولين . والهدف الرئيسى للولايات المتحدة من وراء ذلك هو التأثير على سياسة الانتاج والأسعار والبيع التى تنتهجها دول « الأوبك » .

أما البريطانيون فيحبذون العمل في اطار صندوق النقد الدولي ، فلقد اقترحوا انشاء صندوق لفائض أموال البتروول يتبع صندوق النقد الدولي ويتراوح رأس ماله ما بين ٦٠٠٠ مليون و ١٢٠٠٠ مليون دولار . وسيكون هذا مكملا لصناديق دولية أخرى يتم انشاؤها للغرض نفسه . ويتضمن الاقتراح توصية بإعادة استثمار فائض الأموال التجارية داخل مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كما أوصوا أيضا بزيادة حصص الدول الصناعية والدول المنتجة للبتروول في صندوق النقد

الدولى . اما الحصص الخاصة بالدول الاقل تقدما فانها ستظل كما هى . وتقوم حقوق الاقتراض على أساس حصص الدول . وفقا للنظام الحالى ، تنص لوائح صندوق النقد الدولى على ضرورة قيام الدول الاعضاء بتقديم ٢٥ ٪ من قيمة مساهمتها بالذهب . ويوصى البريطانيون بأنه طالما لا يمكن اعتبار الذهب المعيار الرئيسى للقيمة ، فإنه ينبغي استبعاده من نظام صندوق النقد الدولى . وبالنسبة للدول الافريقية ، يوجد فى الاقتراح البريطانى ثمة ضرر واحد . فطالما كانت حقوق الاقتراض تعتمد على نظام الحصص فى صندوق النقد الدولى وطالما كانت الدول الاقل تقدما لن تزيد من حصصها ، فانها لاى الدول الاقل تقدما (لن تستفيد من نظام اعادة الاستثمار وستضطر الى اقتراض أموال أقل نسبيا من صندوق النقد الدولى .

ومن ناحية أخرى ، تلتزم فرنسا الحرص فهى لا تريد ان تلزم نفسها بقرار قد يثير غضب الدول العربية الغنية بالبتروول . ففى اعتقادها ان اى تحالف بين المستهلكين تشكله الدول الصناعية وحدها ، سيسفر عن اجراء تاديبى من جانب الدول المنتجة للبتروول . وتريد فرنسا عقد مؤتمر يضم المنتجين والمستهلكين ودول العالم الثالث . ومما يذكر ان المحاولة الاولى لعقد مثل هذا المؤتمر فى ابريل من عام ١٩٧٥ قد فشلت ، وذلك لان الاعضاء لم يتمكنوا من الاتفاق على ما سيناقشونه . وكان الامريكيون هم المسئولون الى حد كبير عن هذا الفشل .

الوكالة الدولية للطاقة وخصومها :

بدأ فى ٢٧ من مايو عام ١٩٧٥ فى باريس ، ما وصفته الجريدة البريطانية « الجارديان » بأنه الحدث رقم ٩٤ فى ملحمة البتروول العظيمة بقيام الدكتور « كيسنجر » بحث الوكالة الدولية للطاقة تساندها الولايات المتحدة على ضمان وحدة الغرض والعمل بين الدول المتقدمة المستهلكة للبتروول . وكانت الدول المنتجة للبتروول والدول النامية قد رفضت فى اشهر الماضى حضور مؤتمر تشترك فيه الوكالة الدولية للطاقة اشتراكا رسميا . واقد وصف المتحدثون الجزائريون الوكالة بانها « وكالة مواجهة » - وهى وجهة نظر ايدتها بقية العالم الثالث . ونظرا لان المتحدثين الامريكيين ظهروا على شاشة التليفزيون ليعلنوا ان سياسة حكومتهم تهدف الى حل منظمة « الاوبك » ، ونظرا لوجود تلميحات قوية باحتمال حدوث تدخل عسكرى امريكى للاستيلاء على حقول البتروول الرئيسية فى الشرق الاوسط ، فإنه

ليس من المستغرب ان تواجه « دول الوبك » أى مشروع تسانده أمريكا بريبة بالغة .

ولكن اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى شهر مايو عام ١٩٧٥ (التى عقدت فى أيام متتالية) كشفت عن شخصية « دكتور كسينجر » الاقل تشددا عما كان متوقعا . فقد اقترح استئناف مباحثات المنتجين والمستهلكين ، وكان ما لفت الأنظار تأييده لتقديم معونة جديدة للعالم الثالث تصل قيمتها الى ٣.٠٠٠ مليون دولار . وصرح لوفود منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية بأنه ينبغى على الدول الغنية ان تمد يد العون للعالم الثالث والا فانها ستواجه ضغوطا سياسية خطيرة . وبذلك تحولت المسائل الاقتصادية الى مسائل سياسية رئيسية . ومن ناحية أخرى ، رفض « كسينجر » أن يتزحزح عن الرأى الأمريكى التقليدى القائل بان (سلاح البترول) لعام ١٩٧٣ يعتبر قوة اقتصادية أسىء استغلالها مما هدد استقرار الغرب ، وأضاف يقول . ان الولايات المتحدة سترفض عرقلة تكتيكات الضغط ولكنها ستحاول التوفيق بين مصالح الدول النامية ، وستكون المعونة وقدرها ٣.٠٠٠ مليون دولار عبارة عن ٢.٠٠٠ مليون دولار كصندوق ائتمانى داخل اطار صندوق النقد الدولى لمساعدة الدول الفقيرة فى شراء الطاقة والأغذية والأسمدة والسلع الصناعية و ١.٠٠٠ مليون دولار للصندوق الدولى للتنمية الزراعية وفقا لاقتراح الدول المنتجة للبترول .

وكان أهم امتياز أمريكى بالنسبة لمشاعر العالم الثالث هو الموافقة الضمنية على بحث أسعار خامات العالم الثالث كافة وليس البترول فحسب . وبذلك تتاح الفرصة لقيام شكل جديد من اشكال التعاون ، وربما يتمشى ذلك مع رأى فرنسا فى الموضوع أكثر مما بدا انه غير ممكن منذ شهر مضى .

رأى منظمة الوحدة الافريقية :

تؤيد سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية موقف فرنسا . اذ تعتقد المنظمة ضرورة أن تعود مسألة إعادة استثمار اموال البترول بالنفع على جميع أعضاء المجتمع الدولى . ومن ثم فان المشكلة لا يمكن حلها عن طريق الترتيبات الثنائية . فان الحل الحقيقى لا يمكن أن يوجد الا فى اجراء دولى شامل . وبمعنى آخر ، فانه يجب أن تشترك دول العالم الثالث اشتراكا كليا فى صنع القرار . ولا ينبغى أن يفسر موقف منظمة الوحدة

الافريقية هذا ، على ان المنظمة تعترض على أى مساعدة اقتصادية او مالية ثنائية لاي دولة من دول العالم الثالث . بل على العكس من ذلك ، فان المنظمة ترغب في تشجيع كل دولة عربية على معاملة مثل « تانزانيا ومالي » اللتين كانتا من بين الدول التي أضرت ضررا بالغاً نتيجة لزيادة أسعار البترول ، على أساس تفضيلي .

ويتلخص الانتقاد الافريقي الاساسي للمشروع الامريكي في ان تكوين كتلة من الدول المستهلكة أمر تعتبره « الوبك » بمثابة مواجهة ، وليس وسيلة لحل المشكلة . واذا طلب من الدول المنتجة للبترول المساهمة في الصندوق الذي يبلغ رأسماله ٢٥ بليون دولار لاعادة استثمار ايراداتها في الدول التي تواجه عجزا في الميزانية ، فمن الحق والعدل ان يسمح للدول المنتجة للبترول بالاشتراك في ادارة الصندوق . وبالنسبة لعام ١٩٧٤ ، عجز الصندوق المقترح الذي يبلغ ٢٥ بليون دولار عن مواجهة العجز التقديرى للدول الصناعية والذي تبلغ قيمته ٣١ بليون دولار . بينما أشارت التعميرات الخاصة بدول « الوبك » الى ان لديها فائض يقدر بـ ٦٥ بليون دولار . وبالتالي فان الدول الصناعية لن تستطيع موازنة دفاثرها بدون تأييد « دول الوبك » . ووفقا للولايات المتحدة ، فان اتفاقية توزيع الطاقة (كأجراء بديل في حالة حدوث حظر جديد) ستكون مقصورة على الدول الصناعية . وهذا الحيز الحاذق لن يقنع دول العالم الثالث ، ويميل المرء الى الاعتقاد بأن دول «الوبك» لن يستهويها مثل هذا الاقتراح .

ولا يمكن للاقتراح الالماني بصورته الحالية ان يقنع الدول الافريقية . فهو ينص على اقتصار عضوية بنك الاستثمار الدولي على الدول المنتجة للبترول والدول الصناعية . ومما يذكر ان دول العالم الثالث قد تضررت نتيجة للتضخم . واذا كان في مقدورها الانضمام الى صندوق النقد الدولي فليس هناك سبب في عدم امكانها ان تصبح عضوا في صندوق أقل مرتبة . ومع كل ذلك ، فان زميلاتها في « الوبك » ربما تسهم بنصيب أكبر في الصندوق . وكان أحد الدبلوماسيين الافريقيين ممن اقاموا مدة طويلة في « بون » قد صرح بأن اقتراح المانيا الغربية ليس المقصود به خدمة دول العالم الثالث فقد اهتمت المانيا أكثر ببعض الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، مثل المملكة المتحدة وايطاليا اللتين تعانيان عجزا ضخما في ميزان مدفوعاتها والمعروف ان « بنك بوندز » قدم الى ايطاليا قرضا قدره ٢٠٠٠ مليون دولار . ولا تريد حكومة المانيا الغربية ان

تستنفد احتياطيها عن طريق تقديم مساعدة مالية للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . بل انها تريد أن تقوم كل من الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول بهذه المهمة .

مساهمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في صندوق الطوارئ للأمم المتحدة:
أعلن « كلود تشيسون » مندوب المجموعة الاقتصادية الأوروبية للتنمية والتعاون ، أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستساهم بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار في صندوق طوارئ انشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن الواضح أن هذا القرار قد تم اتخاذه بشرط مساهمة الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة بالمبلغ الباقي بقيمته ٢٥٠٠ مليون دولار . وسيتم توزيع المال على دول العالم الثالث غير القادرة على موازنة ميزانياتها نتيجة لارتفاع سعر البترول أربعة أضعاف . وفيما يلي الدول الأفريقية التي ستستفيد من هذا الصندوق : « داهومي » و « ساحل العاج » ، و « غانا » و « غينيا » ، « فولتا العليا » و « كينيا » و « ليسوتو » و « مدغشقر » و « مالي » ، و « موريتانيا » ، و « النيجر » و « جمهورية إفريقيا الوسطى » و « تنزانيا » ، « الكاميرون » ، و « السنغال » ، « سيراليون » ، و « الصومال » و « السودان » و « تشاد » . ومما يذكر أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستقدم مبدئيا مبلغ ١٥٠ مليون دولار .

وأضاف « مستر تشيسون » يقول أن مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية قد بعث بالفعل في يونيو ١٩٧٤ ، برسالة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة يطلق فيها على أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستسهم بمبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار . وكان من المتوقع أن يبلغ مجمل اعتمادات الصندوق ٣٠٠٠ مليون دولار ، تتكون كما يلي : المجموعة الاقتصادية الأوروبية ٥٠٠ مليون دولار ، الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار ، دول صناعية أخرى ٥٠٠ مليون دولار ، و ١٥٠٠ مليون دولار تسهم بها الدول المنتجة للبترول . ولقد أصيب مندوب المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالدهشة لعلمه أن الولايات المتحدة تلتكأ في إصدار قرار بشأن أسهامها في الصندوق . ولكن الولايات المتحدة وافقت أخيرا في شهر مايو عام ١٩٧٥ على تقديم حصتها .

وان المفاوضات التي دارت بين الدول الأفريقية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، من أجل الحصول على عضوية المجموعة - قد مكنت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الاحساس بالمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأفريقية فعلى سبيل المثال ، أكد « بيبر ابلين » وزير

التنمية الفرنسى ، الذى زار افريقيا خلال عام ١٩٧٤ ، ضرورة وضع الدول الافريقية فى مقدمة الدول التى تستفيد من مساهمة المجموعة الاقتصادية الاوروبية . والمخ الى أنه وفقا للارقام التى ردها مندوب المجموعة ، تعتبر « مالى » و « تانزانيا » أكثر الدول التى تضررت بشكل خطير . ووفقا له ، فإنه ما لم تتقدم الدول الصناعية لانقاذهما فإن « تانزانيا » كانت ستضطر لتخفيض وارداتها بنسبة ١٧٪ فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وكانت مالى ستضطر الى تخفيض وارداتها بنسبة ٣٠٪ فى عام ١٩٧٤ وبنسبة ٢٥٪ فى عام ١٩٧٥ . كما أنه سيتم بالتالى تخفيض ميزانية تنمية كل منهما .

التعاون الاقتصادى الدولى :

« أولرى جيسكار ديستان » رئيس جمهورية فرنسا عقد مؤتمرا حول التعاون الاقتصادى الدولى . فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك فى اطار متابعتة للطموح الذى يراوده .

وكان المؤتمر فريدا فى نوعه لأنه يتم فيه ، لأول مرة ، بحث جميع المشكلات الاقتصادية على مستوى عالمى . ولقد اقتصر عمل الاجتماعات العديدة التى سبقت المؤتمر على مجالات متخصصة .

وكان ممثلو منظمة الوحدة الافريقية ينتظرون نتائج هذا المؤتمر بفارغ الصبر لأنه كان المسئول عن حل مشكلات الطاقة ، والمواد الخام والمعونة من أجل التنمية والموارد المالية .

ويمكن دراسة هذه الموضوعات كلها وجدولتها ، ومن جهة نظر المنتجين والمستهلكين ووجهة نظر الدول الصناعية والدول النامية وكذلك الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها .

وكان الهدف من المؤتمر دعم المنطق والعدل فى نظام الاقتصاد العالمى . وأشار المؤتمر الى أن حالة من عدم القدرة على التنبؤ سادت الاقتصاد العالمى فى هذه الأيام ونتيجة لذلك ، فإن المستثمر يتردد فى الالتزام ، بينما يقيد المستورد نفسه بالطلبات التجارية المباشرة ، ويضخم المصدر أسعاره كاجراء احتياطى فى مواجهة مستقبل غير مضمون . ويعتبر الاستقرار الأكبر والعلاقات النقدية الطيبة أمرين ضروريين كأساس لقياس ثابت للقيمة ولحساب فوائد الاستثمار .

وكان الهدف الثانى هو تحقيق تطور أكثر تنظيماً لأسعار المنتجات التى تشكل نسبة هامة من التجارة الدولية سواء أكانت مواد خام أم منتجات صناعية .

وهناك أيضاً الحاجة الى ضمان قيمة إيرادات التصدير لمنتجى الدول النامية ، وذلك لامكان تنفيذ برامج التنمية بطريقة سلسة ويمكن التنبؤ بنتائجها . وكان ثمة اهتمام خاص ضرورى لتوفير الظروف والمطالب الخاصة بالدول النامية التى تضررت أكثر من غيرها أو الأكثر فقراً .

وتتلخص المهمة للمؤتمر ككل ، فى وضع أسلوب جديد يحدد العلاقات للمستقبل بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك من أجل تحقيق تقدم ورخاء عادلين .

وتعتبر أهمية تحقيق الحد الأمثل من التعاون الاقتصادى الدولى ، أمراً بديهياً . وان تغييراً راديكالياً فى هذا الصدد ، يعتبر ضرورياً اذا كان الاقتصاد العالمى سيسد المطالب الأساسية فى المستقبل . واذا تضاعف عدد سكان العالم تقريباً ، كما تنبأ بعض الخبراء ، فى الفترة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ ، فان المجتمع الدولى سيكون فى حاجة الى مضاعفة الانتاج الغذائى الحالى ، والرفاهية الاجتماعية ، والطاقة والوظائف . وعلى ذلك فان تحقيق أكبر قدر من التعاون الاقتصادى الدولى يعتبر مطلباً أساسياً وجوهرياً .

هذا وقد شكل المؤتمر أربع لجان لبحث المسائل الخاصة بالطاقة والمواد الخام والتنمية والموارد المالية .

الطاقة :

وافق المؤتمر على أن هناك حاجة الى المشاركة فى المعلومات الخاصة بالطاقة لامكان التعرف على المشكلات الأساسية للطاقة ، وذلك حتى يسير النظام الاقتصادى العالمى والتنمية الاقتصادية سلسة تتفق ومصالح الدول الغنية والدول الفقيرة . وهذا بدوره سيجعل فى الامكان وضع تربييات سليمة للتعاون الدولى . كما انه سيحقق فوق كل ذلك استخدام أفضل للموارد الحالية والمنتظرة .

ولقد علن وفد المملكة المتحدة ان المملكة المتحدة ستكون بحلول عام ١٩٨٠ ثاوى دولة كبرى منتجة للبترول - بعد الولايات المتحدة - فى العالم الغربى . فالبريطانيون يتوقعون انتاج ٤٥٪ من مجموع موارد الطاقة فى

مجموعة الدول الأوروبية . ويتوقعون انهم سيحققون اكتفاء ذاتيا من الطاقة بحلول عام ١٩٨٠ .

وجدير بالذكر ان مسألة الطاقة تعرضت لتعليقات هامة ، وعلى الأخص من جانب أعضاء وفد « الأوبك » . وتردد ذكر ان عهد الطاقة الرخيصة قد مضى منذ زمن بعيد . فلقد ظلت اسعار الطاقة ثابتة على مستويات منخفضة للغاية لفترة طويلة من الوقت ومن المفروض ان يقوم بحماية مواردهم الطبيعية ، وخاصة غير القابلة للتجديد ، وتحديد سعر معتدل لصادراتهم وحماية دخلهم من التبديد نتيجة لقوتهم الشرائية .

وأكد منتجو البترول ان رد الفعل لدى الدول المتقدمة آزاء أزمة الطاقة قد أخذ صورة المواجهة ، في حين انها كانت مستعدة بل ترغب في حل المشكلات على أساس التعاون . وإلى هذا الحد ، بذلت الدول المتقدمة معظم الجهود للمحافظة على الطاقة بقصد تقويض مصالح دول « الأوبك » .

وأعلن منتجو البترول أنهم قدموا مساعدات مالية للدول النامية ، بما فيها الدول التي أضرت أكثر من غيرها ، أكثر مما قدموا للدول المتقدمة ، وذلك على أساس مجمل الانتاج القومي في عام ١٩٧٤ (٢٪) . وفي هذا الصدد ، أشارت الدول غير المنتجة للبترول الى تعرض الدول النامية لخطر زيادة أسعار البترول . وكانت غالبية هذه الدول تعاني عجزا شديدا في ميزان مدفوعاتها . وقد أعلن ان العجز في الحساب الجارى الذى تواجهه الدول النامية يتفق وفائض الحساب الجارى لدى الدول المصدرة للبترول وقد تم حث المؤتمر على عدم التفاوض عن هذه الحقيقة عند تقديم الحلول ودراستها وذلك بقصد التغلب على الأزمة الحالية .

وهذا وقد دارت التعليقات الخاصة بأثر ارتفاع أسعار البترول ، وخاصة بالنسبة للدول غير المنتجة للبترول ، في اطار التفسير العام للأزمة ، بما فى ذلك الأثر العكسى للتضخم ونقص الأغذية والأسمدة وارتفاع الاسعار . وبالتالي ، فقد خفت حدة أثر الملاحظات على موقف البترول نوعا ما . غير أن مما له مغزاه أن أعضاء وفود الدول النامية تحدثوا فى هذه المسألة باخلاص .

المواد الخام :

كانت الآراء التى تم الاعراب عنها بصدد هذه المسألة مألوفة ، وعكست حقائق ثابتة . ولقد تمت مناقشة هذا الموضوع أيضا على نطاق واسع .

وقد تم التركيز على أهمية تجارة تصدير المواد الخام بالنسبة للدول النامية . وفي هذا الصدد ، تم الاهتمام بالآثر العكسي لتذبذب الأسعار على اقتصاديات الدول النامية . وبالتالي ، فقد تمت المناقشة بوضع صيغة تسد احتياجات كل من المنتجين والمستهلكين على السواء .

ولقد لوحظ أن التضخم والركود الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي نستورد ككل ٧٥٪ من المنتجات التي تصدرها الدول النامية . كان عاملاً مقيداً للتجارة الدولية إلى حد كبير وبالإضافة إلى ذلك ، تمت الإشارة أيضاً إلى شروط التجارة التي تزداد سوءاً بين السلع المصنعة والمواد الخام أو السلع بوجه عام .

هذا وقد تم إبراز الموقف الذي يواجهه تجارة تصدير المواد الخام في أحد البيانات . وتم الحث على اتخاذ إجراء عاجل لتمكن وضع ترتيبات لتخزين السلع الدولية والعمل على تمويلها كما أعطيت مشكلة الفئذاء العالمي أيضاً أولوية بارزة .

التنمية :

لم ترد تعليقات معينة حول هذا الموضوع سوى الإشارات العابرة العامة إليها في الملاحظات التي تم ترديدها بصدد موضوعات أخرى .

الموارد المالية :

تم التركيز على الحاجة إلى توزيع تحويلات الموارد الفعلية على أساس مستمر ومؤكد ومتزايد باضطراد ، وذلك لتمكن تنفيذ برامج التنمية في الدول النامية على نحو سلس .

وقرر المؤتمر أن يبدأ حواراً دولياً مكثفاً . ولتحقيق هذا الهدف ، شكل أربع لجان خاصة بالطاقة ، والمواد الخام والتنمية والشئون المالية تجتمع بصفة دورية خلال العام القادم . وتم الاتفاق على ضرورة أن تكون كل لجنة من ١٥ عضواً ، عشرة منهم يمثلون الدول النامية وخمسة يمثلون الدول الصناعية .

ووافق المؤتمر على ضرورة اشتراك الدول النامية في اللجان :

الطاقة : الجزائر ، والبرازيل ، وكندا ، ومصر ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والهند وإيران ، والعراق ، وجامايكا ، واليابان ، والسعودية ، وسويسرا ، والولايات المتحدة ، وفنزويلا ، وزائير .

المواد الخام : الأرجنتين ، واستراليا ، والكاميرون ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية واندونيسيا ، واليابان ، والمكسيك ، ونيجيريا ، وبيرو ، واسبانيا ، والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا وزائر .

الموارد المالية : البرازيل ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ومصر ، والهند ، واندونيسيا ، وايران ، والعراق ، واليابان ، والمكسيك ، وباكستان والسعودية والسويد وسويسرا والولايات المتحدة وزامبيا .

وفيما يلي الدول التي ينتمى اليها رؤساء اللجان :

الطاقة : السعودية والولايات المتحدة .

المواد الخام : اليابان وبيرو .

التنمية : الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

الموارد المالية : المجموعة الاقتصادية الأوروبية وايران .

* * *

الفصل السادس

ما الذى يستطيع العرب أن يقوموا به فى أفريقيا

أعلن أحد كبار الدبلوماسيين العرب فى بون ان الدول العربية المنتجة للبتروىل تدرك الفقر المزمن الذى تعيش فيه بعض الدول الافريقية كما انها تدرك أن معظم الدول الافريقية ستواجه خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ عجزا فى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة تكاليف الاستيراد والى حد معين ، نتيجة لارتفاع سعر البتروىل . ورفض الدبلوماسى قبول الزعم بأن التضخم الذى تواجهه افريقيا يرجع الى تضاعف سعر البتروىل اربع مرات . وقال ان الدول الأوروبية التى استعمرت افريقيا تركت بناء اقتصاديا يعتمد على المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الغربية هذا وقد تم تخطيط اقتصاديات الدول الافريقية التى حصلت على استقلالها أخيرا ، على أساس انتاج المواد الخام لتصديرها الى أوروبا . ومن المؤسف ان هذه المواد تباع بأسعار رخيصة . ويتم تحويل هذه المواد الخام الى منتجات صناعية يتم تصديرها الى افريقيا بأسعار باهظة . وفى رأى هذا الدبلوماسى ان افريقيا تعتبر ضحية للتضخم المستورد من أوروبا والولايات المتحدة .

ونظرا للتشابه فى أمور أخرى ، فان الدول العربية تود مساعدة الاقتصاديات الأقل تقدما فى افريقيا بطريقة مباشرة ، وذلك عن طريق بيع البتروىل لها بسعر مخفض . ولكنها لا تستطيع تنفيذ ذلك لأن مثل هذا النظام ستستغله الشركات المتعددة الجنسيات التى تعمل فى افريقيا . واذا كنت تباع سلعتك فى سوق مفتوحة فانك لا تستطيع تقديم أسعار تفصيلية وتأمل فى أن تنجح فى تحقيق الهدف من وصول السلعة الرخيصة الثمن للشخص الذى يستحقها . ولقد فكرت دول الأوبك مليا فى هذا الاقتراح ووجدت أنه غير كاف .

ولتخفيف حدة المحنة التى تواجهها الدول الافريقية فان الدول العربية المنتجة للبتروىل قد وافقت مبدئيا على تقديم معونة للتنمية للدول الافريقية . ووافقت أيضا على استثمار اموالها فى الصناعات المحلية لبعض الدول الافريقية .

وبعد مناقشات مع عدد من رؤساء دول الأوبك ، يشعر المرء بانطباع بأن هؤلاء الأعضاء الأثرياء في العالم الثالث على استعداد لمساعدة اخوانهم الأقل حظا . فعلى سبيل المثال ، اجتمع ممثلو دول الاوبك في يونيو عام ١٩٧٤ في كويتوباكواڤور . وفي هذا الاجتماع ، توصلوا الى أن زيادة اسعار البترول تضر دول العالم الثالث اكثر مما تنفعها . والمعروف ان دول افريقيا عانت بوجه خاص اكثر من الدول الصناعية الأوروبية التي امتلكت واشرفت على ادارة شركات بترول متعددة الجنسيات . وذلك فقد تقرر عدم زيادة اسعار البترول ، وبدلا من ذلك فقد وافقوا على فرض ضرائب على ارباح واموال الشركات الأجنبية التي تعمل في مناطق الأوبك . وفي اجتماع تالي عقد في فيينا ، تمت فيه زيادة الضرائب مرة اخرى .

وقبل اجتماع كويتو ، كانت الضرائب ١٢٥٪ على العائدات و ٥٥٪ على الارباح . وبعد الاجتماع ، اصبحت الضرائب ١٤٥٪ على العائدات ولم يتم تغيير الضريبة المفروضة على الارباح ، أما اجتماع فيينا فقد أسفر عن زيادة جديدة في الضريبة على العائدات لتصبح ١٦٦٪ بينما اصبحت ضريبة الارباح ٦٦٪ بيد ان بعض الوقائين لاقتصادية ظلت ثابتة. ولم تؤثر قبل هذه الضرائب على الشركات العاملة لأن الشركات بدورها رفعت اسعار البترول ، فمن ثم شعر المستهلكون الاساسيون الذين اضطروا الى رفع اسعار البترول ، بأثر ضريبتى الربح والمال .

وعندما ذكرت ان الدول العربية خصصت معونة لافريقيا خلال حديث أجريته مع مدير بنك كوميزر وهو أحد البنوك الكبرى بألمانيا - رد بقوله انه وفقا للمعلومات المتوفرة لدى بنكه ، تعتبر المبالغ التي كنت أشير اليها مبالغ تافهة وقدر ان الدول العربية استثمرت حتى الآن ١٥ بليون دولار في جميع انحاء العالم و ٧ بلايين من الدولارات في الولايات المتحدة ، و ٣ بلايين من الدولارات في المملكة المتحدة (معظمها في تأسيس المكاتب) و ٥ بليون دولار في النظام المصرفي الأوربي . واعلن ان العرب استثمروا اموالا في الدول الصناعية اكثر من الاموال التي استثمروها في دول العالم الثالث . وفي رايه انه ليس لدى افريقيا صناعات مربحة كثيرة يمكن استثمار الاموال العربية فيها . ففي أوروبا والولايات المتحدة وبريطانيا استثمار العرب اموالهم في الأسهم والعقارات والاعمال المصرفية التجارية . وجدير بالذكر انه ليس لدى الدول الافريقية (باستثناء جنوب افريقيا) اسواق متقدمة، ولذلك فان الاستثمارات ستقتصر على المشروعات التي تخضع لاشراف الحكومة والتي تعتبر غير مربحة .

ولقد صرح لى احد رجال الاعمال المقيمين فى المملكة المتحدة واستثمر مبالغ كبيرة من المال فى افريقيا ، بأن استثمارات البترول العربى فى افريقيا حاليا تقتصر على بنك التنمية الافريقى والبنك الاسلامى والبنك العربى لافريقيا . وادف يقول ان هناك وسائل كثيرة يمكن للدول العربية الغنية بالبترول عن طريقها مساعدة اشقائها الافريقيين . فعلى سبيل المثال ، يمكنها المساهمة بسخاء فى انشاء صندوق دولى على نمط ذلك الصندوق الذى انشأته الأمم المتحدة اخيرا ، او يمكنها الاشتراك بأسهم عادية فى بنوك التنمية او المشروعات التى تمتلكها الدولة كما ان فى مقدورها ان تقوم بانشاء صناعات فى مختلف الدول الافريقية . واذا ما ارادت هذه الدول الحصول على عائد كبير من استثمارات فانها يمكنها القيام بالاشتراك مع الدولة المضيفة تأسيس شركات لاستغلال المعادن الوفيرة التى تتمتع بها افريقيا .

يقول رجل الاعمال ان رفاقه من رجال الاعمال العرب ، اخبروه بأن دول الأوبك وافقت على تقديم قروض الى المنظمات الدولية التالية :

صندوق النقد الدولى ٣٤٠٠ ملايين دولار ، والبنك الدولى ١٠٠٠ مليون دولار ، وبنك التنمية الأمريكى الدولى ٥٠٠ مليون دولار ، كما خصصت ايضا ٣٠٠٠ ملايين الدولارات لدول الشرق الأوسط الأقل ثراء وقد يبدو مجموع هذه المبالغ كبيرا ، ولكن مهما كانت ضخامته فانه ليس سوى قطرة فى محيط ، عندما ينظر المرء الى صافى إيرادات البترول العربى فى عام ١٩٧٤ وحدها يجدها تقدر بـ ٨٠٠٠٠ مليون دولار (وذلك بعد ان تأخذ فى الاعتبار ، مشترياتهم الشخصية من مصانع واسلحة وسيارات فاخرة ومختلف أوجه الرفاهية الاجتماعية) .

مقترحات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

يوضح تقرير عام ١٩٧٤ الخاص بجهود وسياسات الدول الاعضاء فى لجنة المساعدة فى مجال التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، الموقف فى الدول النامية اذ يقول انها تتفق وزيادة اسعار البترول ، وبتنمية الموارد الطبيعية للطاقة ، وباستعراض اولويات الاستثمارات الوطنية والتكنولوجيات وزيادة امكانيات هذه الدول فيما يتعلق بالتصدير للحصول على مزيد من العملات الاجنبية اللازمة لسداد الزيادة التى طرأت على اسعار البترول ، ويضيف التقرير : « ان هذا التكيف فى الهيكل الاقتصادى يحتاج الى وقت » . وهو بمثابة مساعدة صغيرة بالنسبة لغالبية الدول الافريقية المشغولة بالتمزق الحالى ، بدرجة تجعل من الصعب عليها

التخطيط للمستقبل بطريقة هادفة ، ولكن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضيف أن للقرارات الواجب اتخاذها الآن فيما يتعلق بالسياسة المستقبلية للطاقة في الدول النامية ، أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية في المستقبل لهذه الدول ، وذلك طالما بقيت الاستثمارات الموجودة كبيرة جداً فيما يتعلق بالمتاح من الموارد في البلاد ، وتعتقد المنظمة انه قد يكون للاستثمارات الأجنبية الخاصة ، دور هام ليس في توفير التكنولوجيا فحسب بل أيضا في تمويل الاستثمارات الكبيرة اللازمة . واقترحت المنظمة نوعا ما من الاستثمار يقوم به منتجو البترول في الدول النامية المستهلكة للبترول . وفي مجال البحث عن تسهيل تدفق رأس المال الخاص تقترح المنظمة : « ضرورة قيام الدول الصناعية والأسواق الرئيسية الدولية بمهمة الوسيط من أجل إعادة استثمار جزء من فائض أموال الدول المنتجة للبترول في غيرها من الدول المنتجة للبترول الى غيرها من الدول النامية ، اوردت المنظمة تقريرها ما يلي :

« قد تساعد المؤسسات الوطنية والدولية ذات الخبرة في هذه المجالات اذا طلب منها ذلك في انشاء مؤسسات قومية للاستثمار والاقتراض واقامة مشروعات استثمارية مضمونة وغيرها من الحوافز التي تقدمها الدول المنتجة للبترول . ويجب ايضا ان تنتهز الدول الصناعية والمؤسسات الوطنية جميعها الفرص الممكنة للاستثمارات المشتركة من جانب المستثمرين في الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول مع بحث امكانية اشتراك المستثمرين من الدول النامية في هذه المشروعات .

* * *

الفصل السابع

مجالات ممكنة للاستثمار في أفريقيا

لقد وجه « روبرت جاردنر » السكرتير التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا كلمة الى اعضاء الوفود التي جاءت من دول شرق ووسط افريقيا الى نيروبي في فبراير عام ١٩٧٥ . اعلن فيها قوله : ان المرء ليس في حاجة الى حث انسان ذكي على استثمار امواله : والعرب مثلهم مثل اى اناس آخرين ، يتطلعون الى فرصة للاستثمار . وفي رايه ان العرب لن يبددوا اموالهم . ولذا فانه يجب على الافريقيين ان تكون مشروعاتهم معدة ، وان يساوموا من اجل الحصول على اعتمادات مالية وقروض لتنفيذ مشروعاتهم على اساس ان المشروعات ستصبح قابلة للتنفيذ ، وانهم سيستطيعون تسديد القروض وفوائدها ولذلك ، فانه اذا ذهب المال الى اوروبا او الى مكان آخر فانك ستجد مؤسسات في اوروبا كما نجد الافراد المستعدين لتسديد القروض . ويعتقد « مستر جاردنر » انه اذا كان لدى الدول الافريقية صناعة تدعم استثمارات اموال البترول العربى ، فانهم سيحصلون على المال . واذا كانوا يدركون انه ليست لديهم الامكانيات ، فانه يجب عليهم ايجاد تلك الامكانيات . ويعتبر راي «مستر جاردنر » ، رايًا متفائلا وذلك نظرا لاعتماد معظم الدول الافريقية النامية المستمر على النصيحة القادمة من دول ما وراء البحار سواء من جانب الامم المتحدة او من جانب الخبراء كأفراد . ومهما يكن الامر ، فانه ينبغي على تلك الدول التي لديها جهاز تخطيط وطنى كاف ، ان تأخذ بنصيحة «مستر جاردنر » .

ويرى المستثمرون العرب المهتمون بالمواد الخام الوفيرة في افريقيا ، انه من الصعب معرفة السبب فيما تواجهه الدول الافريقية من صعوبات . فمما يذكر ان السعودية بدأت في عام ١٩٧٥ خطة خمسية قيمتها ١٤٢٠٠٠ مليون دولار ، تتضمن اقتراحات بانشاء مجمعات صناعية جديدة تماما ، احدها في « جبيل » في الشرق والآخر في « ينبع » على البحر الاحمر . وتتضمن المشروعات التي ستدخل في اطار هذه المجمعات ، مصانع للصلب ، ومصنع لصهر الحديد ومصنعا للاسمنت . ونظرا لما رددته وزارة الخزانة الامريكية من ان احتياطي الحديد الخام في افريقيا يبلغ ضعف الحديد الخام في الولايات المتحدة ، وثالث الحديد الخام في الاتحاد السوفيتى فانه

يبدو طبيعيا بالنسبة لدولة مثل السعودية ان تنظر عبر البحر الاحمر صوب افريقيا للحصول على مصدر دائم لامداد مثل هذه المادة الخام الهامة . ويعتبر الحديد الخام اكثر المعادن التى توزعها افريقيا على نطاق واسع ، ويوجد بكميات تجارية فى الجزائر وانبجولا ومصر وغانا ، وغينيا ، وساحل العاج ، وليبيريا ، وموريتانيا والمغرب ونامبيا ونيجيريا وروديسيا وسيراليون وسوازيلاند وزامبيا . ولكن قائمة الدول المنتجة للمعادن لا تنتهى عند هذا الحد . وعلى الرغم مما يبدو من ان جمهورية جنوب افريقيا الحالية تتحكم فى مجموعة مختلفة من المعادن فى السوق الافريقية ، بما لديها من ذهب وكروم ، وحديد خام وبلاتين ، وماس ونيكل ومنجنيز وحرير صخرى وفحم وزنك ، فانها لم تعد المسيطرة فى هذا المجال . فحتى الذهب ليس معدنا قاصرا على جنوب افريقيا فقط ، وذلك لوجوده ايضا فى جمهورية الكونجو واثيوبيا وجابون وغانا وكينيا ونامبيا وروديسيا والسودان وتانزانيا وزائير والماس منتشر ايضا فى بتسوانا وجمهورية افريقيا الوسطى وغانا وساحل العاج وليبيريا ونامبيا وسيراليون وتانزانيا وزائير .

ومن المعادن التى تتزايد اهميتها بالنسبة للانتاج الصناعى مثل اليوكسيت (للالومنيوم) والنحاس ، ما تملك افريقيا منه كمية تعتبر من اكبر احتياطي للمعادن فى العالم ويتم حاليا استخراج النحاس فى الجزائر وانبجولا وموريتانيا والمغرب واوغندا ، ويتم استخراجه بصورة اكبر فى زائير وزامبيا ، بينما بدأ استخراج البوكسيت بخطى سريعة فى كل من غانا وغينيا على السواء . والواقع ان الرئيس سيكوتورى يذكر ان غينيا لديها ثلثى احتياطي العالم من البوكسيت . وتتقدر الشركات الاجنبية التى تستغل بالفعل بكوسيت غينيا من امريكية وسويسرية ويوغسلافية وروسية وفى عام ١٩٧٤ استضافت غينيا الاجتماع الاول للاتحاد الدولى للبوكسيت ، وهو عبارة عن هيئة من المنتجين على غرار منظمة الاوبك للدول المنتجة للبتروول .

ومن بين المعادن الأخرى التى تعتبر افريقيا مصدرا هاما لها : اليورانيوم والفوسفات والنيكل والكوبالت والتونجستين والكروميت والقصدير ، والرصاص والمنجنيز والزنك .

وذلك بخلاف مواردها المعدنية ، فان افريقيا تعتبر منتجة ومصدرة هامة للمنتجات الزراعية ، وربما يكون المحصول الرئيسى للدخل هو البن (اذ تحصل الولايات المتحدة على ٣٣٪ من البن الذى تستهلكه من افريقيا) يليه الكاكاو (ويعتبر غرب افريقيا من المناطق الرئيسية لزراعة الكاكاو) .

وتنمو شجيرات الفول السوداني في أراضي الحزام الساحلى الفرعى الذى يحيط بغرب افريقيا ، من السنغال الى السودان ، وكذلك في موزمبيق . ويعتبر التبغ والسكر من محاصيل جنوب ووسط افريقيا الى حد كبير ، وذلك على الرغم من ان المشروعات التى تم تنفيذها اخيرا قد ادخلت كلا من المحصولين على نطاق تجارى ، فى المناطق الشمالية . ويوجد زيت النخيل والمطاط فى مناطق الغابات ابتداء من ساحل السنغال فى اتجاه الجنوب حتى زامبيا . ويعتبر القطن من المحاصيل المنتشرة بدرجة كبيرة ، وتعتبر مصر والسودان واوغندا من اكثر الدول التى نجحت فى زراعته ونتاجه .

وبالنسبة ، لانتاج افريقيا لمتطلباتها من المواد الغذائية ، فان الطريق امامها ما زال طويلا ، ولكن اذا تم التخطيط بطريقة سليمة فان فى مقدور الانتاج الزراعى لافريقيا امداد العالم بأسره بالمواد الغذائية بسهولة . وما زال من الضرورى اجراء استثمارات وابحاث شاملة . وفى لوقت نفسه ، فان صناعة صيد الأسماك قد اصبحت بالفعل من النشاطات الرئيسية فى افريقيا .

وثمة مجال يمكن ان يكون فيه للثروة العربية الجديدة نفع مباشر لكل من افريقيا والعرب على السواء ، الا وهو مجال الصناعة . وجدير بالذكر ان لكثير من اغنى الدول العربية المنتجة للبتروىل ، مساحة محدودة من الأرض وعددا قليلا من السكان . وربما يؤدى اقامة مصانع فى المناطق المزدحمة بالسكان على طول الخليج الفارسى الى زيادة مشاكل تلوث البيئة القائمة بالفعل ، بينما قد يبدو استيراد العمال الى المنطقة عملا مخرلا بالأولويات وحتى السعودية بما لديها من سكان اكبر عددا تنسوى جلب ٥٠٠٠٠٠ عامل اجنبى بحلول عام ١٩٨٠ ، وذلك لاضافتهم الى قوة الايدى العاملة الاجنبية الموجودة بالفعل والتى يبلغ عددها ٣١٤٠٠٠ نسمة .

وفى الامكان ان تصبح افريقيا - بالتخطيط الجاد - قاعدة مثالية لكثير من صناعات العالم الثالث . ويمكن تجنب تلوث البيئة نتيجة للمصانع ، عن طريق الاختيار المدروس لمواقع المصانع الرئيسية التى تجرى فيها عمليات التصنيع . ومما يذكر ان افريقيا لديها قوة عاملة قادرة ومستعدة،

ولديها الرغبة في العمل في كل جزء من اجزاء القارة وهى في حاجة ماسسة لحل مشكلة البطالة المتفاقمة التى تواجهها . وبالإضافة الى ذلك فان افريقيا تتمتع بامكانيات طاقة مائية - كهربية رخيصة وغير محدودة . ومشروع انجا وحده قادر على ان يخلق من جمهورية زائير الكبيرة ، دولة صناعية هامة . ولدى افريقيا بالفعل مصانع لانتاج سلع شبه مصنعة و سلع مصنعة ، فى اراضيها . وهناك حاجة الى المال لشراء المصانع والآلات ، من أجل التوسع فى هذه الصناعات . وقد ردد سفير ساحل العاج ، اثناء حضوره لاجتماع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بروكسل فى يناير عام ١٩٧٥ ، ما قاله الرئيس « هوفويت بوينى » من انه « عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على بيع الشيكولاته بدلا من الكاكاو ، والالومنيوم بدلا من البوكسيت والصلب بدلا من الحديد الخام ، وباختصار ، عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على ان تصنع على ارضها وبأيدي ابنائها مواردها الطبيعية ، فانها تكون قد تحررت بالفعل » .

وليس ذلك اليوم الذى ردد « فيليكس هوفويت بوينى » عنه هذه الكلمات بعيد فاذا حصل الافريقيون على المساعدات المالية والفنية من جيرانهم العرب فانه لا بد لهم من ان يكونوا فى وضع يتطلعون منه الى الامام ليحولوا المناطق الفقيرة الى جنة لا يصبح فيها الفقر والجهل والمرض سوى حقائق تاريخية . ولقد بدأ الاستثمار العربى يتدفق بالفعل على الدول شبه العربية مثل السودان وموريتانيا ، ولكن ربما تكون اكثير الدلائل المبشرة بالامل بالنسبة لافريقيا السوداء الاستثمارات الواسعة النطاق فى جمهورية غينيا ، وهى دولة ثورية فى غرب افريقيا ، ولكنها دولة لا يهيمن عليها النفوذ الاسلامى تماما . ويمكن للخبرة العربية هناك ان تودى الى قيام مشروعات تعاونية جديدة فى اماكن اخرى . ولقد وصلت العلاقات بين غينيا والعالم العربى الى قمة ازدهارها عندما زار العقيد القذافى رئيس ليبيا كوناكرى فى نوفمبر عام ١٩٧٤ . وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية ومالية وثقافية وتم انشاء بنك مشترك . وتشترك السعودية فى تنفيذ مشروع غينى - جزائرى مشترك لتكرير البترول . وقدمت الكويت قرضا الى غينيا قيمته ١٥ مليون دولار ، ووافقت كل من البحرين وقطر ومصر على مساعدة غينيا فى التغلب على الصعوبات التى يواجهها ميزان مدفوعاتها . كما تشترك مصر فى اقامة مشروع لتنمية الغابات واقامة مصنع للورق .

ويعتبر مشروع انشاء مجمع لأكسيد الألومنيوم ، الذى يتضمن انشاء
مسكة حديد جديدة ، من أكبر المشروعات العربية فى افريقيا . والدول
المشاركة فى الشركة الغنية - العربية المزمع انشاؤها لصناعة أكسيد
الألومنيوم ، هى الكويت وليبيا ومصر والسعودية . ويبلغ مجمل احتياطي
البوكسيت الذى تصدره حاليا مجموعة شركات أمريكية . . ٥ مليون طن فى
إبيكو بالقرب من مستودعات بوكى . وتأمل الشركة العربية فى استخراج
٩ ملايين من الأطنان سنويا ، على أن يتم تصنيع ٤ ملايين منها لتصنيع
أكسيد الألومنيوم فى المكان نفسه ، ويتم تصدير ما يفيض منها . والمشروع
بأكمله يتطلب استثمار . . ٤ مليون دولار ، وسيدر على غينيا فى النهاية ما
يقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار سنويا .

* * *

الفصل الثامن

الدول العربية الغنية بالبتروول وبنوك التنمية الافريقية

عندما زرت السعودية ، كان لى شرف التحدث مع الشخصيات البارزة التى تسيطر على اموال البلاد وتديرها . وقد اطلعتهم على أن أغلبية السكان الافريقيين يعيشون دون المستوى البىانى للفقير واقترحت عليهم ، انه ستكون فكرة نبيلة اذا استطاعت الدول العربية استثمار جزء من فائض اموالها فى افريقيا . وكان ردهم ان اللوم متبادل . وقال لبعضهم ان الدول الافريقية كمجموعة لم تتصل بهم من اجل الحصول على معونة مالية ، واكنها فضلت الشكوى من خلال المنصات الدولية . وعندما تحتاج افريقيا الى تأييد عربى ، فينبغى عليها عدم اللجوء الى مساعدة طرف ثالث . وبالمثل ، فانه عندما تريد الدول العربية من افريقيا مساعدتها ، يجب عليها الاتصال بها مباشرة .

ولقد رفض معظم الزعماء العرب الذين اجتمعت بهم تقديم معونة للدول الافريقية (او اية دول بخصوص هذا الموضوع) ما لم يتم اتفاق المال فى مشروعات معينة . ويبدو ان المعلومات المتوفرة اديهم تشير الى أن الاموال التى تقدمها بعض الدول المانحة للمعونة الى بعض الدول الافريقية شقت طريقها الى جيوب كبار الموظفين المدنيين والوزراء . وبذلك لم يتمكن المواطن العادى من الاستفادة من هذه المعونات . وباستثناء بعض المرافق مثل الطرق والمستشفيات والمدارس ، فكثيرا ما انفقت الاموال على سلع عديمة النفع مثل زحافات الجليد ، وحمامات السباحة والسيارات المرسيديس والرولزرويس .

وربما تكون بعض هذه الاتهامات صحيحة ولكنها تعتبر بوجه عام ، حوادث فردية لا تشكل السلوك الاجتماعى والاقتصادى للقارة الافريقية كلها . ومما يذكر ان غالبية الدول الافريقية بذلت جهدا كبيرا ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، فى المجال الاقتصادى لتخفف من حدة البؤس الاقتصادى الذى اصاب القارة لعدة قرون . ولقد اعلن الرئيس كاوندا رئيس زامبيا قائلا : « لقد حققنا قدرا من النجاح فيما يتعلق بوضع اساس اقتصادى . وتم شق الطرق المرصوفة من الدرجة الاولى فى جميع مراكزنا

القروية . ولدينا طرق مجهزة على مستوى عال جدا تربط كل حي ببقية الأحياء في جميع الدول . ونقوم حاليا بتطوير شبكة سككنا الحديدية وذلك بإنشاء سكة حديدية تربط ما بين تانزانيا وزامبيا . ولدينا مطارات جيدة في كل حي من أحياء بلادنا ، هذا فضلا عن واحد من أجمل المطارات الدولية في أفريقيا في (لوساكا) واثنين آخرين على مستوى دولي وبالإضافة الى ذلك ، فان بلادنا تستطيع ان تتباهى بالتسهيلات التي لا تحصى والتي تعتبر من الدرجة الاولى . وتوجد مئات الآلاف من المدارس الابتدائية ، وتوجد مدرسة ثانوية في كل حي تقريبا ، كما يوجد كثير من الكليات الفنية وتدريب المدرسين . واخيرا توجد بطبيعة الحال جامعة زامبيا .

وفيما يتعلق بالتسهيلات الصحية ، فان لدينا عددا من المستشفيات الكبيرة في المناطق المزدحمة بالسكان . ونقوم ايضا ببناء مستشفيات كبيرة في كل اقليم من أقاليمنا الريفية . ولحسن الحظ فان كل حي من أحيائنا يستطيع ان يفخر بمستشفى ريفي على مستوى قياسي او يكون على الأقل في انتظار المستشفى الذي يجري بناؤه . هذا بفضل النظر عن عياداتنا الخارجية التي لا يقل عددها عن خمس عيادات بالإضافة الى العيادات العادية والمستوصفات المقامة لتوزيع الادوية بالمجان وهناك ايضا بطبيعة الحال ، الخدمة الطبية الطارئة للطيران الجوي في زامبيا التي تقف على قدم المساواة مع مثيلاتها من منظمات الاسعاف الجوي . وفي المجال الاجتماعي، يعتبر من المشجع الى حد كبير الاشارة الى أن جهودا كبيرة قد بذلت خلال السنوات القليلة الماضية ، لنشر النشاط الثقافي والرياضي في المناطق الريفية . وفي كثير من المجالات ، يمكن تنظيم الثقافة والرياضة اذ ان ذلك من الضروري لتؤدي دورا كبيرا في تنشيط هذه الامة الفنية . ولقد حققنا بوجه عام نجاحا كبيرا واصبح لدينا سجل نفخر به ، وخاصة عندما يدرك المرء ان كل هذا قد تم انجازه في مدة قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات .

ولنتطلع الآن الى المؤسسات التي تستطيع الدول العربية عن طريقها تقديم المساعدات الاقتصادية المالية لأشقائها الأفريقيين . ولن يتضمن المسح الذي ستقوم به الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وذلك انهما بوصفهما منظمين دوليتين فانهما يؤديان دورا عالميا . ويتركز اهتمامنا هنا على مشكلة افريقية بحتة.

بنوك التنمية الرسمية :

يوجد لدى بعض الدول الافريقية بنوك للتنمية . وتعتبر شرق افريقيا وزامبيا من الأمثلة البارزة في هذا الصدد . ويتلخص الهدف الرئيسي من

هذه البنوك في تمويل المشروعات المتوسطة والطويلة الاجل . وبالتحديد تقوم البنوك التجارية بتقديم المال للمشروعات القصيرة الاجل ولفترة لا تتجاوز عادة ١٨ شهرا ، وعلى ذلك ، فان المشروعات التي تتطلب قرضا لمدة اطول ينبغي ان يمولها بنك للتنمية او اى شخص او مؤسسة تكون في وضع يسمح لها بالاستغناء عن اموالها لفترة اطول .

وفي الظروف العادية ، ينبغي ان تكون المشروعات التي تمويلها بنك التنمية ذات طابع وطنى . وبمعنى آخر ، اما ان تكون الفائدة في شكل توفير العمالة لافراد المجتمع او في تقديم خدمة لهم . وعلى سبيل المثال ، تم استخدام جزء من اموال بنك التنمية في « زمبابوى » لتمويل محطة « مويبش » الأرضية للاتصالات عن طريق القمر الصناعى . ويتضح الاثر المبدئى لنظام الاتصالات في « زمبابوى » في أنه سيكون من السهل نسبيا توصيل المكالمات التليفونية الى الدول الاخرى وستكون نوعية الارسل جيدة مثلها في ذلك مثل المكالمات التليفونية المحلية في معظم المدن المتقدمة في العالم . ومما يذكر ان افتتاح محطة « مويبش » الأرضية قد تم في ٢١ من اكتوبر عام ١٩٧٤ .

هذا ويتم تمويل بنوك التنمية عن طريق اصدار الاسهم والسندات ، وينبغي ان تكون للسندات قيمة استحقاق لمدة خمس سنوات على الاقل . وفي حالات الطوارئ ، تحصل بنوك التنمية في بعض الاحيان على تمويل طارئ من البنوك التجارية . وهذا لا يحدث الا عندما لا يستطيع بنك التنمية لأسباب فنية — ان يضع يديه على بعض امواله الموجودة في مكان ما في اوروبا او في الولايات المتحدة . وكقاعدة ، يحاول بنك التنمية تجنب القروض القصيرة الاجل ، وذلك بسبب المعدل للفائدة الذي تفرضه البنوك التجارية .

وفي معظم الحالات يتم تأسيس بنوك التنمية عن طريق قانون يصدره البرلمان . وهى لا تخضع لقانون الشركات ولكنها تتمتع بالحقوق والامتيازات التي تتمتع بها شركة محدودة وتعتبر بمثابة شخصيات اعتبارية ويمكنها ان تقيم الدعاوى وتقام ضدها ايضا الدعاوى شأنها في ذلك شأن اى شخص عادى .

ومن الاختلافات الأساسية بين هذه البنوك والبنوك التجارية ان لوائح اى بنك للتنمية لا يتم تغييرها الا عن طريق هيئة قانونية مثل البرلمان او الهيئة التشريعية .

وجدير بالذكر ان المساهمين الاجانب في بنوك التنمية اعترضوا على ما وضعوه بأنه تدخل فعلى من جانب الهيئة التشريعية . ويجادلون بقولهم

انه طالما كان البرلمان يعتبر سلطة عليا ، ففي مقدوره نقض رأى المساهمين الآخرين بحجة المصلحة الوطنية . وتنعى لوائح بنوك التنمية فى زامبيا وتانزانيا ، على أن الوزير المسئول عن الشؤون المالية قد يبطل أى قرار يصدره مجلس إدارة بنك التنمية . ولقد انتقد البنك الدولى هذه المادة . وقال ان وجود هذه المادة يعنى ان مجلس إدارة بنك التنمية لن يكون هيئة مستقلة ، وانه سيكون دائما تحت رحمة الوزير . وردت حكومة زامبيا بقوله ان المادة لن تستخدم بلا تمييز . وسيتم احترام جميع المعاملات التجارية التى يتم ابرامها بالطريقة العادية . ولن يكون لدى وزير المالية سبب ما يدعوه الى التدخل فى قرار مجلس الإدارة . ومن الواضح أنه اذا ما قرر مجلس إدارة بنك التنمية تقديم مساعدة مالية لحكومة ما معادية لزامبيا ، فانه من الحق والصواب ضرورة تدخل وزير المالية لصالح الحكومة .

ويعتقد بعض طلبة إدارة الأعمال فى افريقيا ، انه من المفيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب أن يشتركوا مع الدولة فى امتلاك اسهم فى بنوك التنمية واحد الاسباب التى تبديها هنا هو تأمين الملكية .

وفى أى دولة يعتبر ضمان الحكومة كافيا مثله فى ذلك مثل ضمان الذهب ، الذى يكفله بنك إنجلترا . واذا امتلكت دولة ما بنك تنمية وخضع لاشرافها ، فان الأموال التى سيحققها البنك سيتم استغلالها لصالح جميع رعايا هذه الدولة . وعندما تكون لديهم خطط تنمية ، فان المشروعات المدرجة فى قائمة الأولوية سيكون لها أسبقية التنفيذ قبل المشروعات الأخرى .

وتحبذ معظم الدول المانحة للمعونة الارتباط بمشروعات معينة تقوم هى بتمويلها وبمعنى آخر ، انها تفضل ان يكون لها بعض النفوذ فيما يتعلق بتخطيط ميزانية مشروعات التنمية وتنفيذها . وهذا امر طبيعى ، وليس ثمة خطأ فى هذا الاتجاه . واخيرا فان مغامرة التأمين قد انخفضت الى الحد الأدنى .

ويشعر بعض المستثمرين الأجانب بالريبة ازاء بنوك التنمية التى تنظمها وتديرها دول افريقية وغيرها من الدول النامية . وكثيرا ما قامت المناقشة بينها بأن هذه البنوك عادة تقوم بتمويل المشروعات والخدمات ، وهى مشروعات لا تحقق إيرادات بطريقة مباشرة ولذلك ، فانه كقاعدة تكون عائدات هذه الاستثمارات ، منخفضة الى حد كبير . ولا يستطيع أى بنك تنمية ان يكون فى وضع يمكنه من تقديم ارباح متواضعة . ونظرا لعدم التأكل من قيمة الدخل من راس المال المستثمر فى بنك كهذا ، فان معظم

المساهمين يفضلوا ان يقدموا مبدئيا ، قرضا بفائدة ذات معدل ثابت بشرط احتمال تحول القرض بعد فترة محدودة الى راس اسهم . وفي خلال هذه الفترة ، يكون امام المستثمر متسع من الوقت ، يراقب خلاله ما اذا كان البنك قابلا للتنفيذ ام لا .

ومن المزعوم ان بنوك التنمية التى تخضع لاشراف الدولة تفتقر الى الكفاءة ، ذلك انه لا يتم اختيار اعضاء مجلس ادارتها ، بناء على قدرتهم وخبرتهم فى ادارة الاعمال . فالمعروف ان الدولة تعين معظم اعضاء مجلس الادارة . وهم يكونون الولاء للوزير الذى يعينهم . ويتردد ان معظمهم غير قادر على التمييز بين المدين (الجانب الايسر من الحساب الجارى) والدائن (الجانب الايمن من الحساب الجارى) . ومن الواضح ان هذه الاتهامات يرددها اما الاشخاص الذين لم تتح لهم الفرصة ليراقبوا بانفسهم كيفية ادارة الافريقيين لبنوك التنمية التابعة لهم ، واما اولئك الذين يريدون ، بحقد ، اضعاف الثقة فى الدول الافريقية . ويتم تعيين اعضاء مجلس الادارة على اساس موضوعى . وقد لا يكون بعضهم مصرفيين ولكن جميعهم لديهم الخبرة التى تمكنهم من تنفيذ مهام مجلس الادارة . ويتم اجتذاب اعضاء مجلس الادارة من مختلف قطاعات المجتمع . فبعضهم مدرسون ومحامون واعضاء فى نقابات عمالية ورجال اعمال وفلاحون ، وبعضهم الآخر زعماء سياسيون من مختلف المستويات . ويتم تشكيل مجلس الادارة ليمثل نموذجا من نماذج الامنة بأسرها .

وثمة جدل يفيد انه نظرا لان الدولة تعين اعضاء مجلس الادارة فان هناك اتجاهها من جانب الحكومة للتدخل فى قرارات مجلس الادارة . وتفضل الحكومة ان تعين مسئولين من الأحزاب فى المناصب الادارية الكبيرة وذلك على الرغم من انهم لا يتمتعون بأى خبرة لشغل مثل هذه الوظائف الفنية . وعلى الرغم من ان الميثاق قد ينص على ان تكون للمشروعات الممكن تنفيذها الأولوية الأولى ، فان بعض الناس يرى ان الحكومة تستطيع بسهولة ارغام مجلس الادارة على بحث المشروعات التى لا يمكن تنفيذها والتي لن تعود بالنفع على المجتمع . وهؤلاء تؤيدهم الحكومة لجرد ان المتقدمين للوظيفة يحظون بالقبول من الناحية السياسية ولأن اعضاء مجلس الادارة من السياسيين المعينين .

ويتضح مرة اخرى ان هذا الجدل انما ينطوى على شيء من التضليل . اذ تثبت تجربة بنك تنمية شرق افريقيا عكس ذلك تماما . فعندما فتح البنك لأول مرة ابوابه للجمهور فى كمبالا بأوغندا ، اتضح انه بخلاف المدير

العام ونائبه ، كانت الادارة العليا في أيدي موظفين محترفين أجانب اكتسبوا خبرة في الاعمال المصرفية . وبمرور الوقت ، استطاع المواطنون الكينيون والتانزانيون والأوغنديون ، تعلم المسائل المعقدة في الاعمال المصرفية . وكان معظم أولئك الأفريقيين ، محامين ومهندسين ومحاسبين ، ولكنهم كانوا ما يزالون في حاجة الى اكتساب الخبرة . وبعد فترة معقولة تمكنوا من شغل مناصب رفاقهم الأجانب .

وتنشئ الحكومات الافريقية بنوك التنمية لتتمكن من نشر الفوائد الاقتصادية التي تحققها البنوك في قطاع كبير من المجتمع . وأن قيام الحكومة بالاشراف على المشروعات لا تعود بالنفع على المجتمع بوجه عام انما يعتبر بمثابة هزيمة ذاتها . وعلى العكس من ذلك ، فان الحكومة لن تتدخل الا اذا كان هناك سبب معقول في حالة الاشتباه في حدوث حالة محاباة فيما يتعلق بمطالبات الحصول على قروض . ومرة أخرى ، تثبت التجربة في شرق افريقيا وزامبيا ان بنوك التنمية بعيدة عن تدخل الحكومة .

كما تأكد أيضا ان السياسيين الأفريقيين يميلون الى عدم الثقة في نصيحة الخبراء التي يقدمها الموظفون الأجانب باخلاص . ويميلون الى ربط تفكيرهم بعقلية أسيادهم الاستعماريين السابقين الذين ربما أساءوا معاملتهم واذا كان المرء سيدرس حالات فردية ، فانه قد يجد مثل هذه الأمثلة ، ولكنها مجرد استثناءات . وعلى العكس من ذلك ، فكثيرا ما اعرب المهنيون الافريقيون عن شكواهم من الآثار الاستعمارية التي يتعلق بها بعض السياسيين الذين كثيرا ما يعتقدون ان النصيحة الأجنبية تعتبر الافضل دائما . وقد اثبتت التجربة ان المرء يحكم على النصيحة على اساس موضوعي . وليس لمصدر النصيحة علاقة بالموضوع اذ يمكن ان تأتي من جانب أي شخص . وينبغي على أي سياسي بارع ان يأخذ دائما في اعتباره ان يظل مسئولا عن أي اجراء قد يرغب في اتخاذه . واذا اسفرت النصيحة عن نتائج طيبة ، فان رئيسه يهنئه للخدمة الجليلة التي قدمها . ومن ناحية أخرى اذا جعلته النصيحة التي تلقاها ، يتخذ قرارا خاطئا ، فانه سيضطر الى قبول تحمل المسؤولية كاملة بالنسبة لنتائج هذا القرار .

وليس من الغريب ان نسمع خبراء الشؤون الافريقية المزعومين وهم يرددون ان أموال بنوك التنمية الافريقية تمنح دون مقابل وبسهولة بالغة . وكثيرا ما يتردد ان شخصا لا يعرف القراءة ولا الكتابة ، يمكنه التوجه الى احد البنوك ويطلب الحصول على مبلغ من المال لإنشاء مصنع ملابس ، وفي خلال ساعات يتم تسليمه شيكا بالمبلغ المطلوب ، وبمعنى آخر ، يزعم

النقاد ان هناك عدم اكتراث تام بالدراسات المطلوبة . وان اى شخص لديه خبرة فى اعمال اى بنك تنمية افريقى ، ينبغى ان يراعى ان الادارة الخاصة بتلك الدراسات تعتبر الادارة رقم واحد من حيث الأهمية والواقع ان مديرى العموم يتم اعدادهم بدون تغيير فى هذا القسم . ويوجد فى الادارة على الاقل قسمان فرعيان : احدهما صناعى والآخر زراعى . ويجب تقييم اى مشروى قبل تقديمه الى مجلس الادارة - وينبغى عليها تحديد سعر تقديرى والاشارة ايضا الى ما اذا كان المشروع قابلا للتنفيذ او لا . ومما يذكر ان اعضاء مجلس الادارة يتأثرون الى حد كبير بتعليقات الخبراء التى يتضمنها تقرير التقييم .

ومجمل القول ان بنوك التنمية الافريقية تعتبر اكثر طرق التنمية الاقتصادية نجاحا فى البلاد التى انشئت فيها واهمها لدى المساهمين بها . ولا تتعرض هذه البنوك لآى ضغوط سياسية ، ولكنها تتمتع بالتأييد القوى من جانب حكوماتها . وحتى فى حالة حدوث تغيير مفاجئ فى الحكومة ، لا يحدث اى توقف لنشاطها . والمعروف ان هذه البنوك مزودة بخبراء يهتمون بدراسة الغرض من المشروعات . والاهم من ذلك ان بنوك التنمية دائما ما تحترم التزاماتها .

* * *

الفصل التاسع

نموذج للمشاركة الافريقية العربية

لقد حاولنا في الفصل السابق تصحيح بعض الآراء الخاطئة التي اشترك في اعتناقها كثير من غير المطلعين على الطريقة التي تدير بها الدول الافريقية مؤسساتها المالية . وان ما ذكرناه عن بنوك التنمية ينطبق ايضا ، في كثير من النواحي على البنوك التجارية الوطنية ، وفي معظم الدول الناطقة باللغة الانجليزية ، يتلخص الفرق الرئيسى بين الاثنين في ان البنوك التجارية تخضع لقانون الشركات ، بينما تنشأ بنوك التنمية بموجب قانون يصدره البرلمان .

وفي رأى معظم المستشارين الماليين والاقتصاديين العرب الذي اتبحت لى فرصة مقابلتهم ، ان الدول العربية المنتجة للبترول تفضل تقديم قروض للدول الافريقية ، على الاشتراك بأسهم عادية في شركات تمتلكها الدولة . ووفقا لهم ، تعتبر القروض اكثر امنا من الاسهم وبخلاف حقيقة ان قيمة الاسهم تنذبذب وفقا للعمليات التجارية للمشروع ، فان حامل السهم عادة لا يطلب اية ضمانات . ويوضع حاملا للاسهم ، فهو يتعرض لمخاطرة كبيرة . فعندما تحقق الشركة ارباحا طيبة ، فانه يحصل على ارباح عالية ، وعندما تخسر الشركة ، لا يحصل المساهم على اى شئ ، وفي بعض الاحيان ينخفض سعر اسهمه . وهذه هي المخاطرة التجارية ، ولكن هناك ايضا مخاطرة سياسية . فربما تقرر الحكومة تأميم الشركة ، وبصفتك مساهما اجنبيا ، فانه قد لا يكون من حقك اللجوء الى المحاكم .

وتحبد الدول العربية الغنية بالبترول ان تكون من حملة السندات على ان تكون من حملة الاسهم . وعندما تقدم الدول العربية قرضا لاية دولة افريقية فانه يتم دائما عقد اتفاقية تحدد شروط القرض . وباستثناء الحالات المتطرفة بدرجة كبيرة ، فان المدين يقدم نوعا من الضمان . وعندما يتم ابرام الاتفاقية يحصل الدائن على ضمان بالحصول على القرض بالإضافة الى الربح ، وذلك خلال الفترة المتفق عليها . ووفقا لهذا الترتيب ، يكون الدائن في وضع يمكنه من التنبؤ بالدخل الذي سيتجمع لديه في المستقبل .

ولا تريد الدول الغنية بالبترول ان تكون من المستثمرين السلبيين . فهي لا تهتم بالدخل فحسب بل تهتم ايضا بتنفيذ البرامج . ووفقا لمعظم قوانين الشركات التي توجد في افريقيا ، فان الاشتراك بأسهم عادية ، يتيح

للعمء فرصة الاشتراك فى ادارة الشركة . ولا بد من السماح للمستثمر بأن يكون له تأثير على شئون الشركة لتحقيق ارباحا نظرا لانه ليس لديه دخل محدد من استثماراتة . أما حامل السند فعادة ما يكون دخله محدد فى شكل فائدة . وسواء حققت الشركة ربحا او لا فانه يضمن الحصول على عائد محدد لاستثماراته وطالما ان اصدقاءنا العرب يرغبون فى الاشتراك فى ادارة البرامج والمشروعات التى يساعدون تمويلها ، فانه ينبغى علينا التوصل الى حل وسط . وسنحيد بذلك عن القاعدة على الرغم من اننا سنعمل فى اطار القوانين الوطنية لكل دولة افريقية . وسينطبق برنامجنا على كل من تلك الدول التى لديها بنوك تنمية وتلك التى ليس بها بنوك تنمية او بنوك تجارية وطنية .

ونود ان نقترح من البداية انه ينبغى على الدول العربية التعامل مع الدول الافريقية كل على حده وليس كمجموعة ، وذلك من اجل نجاح البرنامج . والسبب فى هذا بسيط جدا ان فرص الاستثمارات تختلف من دولة افريقية الى دولة اخرى ، وفوق كل ذلك ، فان مستويات التنمية الاقتصادية تختلف فى كل من هذه الدول . اذ يوجد لدى بعضها خدمات افضل من تلك التى توجد عند الآخرين . وتتأثر نزعتها للانفاق بوجه عام بطبيعة منشآت الخدمات الموجودة فى هذه الدولة .

ونود ان يشترك المستثمر العربى فى كل من وضع السياسة وادارة المشروعات او البرامج التى يقوم بتمويلها . وهذا يعنى ، انه سيتم تمثيلهم فى مجالس الادارات او المجالس واللجان التى تمنح العقود للشركات الملتزمة بتنفيذ المشروعات .

ونقترح ان يسير البرنامج الجديد كما يلى : عندما يتم ابرام اتفاقية تعاون مالية واقتصادية بين دولة افريقية ودولة عربية غنية بالبتترول او بين أحد الممولين ، يجب ان يشكل الطرفان مجلسا يتحمل مسؤولية تنفيذ الأهداف المتفق عليها . ويكون المجلس قانونيا تماما عن حقيقة انه سيمثل مصالح الدائنين والمدنيين ، وطالما ان هذا لن يكون مجلسا لمثل حمة الاسهم ، فينبغى ان يكون التمثيل على أساس نصيب الفائدة التى تكون من حق الشخص فى شركة ما ، وينبغى أن يكون لمجلس الدائنين والمدنيين تمثيل متساوى . وهذا يعتبر منطقيا لأن المجلس سيتناول مبلغا أساسيا واحدا . وسيكون لكل مدين . (الجانب الأيسر من الحساب الجارى) ، دائن (الجانب الأيمن من الحساب الجارى) مقابل له . وفى الدول التى لديها بنوك تنمية او مؤسسات مالية ذات طابع مماثل ، يتم السماح لمثل

هذه المؤسسات بتقديم مشروعات عملاتها الى المجلس او مجلس ادارة ،
ليقوم المجلس بدوره بتوفير الاعتمادات المالية للبنك . ويتم السماح
ايضا للافراد والشركات لتقديم مشروعاتهم الى مجلس الادارة او المجلس .

وسيتم التعاون المالى والاقتصادى بين المستثمرين العرب والحكومة .
وربما لا يكون المستثمر العربى بالضرورة حكومة ولكن الطرف الثانى فى
الاتفاق يجب ان يكون حكومة لاننا نريد دعم الاتفاق . ويعتبر ضمان حكومة
افضل من الذهب والماس . ومعظم رؤساء الدول الافريقية غير متحمسين
ازاء السماح للافراد باقتراض المال من الخارج ، لأن مثل هذه الاموال
قد يعاد توجيهها الى حسابات مرقمة فى زيورخ . وفيما يلى رأى الرئيس
كاوندا رئيس جمهورية زامبيا فى الموضوع :

(اننا نرحب جدا برأس المال الأجنبى فى زامبيا بشرط ان يوجد ،
بدون قيود ، بالنسبة للدولة او اى مؤسسة اخرى خاضعة لها ، مثال
ذلك الحزب ، والحكومة المركزية ، والحكم المحلى كمجلس بلدى المدينة او
المجلس القروية ، والنقابات العامة ، ونقابات العمال ، والنقابات الائتمانية
ولن يتم السماح لرجال الأعمال الزمبابويين كأفراد باستغلال رأس المال
الأجنبى الجديد فى زامبيا الا بموافقة الحكومة .

وثمة سبب آخر ، وهو ان الدول الافريقية تريد اقتراض الاموال
لاستخدامها فى تنفيذ المشروعات والبرامج التى تسهم فى التنمية الاقتصادية
والاجتماعية . وينبغى ان تفيد مثل هذه المشروعات والبرامج عددا اكبر من
السكان . ويجب ان تستخدم المساعدة المالية التى تحصل عليها من
اصدقائنا العرب فى اتمام العمل الذى قام به مواطنو الدولة المتقلية للمعونة .
وينبغى على الدولة الافريقية اقتراض المال عندما تقتنع بأن مواردها
الخاصة لا تستطيع مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة . ويتم استغلال
المال المقترض بوجه عام فى تحسين الحالة الاقتصادية للبلاد ، وعلى
الاخص ، فى ادخال النظم والعناصر التى يمكن استخدامها فى مواصلة عملية
التحسين هذه ونشرها .

وينبغى ادراك اننا نتحدث عن ملايين الدولارات وليس آلاف الدولارات ،
وعلى ذلك فانه من الحتمى ضرورة وجود نظام محاسبة سليم . وعلينا ان
نتذكر ايضا اننا نتحدث عن قروض متوسطة وطويلة الاجل ، وانه بناء على
ذلك ، يجب ان تتحدد بوضوح نسبة الفائدة واحد اتفاقية القرض . وتعتبر
اتفاقية القرض والتعاون المالى والاقتصادى ، اتفاقيتين منفصلتين . اذ

تكون الاولى لفترة معينة ، اما الثانية فتكون لفترة غير محددة . ويجب ان تنص الاتفاقية المالية والاقتصادية الا على التزام الدولة العربية بتوفير الاعتمادات المالية في فترة مدتها ستة أشهر تبدأ من موعد ابرام كل عقد . وبمعنى آخر ، يكون المال متوفرا خلال ستة أشهر ، متى وافق الجانبان على مشروع أو برنامج جديد يتطلب أموالا جديدة وهذا الاجراء سيعود بالنفع على كلا الطرفين . فالمدين سيستطيع أن يوفر الرسوم الخاصة بمختلف الالتزامات وكذلك اسعار الفائدة المتراكمة عن الاموال غير المستغلة أما الدائن فربما يرغب في استثمار أمواله في مشروعات أخرى تدر عائداً أكبر . ويمكن لدولة نامية أخرى تكون في حاجة مماثلة للمعونة المالية ، ان تستخدم هذه الاموال .

وينبغي ان تقدم اتفاقية التعاون المالي والاقتصادي الحد الأدنى لاجمالي المبلغ وليس الحد الأقصى . وهذا من شأنه ان يضيف المرونة على المشروعات الاقتصادية للدول المتلقية للمعونة ويعمل ايضا على خفض قيمة النقد .

وعلى الرغم من ان حافز الربح لا يشكل أهمية رئيسية بالنسبة للدول العربية ، فانه من العدل والصواب ان لا تخرج هذه الدول في النهاية خاسرة . ونحن ندرك انه سيكون هناك انخفاض عام في قيمة النقود ، وعلى ذلك فانه عندما يعاد سداد القيمة الاساسية للقرض في النهاية ، ستكون قيمته الشرائية اقل منها في الوقت الذي تم فيه اجراء هذه المبادلة المالية . ونظرا لذلك ، فانا لا نوصي بنسبة محددة للفائدة ولا بد من ان يكون الاساس هو النسبة المعمول بها بين بنوك لندن مع زيادة اقصاها ١ ٪ عن المتوسط .

ومما يذكر ان معظم المشروعات التي سيتم تمويلها ستكون في صورة منشآت للخدمات وعلى لك فانه يجب الا يزيد سعر الفائدة عن الاسعار المتوسطة .

وفيما يلي المشروعات التي تدخل في هذا الاطار :

- ١ - مشروعات رأسمالية في مجال التنمية الريفية .
- ٢ - مشروعات سياحية .
- ٣ - منشآت خدمات عامة اقتصادية واجتماعية .
- ٤ - مشروعات لتحسين هيكل الانتاج الزراعي .

- ٥ - معلومات صناعية وبرامج انشائية .
- ٦ - تسويق ومشروعات لترويج المبيعات .
- ٧ - مشروعات معينة ، الهدف منها مساعدة الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وعند تحديد سعر الفائدة التي سيتم فرضها ، سيؤخذ في الاعتبار طبيعة المشروع أو البرنامج . ويجب ان تسفر كافة المشروعات التجارية والمشروعات الرأسمالية الانتاجية في قطاعات الصناعة والبتروك والتعدين عن فائدة ذات معدل اعلى .

وعلى الرغم من ان الاتفاقية ستتقء بين دولة عربية ، فرد أو مؤسسة ، وبين دولة افريقية ، فان الجهات التالية هي الصالحة للتعامل في مجال التعاون المالي والاقتصادي .

- ١ - الدولة نفسها .
- ٢ - شركات تمتلكها الدولة ملكية تامة وشركات تساهم فيها الدولة .
- ٣ - مواطنون .
- ٤ - سلطات محلية .
- ٥ - بنوك تنمية تمتلكها الدولة .
- ٦ - شركات عامة وخاصة تعمل في الدولة وتتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدولة .

وتود كل من الدول المانحة للمعونة والتلقية لها ان تقنع نفسها بأن المشروعات المقترحة اما قابلة للتنفيذ أو تستهدف زيادة التنمية الاقتصادية للدولة . وبناء على ذلك ، فانه من الضروري اعداد دراسات ذات جدوى ملائمة . ويقوم المجلس أو مجلس الادارة بتعيين شخص كفء أو اشخاص اكفاء لتقييم المشروعات أو البرامج . وعملية التقييم هذه ستسفر عن حقائق معينة تساعد المجلس أو مجلس الادارة في تقرير ما اذا كان سيتم تقديم القرض للمتقدم لطلبه أو لا . وينبغي أن يضمن التقييم ان تنبثق المشروعات أو البرامج من الخطط الاقتصادية التي وضعتها الدولة المتلقية للمعونة ، وفي حالة المشروعات الصناعية أو التجارية يجب ان يضمن التقييم ، ان الطرق المختارة تشكل بقدر الامكان افضل طريقة من ناحية الفاعلية والفائدة

لتحقيق الاهداف المرجوة .

وبالنسبة للمعونة الفنية ، ما زالت كل من الدول العربية والدول الافريقية تمر فيها بمرحلة التطور . وعلى ذلك فانه بالنسبة للعمليات التي يمولها العرب ، ينبغي ان يكون الاشتراك في الاجراءات الخاصة بالعطاءات مفتوحا على اسس متكافئة امام جميع الشخصيات الطبيعية والقانونية في الدول المتعاقدة وسيكون في استطاعة جميع المواطنين العمل في مثل هذه المشروعات .

ولا بد من ان تتم العناية للعطاءات في الوقت المناسب في الصحف الوطنية للدول المتعاقدة كافة ، وينبغي على الشخص او الاشخاص المسؤولين عن صياغة العطاء ، ضمان عدم وجود ممارسة تفضيلية او تحديد فني من المحتمل ان يقف في سبيل اشتراك جميع الاشخاص الطبيعيين او القانونيين في الدول المتعاقدة على اسس متكافئة .

وقبل تقديم عطاء دولي خاص بأي مشروع ينبغي على الطرفين المتعاقدين اقناع نفسيهما بأن ايا منهما ليس قادرا بدرجة كافية على تنفيذ ذلك المشروع ، وبمعنى آخر يجب أن توافق الدول الغربية أو الدول العربية على أي اشتراك من جانب أي دولة غير عربية في العقود التي يمولها العرب . وسيكون اسباب وجود استثناءات أساسية للقاعدة اما أسبابا فنية ، أو لتجنب تأجيل اتمام المشروع أو لتخفيض تكاليف النقل ، أو مواعيد التسليم أو مختلف الصعوبات التي تواجه عملية النقل . وربما تتم الموافقة على اشتراك دولة ثالثة حيث يكون المشروع عبارة عن مفاخرة تجارية مشتركة مع دولة أخرى تكون قد قدمت هي الأخرى اعتمادات مالية .

وسيكون ادارة العمل والحفاظ على استمرار سيره في اطار التعاون المالي والفني ، هي المسؤولية الوحيدة الملقاة على عاتق الدولة المتلقية للمعونة . وسيتم التركيز على الاعتماد على النفس ، في معظم المشروعات والبرامج التي تمولها الدول العربية . وستكون مساعدة هذه الدول مكملة للجهود التي تبذلها الدولة المتلقية للمعونة . ولن يكون من الصواب أن نتوقع من الدول العربية أن تقدم لنا المساعدات في الوقت نفسه تحافظ عليها لتكون في حالة طيبة . ومما ينبغي أن يذكر ان التعاون المالي والاقتصادي لن يكفي لتغطية النفقات الادارية الحالية للدولة المتلقية للمعونة ، ولكنه يجب أن يكفي لتغطية تكاليف الاستيراد والمصروفات المحلية وكافة المصروفات المخصصة كلية والضرورية لتنفيذ المشروعات أو البرامج .

، ويجدر بنا هنا التركيز بصفة خاصة على القروض التي يتم تقديمها الى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وتميل الخبرة التي تم اكتسابها في عدد من الدول الافريقية الى الاشارة الى ان هناك احتمالا لأن تتعرض الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم للافلاس أكثر مما تتعرض له الأعمال التجارية الكبيرة . ويرجع ذلك الى حقيقة أنها ليس لديها سوى رأس مال عامل صغير جدا ، وأن البنوك التجارية تحجم عن التقدم لانقاذها . ولذلك فلا بد من تقديم ضمان خاص لهذه البنوك فيما يتعلق بالقروض التي يتم تقديمها لشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ومن أفضل وسائل تمويل الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ان تمويل عن طريق هيئات مالية عمومية او شبه عمومية توافق عليها الدولة المتلقية للمعونة . ومن الناحية الفنية يتم ابرام اتفاقية القرض بين الدولة العربية المتلقية للمعونة . وينبغي أن تلتزم مثل هذه الهيئات المالية العمومية او شبه العمومية ، بتحديد هدف وطبيعة المشروعات التي سيتم تمويلها وتحديد مبلغ المال المطلوب لتنفيذ المشروع وذلك لصالح الشركات الوطنية الصغيرة . وعليها أيضا الالتزام بتوفير أى مساعدة فنية مطلوبة للاشتراك في تنفيذ المشروعات وإدارتها .

وينبغي أن يتم تعيين خبير لجميع المشروعات الكبيرة التي يتضمنها البرنامج المزمع تنفيذه . فيجب على الدول المتعاقدة أن تشترك في اختيار خبير يتمتع بمؤهلات مهنية ويكون وثيق الصلة بالخبرة ويتمتع بالاستقلال في الرأي . ولا ينبغي في أى حالة السماح للتعاقد بتحمل مسؤولية مزدوجة ومن سوء حظ بعض الدول الافريقية أنها حصلت على نصيحة متخصصة نادرة من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بتعيين شخص واحد كمتعاقدا وخبير هندسي في وقت واحد وأقل ما يمكن للمرء أن يقوله ، ان النتائج كانت سيئة الى حد كبير . وفي الحالات المماثلة ، يعتبر النقد الذاتي سلعة نادرة .

ولقد ذكرنا أنه من الضروري معاملة الشركات الوطنية في الدول المتعاقدة معاملة تفضيلية عن الشركات الأخرى ، وذلك لزيادة فرص العمالة في الدول المتعاقدة ، ولكن ينبغي أن تقوم شركاتها الوطنية أيضا بتطبيق المعايير المهنية المحدودة . ويجب أن يكون العطاء الذي يقع عليه الاختيار فائدة كبيرة وان يتسم بالخبرة المرجوة والمعرفة الفنية . ولا بد

من أن تكون للعطاءات التي تتيح للعمال فرص عمالة مكثفة ، ميزة على العطاءات التي لا تستغل الموارد الجسدية والبشرية ومن ثم تستطيع الدول الافريقية التغلب على زيادة البطالة الناتجة عن التضخم المستورد أو الحد منها .

ان هذا العالم عالم اخذ وعطاء ، ولذلك فانه من العدل ومن الطبيعي والضروري أن تتوقع أيضا الدول العربية من الدول المتلقية للمعونة انه ترد المجاملة بشكل أو بآخر . فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى الالتزام بمعاملة الدولة أو الدول العربية أفضل معاملة تقدمها دولة لأخرى ، فيما يتعلق ب وارداتها وصادراتها ، بشرط أن لا تتعارض مثل هذه المعاملة مع بنود الاتفاقيات التي يتم إبرامها مع دولة ثالثة قبل إبرام الاتفاقيات الخاصة بالتعاون المالى والاقتصادى .

وتستطيع الدول العربية بما حققت من ثروة مؤخرا الانضمام الى نادى الدول الصناعية ومما يذكر ان البيانات الجيولوجية المتوفرة حاليا لا تشير الى وجود وفرة فى الموارد المعدنية فى الدول العربية ، ولذلك فانها ستحتاج فى المستقبل القريب الى الحصول على المواد الخام من افريقيا واذا وافقت الدول العربية على العمل مع الدول الافريقية كفريق متعاون فان الأولى ستلقى أفضل معاملة غير مشروطة من جانب الدول الافريقية فى مجال الواردات والصادرات .

ولقد ذكرنا بالفعل أن هذا يعد قرضا وليس سهما عاديا ومن ثم فانه ينبغى على الدول الافريقية أن تثبت بما يدع مجالا للشك ، أنها ستسدد القيمة الأساسية للقرض ، بالإضافة الى الفائدة خلال الفترة المتفق عليها . وينبغى عليها أيضا أن تعلن أنها ستمتنع - الا فى حالة حدوث أزمة اقتصادية خطيرة أو فى حالة تعرض ميزان المدفوعات للمشكلات الناشئة عن الشروع فى عقد صفقات أجنبية ، مع الأخذ فى الاعتبار بتحركات رأس المال المرتبطة بالاستثمارات التي تتعارض مع التزامها للاتفاقيات .

ولن تكون الاتفاقيات المزمع إبرامها متكاملة اذا لم تنص على تقديم امتيازات ضريبية للمستثمرين العرب . وستسفر معظم المشروعات التي سيتم تمويلها وفقا لهذا البرنامج عن سعر فائدة امتيازى ، وبالتالي يحصل العرب على عائد أقل لاستثماراتهم ولتعويضهم عن هذه الخسارة المالية ، ينبغى ان تصفى الدولة الافريقية المعينة اى دخل تحصل عليه الدول

والشركات العربية من الضريبة ، على أن يتم تطبيق الاعفاء الضريبي على الدخل الذي حصلت عليه نتيجة لاشتراكها في المشروعات ! و البرامج التي يتم تمويلها وفقا للتعاون المالي والاقتصادي . وينبغي السماح للشخصيات العربية ، باحضار ممتلكاتهم الشخصية مع اعفائها من الرسوم الجمركية كما يجب اعفاء مكافآتهم من ضريبة الدخل ، وذلك اذا كانت مدة اقامتهم في الدولة لم تتجاوز ستة أشهر . ولن يطبق الاعفاء من الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التي يحصلون عليها الا بعد أن تكون مدة اقامتهم قد تجاوزت ثلاثة أشهر .

الفصل العاشر

حوافز الاستثمار في أفريقية الحديثة

إذا كانت الدول الأفريقية تريد جذب رأس المال الأجنبي ، فينبغي عليها أن تكون على استعداد لتقديم حوافز مشجعة للمستثمرين الأجانب، وذلك أن المستثمر التجاري يريد أولا وقبل كل شيء أن يحصل على عائد أعلى لاستثماراته . وإذا كانت استثماراته في شكل قرض ، فإنه يريد ضمانا بأن يراعى كلا الطرفين في اتفاقية القرض والقواعد واللوائح التي تحكم كل صفقة تشتملها الاتفاقية . وعلى الأخص ، فإنه يود بصفته دائنبا أن يحصل في نهاية الأمر على القيمة الأساسية للقرض مضافا إليه الفائدة .

و جدير بالذكر أن مهمة الاستثمار قد تغيرت في الثلاثين عاما الماضية . ففي الماضي عندما كان الناس يتحدثون عن حركة رأس المال ، كانوا يشيرون إلى تحويل النقد والسلع الرأسمالية المطلوبة إلى مشروعات معينة . أما في هذه الأيام ، فإن الدول النامية في حاجة ماسة إلى رأس المال الأجنبي، لأن الاستثمارات الأجنبية من جانب الدول الصناعية غالبا ما تصاحبها المعرفة التكنولوجية التي غالبا ما تكون غير متوفرة . ولقد أصبحت المعرفة التكنولوجية ، جزءا لا يتجزأ من معظم القروض التي يتم التفاوض عليها بين الدول النامية والدول الصناعية والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ، هو أن قروض الدولارات الأوروبية هي التي احتلت مكانا هاما للغاية في سوق النقد الأوروبية . ومن المعتقد بوجه عام أن سوق الدولار الأوروبية تعتبر من أهم أوجه التنمية المالية الوحيدة في أوروبا منذ الحرب الأخيرة .

وقبل أن نتحدث عن حوافز الاستثمار التي تقدمها حاليا مختلف الدول الأفريقية ، ينبغي علينا الإشارة إلى نوع الحوافز التي تجذب عددا أكبر من المستثمرين إلى أفريقيا .

ويعتبر المناخ السياسي ، عاملا هاما جدا بالنسبة لشخص يريد استثمار أمواله في دولة أجنبية . فإذا كان هناك سبب معقول في الشك في أن دولة تسودها قلاقل سياسية ، فإن المستثمر سيتردد في استثمار أمواله حتى إذا كانت الأمور الأخرى ملائمة وليس هناك ضمان من جانب المستثمر في أنه ستنب المحافظة على الوضع القائم في حالة تغير نظام الحكم بتغيير إلى الأسوأ أكثر منه إلى الأفضل وفيما يتعلق بهدف التخطيط فإن المستثمر يفضل العمل في ظل نظام سياسي مستقر حيث أن تغير نظام

الحكم لا يعنى بالضرورة تغييرا فى السياسة . انه يقبل حقيقة ان الحكومات تجيء وتذهب ، ولكن لا ينبغى أن يغنى التغيير فى نظام الحكم بالضرورة ، تغييرا فى القوانين المالية التى تؤثر على مجتمع رجال الأعمال .

ان رجل الأعمال مثله فى ذلك مثل الموظف العادى ، يهتم بالمرتب الذى سيعود به الى بلاده ، ومبلغ المال الذى يجمعه من أرباحه والذى يسمح له بإعادته الى بلده التى يقيم فيها إقامة دائمة أو مؤقتة . وهذا ينتهى بنا الى مسألة الحافز الأكبر فى العمل - وهو الاعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ولتطوير مجالات مثل الزراعة والسياحة ، ينبغى على الحكومة أن تلغى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع الرأسمالية اللازمة لمثل هذه المجالات . وينبغى منح الشركات أو الأفراد الذين يشتركون فى مشروعات زراعية أو سياحية ما يلى من فوائد .

مهلة ضريبية :

ينبغى منحهم مهلة ضريبية لفترة لا تتجاوز خمسة أعوام ، وهذا يعنى أنهم اذا حققوا ربحا يصلح للخضوع للضريبة فى فترة المهلة فينبغى أن لا تفرض ضريبة على هذا الربح . ومن ناحية أخرى ، اذا تعرضوا لخسارة ، يجب ترحيل هذه الخسارة وموازنتها مع الأرباح التى يحققها فى المستقبل وسيتبين من المثليين التاليين القاعدة المتبعة .

١ - تم منح شركة « دبلواندجى » مهلة ضريبية لفترة خمس سنوات ابتداء من يناير ١٩٧٥ الى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٠ ولقد عكست حسابات الربح والخسارة فى هذه الفترة ما يلى من أرصدة :

من يناير الى ديسمبر ١٩٧٥	خسارة قدرها ٤٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٦	خسارة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٧	خسارة قدرها ١٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٨	خسارة قدرها ٥٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٩	ربح قدره ١٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٨٠	ربح قدره ٤٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٨١	ربح قدره <u>١٠٠.٠٠٠ دولار</u>

وتبلغ قيمة ضريبة الشركة ٥٠٪	
وفيما يلي تقييم الضريبة بالنسبة لهذه الشركة :	
وبالنسبة للعام الذي انتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٥	
الربح وفق حساب الضريبة	خسارة ٤٠٠.٠٠٠ دولار
ضريبة قيمتها ٥٠٪	
الخسارة المرحلة	٤٠٠.٠٠٠ دولار
بالنسبة للعام الذي انتهى يوم ٣١ من ديسمبر ١٩٧٦ .	
قيمة الخسارة لعام ١٩٧٥	٤٠٠.٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٧٦	٢٠٠.٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	٢٠٠.٠٠٠ دولار
بالنسبة للعام الذي ينتهي يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٧	
الخسارة المرحلة	٢٠٠.٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لخسائر عام ١٩٧٧	١٠٠.٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	١٠٠.٠٠٠ دولار
بالنسبة للعام الذي ينتهي يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٨	
الخسارة المرحلة	١٠٠.٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لخسائر عام ١٩٧٨	٥٠.٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	٥٠.٠٠٠ دولار
بالنسبة للعام الذي ينتهي يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٩	
الخسارة المرحلة	٥٠.٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٧٩	١٠٠.٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	٥٠.٠٠٠ دولار
بالنسبة للعام الذي ينتهي يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٨٠	
الخسارة المرحلة	٥٠.٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٨٠	٤٠٠.٠٠٠ دولار
الربح	٣٥٠.٠٠٠ دولار
بالنسبة للعام الذي ينتهي يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٨١	
الربح	٣٥٠.٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٨١	٩٠٠.٠٠٠ دولار
الربح	١٢٥٠.٠٠٠ دولار
الضريبة المستحقة (٥٠٪ من الـ ١٢٥٠.٠٠٠ دولار)	٦٢٥.٠٠٠ دولار

٢ - تم منح شركة ام - اسى مهلة ضريبية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يناير عام ١٩٧٥ الى ديسمبر عام ١٩٧٧ . وقد عكس حساب الربح والخسارة خلال الفترة ما يلى من أرصدة .

من يناير الى ديسمبر ١٩٧٥	خسارة قيمتها	١٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٦	ربح قيمته	٢٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٧	ربح قيمته	٣٠٠.٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٨	ربح قيمته	٣٥٠.٠٠٠ دولار

فيما يلى تقييم الضريبة لشركة ام - اس :

الخسارة المقدرة لعام ١٩٧٥	١٠٠.٠٠٠ دولار
الضريبة	_____ دولار
الخسارة المرحلة	١٠٠.٠٠٠ دولار
الربح لعام ١٩٧٦	٢٠٠.٠٠٠ دولار
نسبة خسارة اقل مرحلة	١٠٠.٠٠٠ دولار
الربح	١٠٠.٠٠٠ دولار

الضريبة المستحقة صفر نظرا للمهلة الضريبية	
الربح المقدر لعام ١٩٧٧	٣٠٠.٠٠٠ دولار
الضريبة المستحقة صفر نظرا للمهلة الضريبية	
الربح المقدر لعام ١٩٧٨	٣٥٠.٠٠٠ دولار
الضريبة المستحقة (٥٠٪ من الـ ٣٥٠.٠٠٠ دولار)	١٧٥.٠٠٠ دولار
اعفاء المصروفات الرأسمالية :	

لقد أعطت معظم الدول الافريقية الاولوية للزراعة . وجدير بالذكر ان شرق افريقيا تفرض قانون ضريبة دخل عامة ، تتضمن بنودا سخية للغاية بالنسبة للمزارعين . ويأخذ هذا القانون فى الاعتبار سرعة انخفاض القوة الشرائية للعملة بالنسبة للزراعة والبناء والمعدات والسدود وغيرها من المشروعات الرأسمالية . واذا اقتنى شخص ما مزرعة ومعدات قيمتها ١٠٠.٠٠٠ دولار فانه سيحصل على ٦٠.٠٠٠ دولار خلال العام الاول فى صورة تخفيضات ضريبية . وبالطبع يجب عليه أن يثبت انه استخدم المبلغ كله وعلى وجه الدقة فى تحقيق دخل عن طريق الزراعة .

وحسب حساب التخفيضات كما يلى :

الغبار الاول	
تكاليف الآلات	١٠٠.٠٠٠ دولار

بخصم : ٢٠٪ تخفيضا أوليا ٢.٠٠٠ دولار
 ٤٠٪ للاستهلاك ٤.٠٠٠ دولار
 ٦.٠٠٠ دولار
 ٤.٠٠٠ دولار

وسيتم استقطاع ٦.٠٠٠ دولار من الدخل كمصروفات رأسمالية تنفق كلها وعلى وجه الدقة في تحقيق الدخل . وجدير بالذكر أن التخفيض الأولي لا يدخل في عملية تخفيض قيمة الموجودات ، وعلى ذلك فإن القيمة المخفضة للموجودات في المثل المذكور عاليه ستكون عبارة عن تكاليف الآلات بناقص التخفيضات الخاصة بالاستهلاك والتي تعطينا ٦.٠٠٠ دولار . في العام التالي حساب الاستهلاك كما يلي : -

القيمة المخفضة	بخصم : ٤٠٪ قيمة الاستهلاك
٦.٠٠٠ دولار	٢.٤٠٠ دولار
٣.٦٠٠ دولار	

ويعتبر المذكور عاليه بمثابة نموذج للخفض المسموح به في القوة الشرائية للعملة ولقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها تختلف عن الاجراءات المتبعة التي لا تسمح بنسبة أعلى من الخفض في القوة الشرائية للعملة بالنسبة للمصروفات الرأسمالية .

وعادة ما تجذب التخفيضات المسموح بها في القوة الشرائية للعملة الذين يعملون بالفعل في مجال الصناعة . واذا أردت جذب أشخاص جدد الى النظام ، فانك في حاجة الى ايجاد انواع مختلفة من الحوافز التي تمكن المستثمرين الجدد من التنافس الايجابي مع أولئك الذين يعملون في مجال الصناعة دون أن يبدو انك تميز المستثمرين الجدد . ولتحقيق ذلك ستكون في حاجة الى تحديد سنة الأساس . وبعد ذلك يكون في إمكانك القول بأن أي مصروفات رأسمالية تنفق بصفة كلية وخاصة في تحقيق الدخل من عام الأساس ، سيتم اجازتها بالكامل في العام الذي تنفق فيه هذه المصروفات

وينبغي أن نعترف بأن أجازة أي مصروفات رأسمالية بأكملها في العام الذي تنفق فيه ، يعتبر خروجاً تاماً عن أسس الحسابات التجارية المعتادة . والواقع ان ما نفعله هو أننا نعتبر المصروفات الرأسمالية كما لو كانت مصروفات من الإيرادات ، وهذا بطبيعة الحال يبسط نظام المحاسبة فيما يتعلق بضريبة الدخل .

وقد يتبادر الى ذهن القارئ انه اذا سمحت له الجهات المسئولة عن الضرائب ، بأن يخفض قيمة المصروفات الرأسمالية في العام الذي انفقت فيه ، فانه لن يعد من الضروري بالنسبة له اعداد دفاتر محاسبية دقيقة . وللأسف فان هذا النوع من المنطق يعتبر مضللاً . فمازال المزارع في حاجة الى اعداد حسابات وفقاً لقواعد المحاسبة التجارية المتفق عليها ، لكي يعرف ما اذا كان يحقق ربحاً أولاً . واذا أراد الحصول على قرض من المؤسسات المالية فانه سيطلب بامسك دفاتر محاسبية دقيقة .

ومما يدعو الى الدهشة ان الجهات المسئولة عن ضريبة الدخل تصر على تحليل دقيق لمختلف المواد الواردة في دفاتر المحاسبة ، وربما يكون القارئ قد لاحظ أننا نرفق دائماً كلمة المصروفات بكلمتي (كلها وعلى وجه الدقة ولكي يتم السماح بأى مصروفات ، يجب أن تنفق بأكملها وعلى تحقيق الدخل . وتتلخص القاعدة الأساسية المتبعة ، في حالة ما اذا كان المرء يريد معرفة ما اذا كانت المصروفات انفقت كلية وعلى وجه الدقة في تحقيق الدخل ، في محاولة اقامة علاقة بين المصروفات المزعومة والإيرادات التي من المفروض ان تكون قد تحققت . ولا يتم تطبيق هذه القاعدة الا اذا كان القانون الذي تزعم انك أنفقت وفقاً له هذه المصروفات لا يمنع بالتحديد هذه المصروفات والآن دعنا نوضح ذلك بمثل : شركى بى اند چى

بدأت شركة بى اند چى نشاطها الزراعى في يناير عام ١٩٧٥ . ولقد حققت خلال العام دخلاً قيمته ١٠٠.٠٠٠ دولار ، وانفقت ما يلى من مصروفات : حبوب ١٠.٠٠٠ دولار أسمدة ١٠.٠٠٠ دولار ، أجور ٢٠.٠٠٠ دولار ، وجارات ١٠.٠٠٠ دولار ، ولوريات ١٠.٠٠٠ دولار ، بشرول ٢٠.٠٠٠ دولار اصلاحات للجرارات واللوريات ٣٠.٠٠٠ دولار ، رى ١٠.٠٠٠ دولار ، ترفيه ١٠.٠٠٠ دولار . فلنفرض ان قانون الضرائب لا يسمح بمصروفات الترفيه . ولنفترض أيضاً ان القانون يسمح بضرورة السماح للمصروفات الرأسمالية التي انفقت بأكملها وعلى وجه الدقة في تحقيق الدخل . بان تتم في العام الذي انفقت فيه ، وسيتم اعداد الحسابات على النحو التالى : -

شركة بي أند جي

١٠٠٠٠٠ دولار	مبيعات
	تفقات أقل
١٠٠٠٠ دولار	تكاليف جنوب
١٠٠٠٠ دولار	أسمدة
٢٠٠٠٠ دولار	أجور
٢٠٠٠ دولار	بترول
٣٠٠٠ دولار	اصلاحات
١٠٠٠٠ دولار	رى
٥٠٠٠ دولار	ترفيه
انخفاض القوة الشرائية للعملة بنسبة ٢٠٪	
١٠٠٠ دولار	جرارات
١٠٠٠ دولار	جرارات
٥٣٠٠٠ دولار	لوريات
٤٧٠٠٠ دولار	الربح وفقا للحسابات
حساب ضريبة الدخل	
٤٧٠٠٠ دولار	الربح وفقا للحسابات
اضف انخفاض القوة الشرائية للعملة	
١٠٠٠ دولار	جرارات
٥٠٠٠ دولار	أوجه ترفيه
٧٠٠٠ دولار	لوريات
٥٤٠٠٠ دولار	
بنساقص	
مصرفات رأسمالية	
٥٠٠٠ دولار	جرارات
١٠٠٠٠ دولار	لوريات
٤٤٠٠٠ دولار	ربح لأغراض ضريبية

هذا وبعض قوانين ضريبة الدخل لا تجيز انفاق المصروفات الرأسمالية الخاصة بحمل الإقامة المجهزة بالاثاث لكل من المالك وهيئة إدارية ومنما يذكر ان المناطق الحضرية في معظم الدول الافريقية تزداد ازدهاما بالسكان

أكثر وأكثر . ولذلك فإنه ينبغي علينا خلق فرص عمل في المناطق الريفية وذلك لتشجيع الناس على العودة إلى الأرض الزراعية . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق معاملة المستثمرين المستعدين لتطوير منطقتنا الريفية معاملة أفضل من معاملة أولئك الذين يريدون إقامة مصانع في المناطق الحضرية . وفي حالة المزارع التجاري الذي يقرر إنشاء مزرعة في منطقة ريفية ، ينبغي أن يمنحه قانون الضريبة إعفاء فيما يتعلق بمحل الإقامة المجهز بالأثاث له ولهيئة إدارته . وينبغي إباحة المصروفات بأكملها في العام الذي أنفقت فيه .

تراخيص الاستيراد :

من المعروف أن السلع الرأسمالية لا تتوفر بسهولة في معظم الدول الأفريقية ، ولذلك ينبغي منح المزارع في الدول التي تستخدم تراخيص استيراد التراخيص الخاصة بالمعدات الزراعية فورا ومما يذكر أن الأمطار في أفريقيا موسمية ، ولذلك فإن أي تأجيل في منح التراخيص يمكن أن يعني تدهورا جوهريا في الإنتاج الزراعي .

بوالص التأمين :

إن أي مستثمر أجنبي مثله في ذلك مثل أي عامل يحصل على أجر يود أن يؤمن مستقبله لذلك فهو كأجنبي يريد المساهمة في مختلف مشروعات التوفير التي يجري تنفيذها في الدولة التي يعمل فيها . وإذا كان يسدد أقساط قرض مستوى أو كان يسهم في شركة أو شركات تأمين معترف بها دوليا ، فإنه يجب السماح باستقطاع هذه الأقساط من دخله الخاضع للضريبة .

الحد الأدنى لضمان الأسعار :

والآن دعنا نأخذ السياحة كمثال على كيفية إمكان إدخال الحد الأدنى للأسعار . بعد الاتفاق على مستوى الفنادق التي سيتم تشييدها ، ينبغي أن تتفق الحكومة مع صناعة الفنادق على الحد الأدنى لتكاليف الغرف وغيرها من الخدمات . وهذا يعتبر ضروريا بالنسبة لصناعة ينبغي أن تضع ميزانيته لفترة خمس سنوات على الأقل . وتريد الحكومة بطبيعة الحال أن تعرف أيضا عدد الأشخاص واستخدامهم في هذه الصناعة .

كما يريد المزارعون أيضا معرفة المبلغ الذي يحتمل أن يدفعه المستهلك مقابل شراء منتجاتهم . ولتشجيع إنتاج محاصيل رئيسية مختارة معينة ينبغي على الحكومة ضمان حد أدنى لأسعار جميع السلع الزراعية التي تنمو في إطار مشروعات معينة تشرف عليها الحكومة . وكحافز إضافي ،

ينبغي على الحكومة اقامة مجالس تسويق لتضمن أن كافة المنتجات التي تنمو في اطار مشروعات خاصة تجلبها الحكومة على اساس حد ادنى لضمان الأسعار وتباع للجمهور بأسعار لا تقل عن الحد الأدنى .

نقل الأرباح :

تصر بعض الدول على أن أى شركة أجنبية لا يمكنها نقل الأرباح التي حققتها الا في صور عملة قابلة للتحويل . وبالطبع تتلخص قيمتها في زيادة إيراداتها من العملة الأجنبية .

وهناك بعض شركات ومؤسسات أنشئت فقط بهدف توفير السلع والخدمات لمواطني هذه الدول ، وعلى ذلك فانه من غير المنطقي بالنسبة للحكومة ان تتوقع من هذه الشركات ان تحصل على إيراداتها بالعملة الأجنبية . وبالنسبة للمزارع ، فانه من المتوقع أن ينتج محاصيل يتم تسويقها اساسا في الدول الأجنبية ، واذا كانت الدول الأفريقية صادقة بالفعل في رغبتها في زراعة مزيد من المحاصيل الغذائية ، فانه ينبغي عليها جذب المستثمرين الأجانب ، وذلك بالسماح لهم بتحويل جزء من صافي الأرباح التي حققوها في أرضها . واذا تم السماح للمزارعين بنقل جزء من أرباحهم التي حققوها الى الدول التي يقيمون فيها ، فانهم سيحصلون على أكثر احتمال على ربح . وفي زامبيا ، تم السماح للمزارعين منذ الحين بتحويل ١٠٪ من صافي أرباحهم التي حققوها عبر البحار ، كما اشتركت الشركات التي كانت تتعرض من قبل لخسائر في مشروعات تحقق أرباحا .

الاعفاءات الضريبية :

عندما تناقش الدول الافريقية الاتفاقات الضريبية المضاعفة مع الدول الصناعية ، ينبغي عليها الاصرار على أن تتضمن المناقشة فقرة تتعلق بالاعفاء الضريبي . وينبغي ان تنص هذه الفقرة على أن أى شخص عادى أو قانونى معفى من الضريبة في احدى الدول المتعاقدة ينبغي ان يعفى من الضريبة في الدول المتعاقدة الأخرى . وهذا يعنى انه اذا قامت شركة ما بأعمال تساعد في التنمية الاقتصادية لدولة ما ، ويكون الدخل الذي تم تحقيقه معفى وفقا لقانون الضرائب لهذه الدولة النامية ، يجب ألا تفرض الدولة الصناعية ضريبة على هذا الدخل ، وبمعنى آخر يجب على الدول الصناعية أن تنتهج النظام الضريبي المتبع في الدول النامية . ومثل هذا البند سيشجع الشركات الكبيرة على استثمار أموالها النامية . هذا ولقد رفضت الحكومة الامريكية - لأسباب معروفة لديها - مرارا تضمين الفقرة الخاصة بالاعفاء الضريبي في اتفاقاتها الخاصة بالضريبة المضاعفة مع دول العالم الثالث .

ونظرا لان معظم الاستثمارات في الشركات التي تخضع لاشراف الحكومة ستكون في شكل قروض ، فمن الضروري بالنسبة للدول الافريقية ان تقدم حوافز ضريبية خاصة لهذا النوع من الاستثمار . وينبغي ان تطبق الفقرة الخاصة بالاعفاء الضريبي على الدخل الناتج عن رأس المال المقترض بنوع خاص .

اخضاع الفوائد للضريبة :

في معظم الاتفاقات الخاصة بالضرائب المضاعفة ، تعتبر الفوائد من أصعب الإيرادات التي تفرض عليها ضريبة . ولا توجد ثمة القواعد محدودة فيما يتعلق بمن الذي ينبغي عليه ان يفرض ضريبة على الفوائد التي تم تحقيقها من رأس المال . وحيشما يقيم المدين والدائن في بلد واحد ، يتم تطبيق بنود القانون الضريبي المحل . وفي الدول الناطقة باللغة الانجليزية ، فان المدينين سيتعاملون مع الفائدة بوصفها مصروفات انفقت بأكملها بوجه الدقة في تحقيق الدخل ، أما الدائن فيعتبرها بمثابة دخل وعلى ذلك يدفع عنه الضريبة الملائمة ان وجدت . أما اذا كان الدائن والمدين يقطنان دولتين مختلفتين ، فانه سيكون من الصعب تحديد مصدر الفائدة وترى احدى مدارس الفكر ان الفائدة توجد في الدولة التي يتم فيها استقلال القرض ، وتؤكد مدرسة أخرى ان الفائدة توجد في الدولة التي يقيم فيها صاحب رأس المال . ولدى كلا الجانبين حجج منطقية وقوية بدرجة كبيرة . اذ ترى الدولة التي يقيم فيها الدائن انه اذا لم تتم التضيحية بالاستهلاك من أجل التوفير ، فان الدولة التي يقيم فيها المدين انه من حقها فرض ضريبة على الفائدة لان القرض تم استغلاله داخل حدودها ، وعلى ذلك فان مصدر الفائدة موجود في هذه الدولة .

وكما ذكرنا من قبل ، تعتبر الدول الافريقية في حاجة الى رأسمال أجنبي . وهي لا يمكنها أن تأخذ ولا تعطى فلا بد من وجود مجال للضحية ، وعلى ذلك فانه فيما يتعلق بالفائدة فلا بد من ان تكون هذه الدول هي الخاسرة . وينبغي على هذه الدول أن تتضمن قوانين الضرائب الخاصة بها ، نبدأ ينص على أن تعفى من الضريبة الفائدة التي يحصل عليها شخص أو أشخاص لا يقيمون في بلادهم ويقرضون أموالا لشخص أو أشخاص يقومون بعمل تجارى في هذه الدولة والواقع ان معظم الدول الافريقية تعفى من الضريبة الفائدة التي تحققها وكالات الامم المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المنظمات مثل « كى.اف.دبلاو » المنظمات المالية التابعة (لالمانيا الغربية وبنك اكسيم) منظمة مالية تابعة للولايات المتحدة) . ومن ثم فاننا لا نطلب من الدول الافريقية الا ان تقدم

نفس المعاملة التفضيلية لعدد آخر من المستثمرين الكبار ممن يساهمون
ايضا في التنمية الاقتصادية لافريقيا .

وجدير بنا ان نقول ان حوافز الاستثمار بطبيعتها وبحكم تفسيرها
تفضيلية . وما لم يكن المرء قادرا على تقديم شيء غير عادى ، فليس من
الضرورى جذب . وينبغى عليك أن تجعله يتنافس مع الباقين كي يكسبه
رزقه . ان اعطاء بقشيش الجرسون ، يعنى ان هذا « الجرسون » قدم
خدمات أكثر مما يجب عليه تقديمه في قيامه بواجباته . وبالمثل : نحن
نريد تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب ، لأننا نؤمن في اخلاص بأنهم
سيؤدون واجباتهم بطريقة أفضل أو انهم سيسهمون اسهاما كبيرا في
زيادة انتاجنا القومى .

الامتيازات الخاصة بالتصنيع :

تحدثنا في الفقرات السابقة عن صناعتى الزراعة والسباحة . ولكن
ليست هذه هى الصناعات الوحيدة التى توجد في الدول الافريقية .
فالمعروف ان معظم الصناعات الأوروبية نظائر مطابقة لها في افريقيا . ولكن
بالنسبة لكثير من الدول الافريقية تعتبر هاتين الصناعتين ، المصدر
الرئيسى للدخل .

ولتشجيع نقل صناعات جديدة من الدول الأجنبية ، وضعت بعض
الدول الافريقية ما تطلق عليه اسم قانون الصناعات الرائدة ، وتعتبر زامبيا
مثلا طيبا على ذلك . والبند الرئيسى في هذا القانون هو البند الخاص بمنح
مهلة ضريبية لمدة لا تتجاوز في العادة خمس سنوات . وتقرر طول مدة
الاعفاء الضريبى على أساس رأس المال المستثمر في المشروع . فكلما كان
رأس المال كبيرا كلما طالت مدة الاعفاء الضريبى . وهناك أيضا حد أدنى
لرأس المال الذى يستثمر في المشروع حتى تكون له صلاحية الحصول على
مهلة ضريبية . ولكى يكون للمشروع صلاحية الحصول على مهلة ضريبية ،
يجب على المستثمر القيام بمشروع فريد أو بعمل تجارى يعجل بدرجة
كبيرة - من وجهة نظر الحكومة - من معدل التنمية الاقتصادية للدولة
ومن الصعب اقامة المشروع الأول ، اما الثانى فغالبا ما يكون عرضه لسوء
جانب المسؤولين والوزراء المفسدين . فما هو المعيار الذى يتقرر وفقا له
في حالة ما اذا كان عملا تجاريا يسهم أكثر من غيره من الأعمال التجارية
في التنمية الاقتصادية للبلاد ؟

ضرائب الدخل الشخصي :

تقد قدمنا حتى الآن توصيات فيما يتعلق بالحوافز التي لا تقدم إلا لأصحاب رأس المال ، وليس لمديرهم الكبار الذين يعتبرون قلائل . ولقد ذكرنا أن الاستثمارات الأجنبية كثيرا ما تصاحبها معرفة تكنولوجية . والآن نريد دراسة نوع الحوافز التي ينبغي تقديمها الى هؤلاء الفنيين . هذا ويستقتصر ملاحظتنا على الفنيين « الزائرين » وليست على مواطني دولة تقوم بتوظيف الخبراء الأجانب .

وعندما ينظر أحد كبار الفنيين في باب الاعلانات في جريدة التايمز اللندنية فيما يتعلق بالوظائف التي يتم الاعلان عنها في الدول الإفريقية ، فيتركز اهتمامه الرئيسي على الأجر الذي سيعود به الى بلاده ، بما في ذلك بعض الفوائد مثل المعاش والمنح . وما لم تكن هذه الفوائد ذات جاذبية فانه لن يكلف نفسه عناء طلب الحصول على إحدى الوظائف المعلن عنها .

واذا كان لدى حكومة افريقية ما ، مشروع خاص تعتقد انه جوهري بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، واذا كان رأس المال الأجنبي والخبرة الأجنبية ، لازمين لتنفيذ هذا المشروع ، فانه من الضروري عقد صفقة شاملة تتضمن حوافز للموظفين الأجانب . ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أننا نتحدث هنا عن الخبراء الذين هم على مستوى دولي وليس عن العاملين الزائرين العاديين الذين يتمتعون بمؤهلات مهنية . فينبغي السماح لهم بالحصول على مرتبات معفاة من الضرائب لمدة اقصاها عامان . وكلمة مرتب تتضمن ، الأجور والمرتبات ، والأجر الإضافي والمنح وغير ذلك من الفوائد سواء اكان من الممكن تفسيرها في صورة نقود أولا كما يجب ان يحصلوا على مكافأة نسبتها ٥٠٪ من مجمل مرتباتهم أو أجورهم .

وفي بعض الدول ، لا يجيز المسئولون عن الضرائب ، المصروفات التي تنفق في الانتقال من منزل الشخص الى محل عمله ، على اساس انها مصروفات شخصية . وثمة جدل يفيد بأن الفرد يتصرف وفقا لارادته الخاصة فيما يتعلق بالمكان الذي سيقوم فيه . ولقد ذهب بعض المفكرين القانونيين الى حد القول بأنه اذا اراد الفرد ان يقيم بالقرب من مكان عمله فانه قد ينام تحت شجرة أو في سيارته . ويعتبر هذا الجدل ، جدلا نظريا . اولاً ، لأن من المخاطرة الى حد كبير النوم تحت شجرة ، وقبل كل شيء ، يعتبر الانسان حيوانا اجتماعيا بطبعه ويجب ان يكون مع رفاقة لآدميين . وفي حالة موظف أجنبي ما ، فان الشركة قد تخصص له منزلا

بعيدا عن محل عمله . واذا امدته الشركة بوسيلة نقل ، فان المسؤولين عن الضرائب سيعتبرونها بمثابة دخل وبالتالي يفرضون عليه ضريبة . وفي رأينا أنه ينبغي أن يجيز قانون ضريبة الدخل هذا النوع من المصروفات على أنها مصروفات تتفق كلية وعلى وجه الحصر في انتاج الدخل .

تجنب دفع الضرائب عن طريق عدم توزيع الأرباح :

يختلف تجنب دفع الضرائب عن التهرب من دفعها في أن التهرب من دفع الضرائب غير شرعي ، بينما يعتبر دفع الضرائب شرعيا . فعلى سبيل المثال ، عندما يقلل ممول الضريبة عن عمد من قيمة بضاعته الموجودة في المخزن ، فانه يحاول التهرب من دفع الضريبة عن عمد عن طريق القيام بعمل غير مشروع . ومن ناحية أخرى ، فان ممول الضريبة من حقه قانونا تسوية شئون الضريبة في نطاق القانون ، بطريقة تقلل الى حد كبير من مسؤوليته القانونية حيال دفع الضريبة ، أو تقضي بالغائها . ويتضمن تجنب دفع الضرائب الاستفادة من الثغرات الموجودة في قانون الضرائب .

وتحاول بعض الشركات تجنب دفع الضرائب وذلك عن طريق عدم توزيع الأرباح . وكثيرا ما يحدث هذا عندما ينص القانون على معاملة الشركة كشخص ووفقا لذلك تصبح عرفته لفرض الضريبة على أية إيرادات تراكم لديها . وعندما تعلن الشركة الأرباح ، يتم اعتبار هذه الأرباح بمثابة دخل في ايدي الحاصلين عليها ، وعلى ذلك يتم فرض ضريبة ملائمة على الشخص الذي يحصل على الأرباح . واذا تم فرض ضريبة على ارباح الشركة وعلى الأرباح التي يتلقاها الحاصل أو الحاصلون عليها ، فانه يصح القول بأن الإيرادات التي تنتجها هذه الشركة تتعرض لضريبتين .

واذا كان أعضاء الشركة من أسرة واحدة أو اذا كانت الشركة يحتلها ويشرف عليها عدد من الأشخاص الذين يرتبط بعضهم ببعض روابط وثيقة، فانه يكون في امكانهم تقليل مسؤوليتهم القانونية حيال دفع الضرائب وذلك عن طريق عدم توزيع الأرباح . والمثل التالي يوضح هذه النقطة :

تحقق شركة (بي . جى . كى) ربحا قيمته ٢٠,٠٠٠ دولار . ويحصل كل من المديرين اللذين يمتلكان ويديران الشركة على ٨,٠٠٠ دولار ، كمكافأة على ما قدماه الى الشركة من خدمات وتبلغ قيمة الضريبة المفروضة على الشركة ٤٠٪ اما نسبة الضريبة المفروضة على الأفراد فتصل الى ٥٠٪ .

وإذا قررت الشركة إعلان الأرباح ، فإن الضريبة التي منتفرض على المديرين يتم تقديرها كما يلي :

المربح وفق الحسابات	٢٠.٠٠٠ دولار
نسبة الضريبة المفروضة على الشركة ٢٠٪	٨.٠٠٠ دولار
المبلغ الذي سيتم توزيعه كأرباح	١٢.٠٠٠ دولار
الأرباح المستحقة للمساهمين رقم (أ)	٦.٠٠٠ دولار
الأرباح المستحقة للمساهمين رقم (ب)	٦.٠٠٠ دولار

المساهمين رقم (أ)	المساهمين رقم (ب)
المرتب	٨.٠٠٠ دولار
الربح	٦.٠٠٠ دولار
مجموع الدخل	١٤.٠٠٠ دولار
تضريبة بنسبة ٥٠٪ من	٧.٠٠٠ دولار
ال	١٤.٠٠٠ دولار

أما إذا قررت الشركة عدم إعلان الأرباح ، فإن المديرين التنفيذيين لن يدفعوا إلا الضريبة المفروضة على مرتباتهم التي ستكون ٤.٠٠٠ دولار ولا يمكن للمديرين أن ينجخوا في تجنب دفع الضرائب عن طريق عدم توزيع الأرباح ، إلا في حالة عدم تصدى هذا التشريع لهذه النقطة . ولتجنب الناس من الاستفادة من هذه الثغرة الموجودة في قانون الضرائب ، ينبغي أن ينص هذا القانون على أنه حيثما يحدد شخص ما مسئول عن مهمة تقييم الضرائب وتجميعها ، إن شركة ما لم توزع على مساهميها في خلال فترة معقولة بعد نهاية أي عام تم اعداد حساباته - مثل هذا الجزء من دخلها ، بالطريقة التي يتم بها التوزيع دون الحاق ضرر ما بمصالح الشركة ، فإنه قد يعتبر مثل هذا الدخل كما لو كان تم توزيعه . والمبلغ الذي اعتبر أنه قد وزع بالفعل ، سيعتبر كما لو كان المساهمون قد حصلوا عليه ، وبالتالي فإن الأشخاص المعنيين سيخضعون للضرائب .

إن هذا مجرد شرح لقاعدة عامة . وهناك عدة حالات قد يتغاضى فيها عن هذه القاعدة أو التراخي في تطبيقها . فربما تقرر الشركة عدم إعلان الأرباح لما قد يتسبب مثل هذا الإجراء في الحق الضرر بعمل الشركة . فقد لا تعلن الشركة عن أرباحها فيما يلي من ظروف :
 (١) إذا تعرضت الشركة لسحب كبير (قرض مصير في يسمح للشخص من طريقه بأن يسحب أكثر من رصيده) .

(ب) إذا كان لدى شركة ما قرض ما من شخص ما لا يحصل على فائدة من هذه الشركة ، ولا يحكم فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتلخص شرط القرض في عدم اعلان الأرباح الى أن يتم سداد القرض كله .

(ج) وفي حالة تعرض الشركة لسنوات عجاف فيما بعد ، فإنها ربما تجد من الصعب اعلان الأرباح بدون الحاق ضرر ما بالعمل . وهذا يتعلق بصفة خاصة بالزراعة . فقد تأتي سنة جيدة بعد سنة سيئة وذلك بسبب التغيرات التي تطرأ في كمية الاقطار . وهذا يعتبر صحيحا أيضا بالنسبة للصادرات التي تخضع في كمية الاقطار . وهذا يعتبر صحيحا أيضا بالنسبة بالنسبة للصادرات التي تخضع لتذبذب السوق الدولية ، وعلى سبيل المثال ، كان سعر النحاس ألف جنيه للطن المتري في بداية عام ١٩٧٤ وبحلول نهاية العام نفسه انخفض السعر حتى وصل الى ٥٤٠ جنيه استرليني للطن المتري .

(د) إذا أرادت الشركة اعادة استثمار الأرباح حتى يمكنها شراء المعدات الرأسمالية أو غيرها من النفقات المتعلقة بتوسيع نطاق العمل .

(هـ) الاتجاهات النقدية والاقتصادية العالمية العامة مثل الكساد وانخفاض قيمة الجنيه وأيضا سياسة الحكومة المالية النقدية ووجود سبب قهري .

وأيضا لأسباب واضحة لا تطبق الوسائل الخاصة بتجنب دفع الضرائب
الا في الحالات التالية :

(١) حيثما تكون اسهم رأسمال الشركة معروضة للشراء أو البيع في البورصة .

(ب) حيثما تخضع الشركة لاشراف شركة ينطبق عليها ما ورد في الفقرة (١) .

(ج) حيثما تخضع الشركة لاشراف الحكومة المباشرة أو غير المباشرة .

(د) حيثما يكون دخل الشركة الخاضع للضريبة بالإضافة الى الدخل غير الخاضع للضريبة ، اقل من ألفي دولار (لتجنب عمل ادارى غير ضرورى) .

ولا يجب تطبيق هذه الوسائل الا اذا كان هناك مبلغ غير موزع بقصد تجنب تسديد الضرائب أو تخفيضها .

الفصل العاشر عشر

حوافز صناعة التعدين

تعد صناعة التعدين واحدة من أكثر الصناعات المربحة في افريقيا .
فبالرغم من تقلبات العرضية التي تطرأ على سعر المعادن في السوق
الدولية ، ما تزال صناعة المعادن أفضل الصناعات الأخرى كمصدر للربح
ولاستثمار رأس المال . وثمة أمور أخرى لها نفس الأهمية وتتمثل في توقع
المستثمر لعائد طيب لما يستثمره من أموال ، الى جانب ضمان الحكومة في
الحصول على مصدر دخل معقول في صورة ضرائب . وليس ثمة خسارة
اللهم الا اذا افتقرت الإدارة الى الكفاءة أو كان التخطيط مفرطاً في
الطموح . وينصح المستثمر الأجنبي الذي يتطلع الى عائد سريع بأن
يستثمر أمواله في مشروعات التعدين .

وينجذب رأى المال دائماً حيث يكون العائد مربحاً واحتمالات فقده
ضئيلة . ولما كانت الدول الأفريقية النامية في حاجة الى رأس المال
الأجنبي ، فإنه يتعين عليها تأمين سلامة عودته الى مصدره بعائد معقول .
كذلك ينبغي عليها ألا تكون جشعة بشن قوانين مالية يتسنى لها من خلالها
جنى كل شيء في حين أنها لم تزرع شيئاً . فلا بد وأن تنطوي القوانين المالية
على استفادة ، كل من الدولة والمستثمر من الدخل الناتج من رأس المال
المستخدم في صناعة معينة .

ويتعين علينا أن نشير من جديد الى أن الهدف الرئيسى لكل مستثمر
تجارى هو الحصول على الربح . ويحاول بعض الدارسين على نحو بليغ
في أن الهدف من المشروعات التجارية أو الصناعية يكمن في توفير الخدمات
ونفع المجتمع داخل المناطق التي تقام فيها وخارجها . في حين نرى أنه
لا يمكن لأى مشروع أن يستمر طويلاً ما لم ينهض على أساس من توقع
الربح أو الخسارة . ولذلك فإن الدول الأفريقية النامية لن تجلب
الاستثمار الأجنبي إلا اذا عرضت الحوافز التي من شأنها ضمان عائد
مربح لرأس المال المستثمر الى جانب تأكيدات تامة بأن كلا من رأس المال
والدخل العائد منه سيحولان الى الدولة أو الدول صاحبة الحق في رأس
المال . وأود هنساً أن أوضح بعض التعديلات الكبيرة الى حد ما بالنسبة
لنظام الضرائب الحالية التي تفرضها شركات التعدين في افريقيا .

حصة رأس المال (على أساس استمرار بقاء المنجم) :

من السائد في الوقت الحاضر منح حصة رأسمالية لشركات التعدين على أساس استمرار بقاء المنجم . ويتم نفقات رأس المال المسموح بها على النحو التالي :

(أ) بالنسبة لحساب الفترة الأولى ، يقسم الناتج من إجمالي نفقات رأس المال حتى نهاية العام الى خمس حصص ، بعد خصم نفقات رأس المال واستردادها .

(ب) بالنسبة لحساب السنوات الثانية والثالثة والرابعة تقسم الحصة الناتجة من مبلغ نفقات رأس المال غير المسترد في بداية السنة الحسابية ، مضافا اليه مبلغ نفقات رأس المال خلال ذلك العام ، بعد خصم أية تنزيلات أو استرداديات أو عائدات من نفقات رأس المال ، الى أربعة أقسام وثلاثة أقسام ثم قسمين على التوالي .

(ج) بالنسبة لحساب أية سنوات بعد السنة الرابعة يكون مبلغ نفقات رأس المال غير المسترد في بداية الحساب مضافا اليه مبلغ نفقات رأس المال خلال العام مطروحا منه أية استرداديات من نفقات رأس المال .

وتشمل نفقات رأس المال في عمليات التعدين النفقات الآتية :

(أ) المباني أو المرافق أو خطوط السكك الحديدية لنقل السلع أو المعدات ، بما في ذلك أية مبالغ تدفع في صورة اكراميات أو ما شابهها . مقابل استخدام المباني أو المرافق أو استخدام خطوط السكك لنقل السلع أو المعدات أو العقار .

(ب) إفران صهر المعادن .

(ج) دفع اكراميات من أجل استخدام أو شراء أي امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو أية عملية أو أية نفقات ذات طبيعة مماثلة . . .

(د) أية دراسات تمهيدية أو أجهزة خفر أو تطوير أو إدارة بما في ذلك أية فوائد أو قروض من أجل أغراض التعدين .

(هـ) إفران صهر المعادن وتشمل نفقات أحواض التجميع وغرف الضخ ومحطات وصناديق تخزين المعادن اللازمة للإفران .

ومن ثم فإن حصة رأس المال القائم على أساس استمرار بقاء المنجم لا ينطوي على حوافز كافية للمستثمر . . فهو في إجمال كثيرة يقوم على

أسباب افتراض لا مبرر له: بأن المال المستثمر في المشروع إنما هو في شكل حق استرداد المال المرهون وليس على هيئة رأسمال مقترض . . .

وتستلزم عمليات التعدين مبالغ هائلة من الأموال وهي تكون غالباً في صورة قروض قصيرة الأجل ومن ثم فإنه إلى جانب الضريبة التي يجب أن تدفع للدولة ، تلزم الشركة ذاتها باتخاذ اللازم لسداد القرض والفوائد .

نفقات رأس المال المسموح بها بالتفصيل :

في تلك الدول الأفريقية ، حيث لم ينجز العمل في حقل التعدين على نطاق واسع حتى الآن ، يزداد خطر المجازفة . وبالتالي فإنه ينبغي لكي تجتذب هذه الدول مبالغ كبيرة من رأس المال الأجنبي أن يعفى المنجم الجديد من دفع الضريبة لمدة أربعة أعوام على الأقل ، يتعين بعدها تطبيق التوصيات الواردة بعد في الفقرات التالية . كما يجب إعفاء إجمالي نفقات رأس المال التي استخدمت كلية في أغراض تشغيل المنجم في نفس العام الذي استخدمت فيه . ويجب أن يتم ذلك على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للعام الأول النفقات الإجمالية لرأس المال التي أنفقت حتى نهاية العام مع خصم أية استردادات من نفقات رأس المال .

(ب) بالنسبة للأعوام التالية تحسب نفقات رأس المال خلال عام السداد مع خصم أية استردادات من نفقات رأس المال .

وبالإضافة إلى النفقات المسموح بها خلال العام الذي أنفقت فيه ، ينبغي أن تكون هناك حصة للاستثمار بنسبة ١٠٪ من نفقات رأس المال ، بمعنى أنه إذا أنفق شخص يدير مشروعاً للتعدين ٩٠.٠٠٠ جنيه استرليني في صورة نفقات رأسمالية لسنة مالية معينة ، فإنه لا بد من أن تعفى من الضرائب نفقات رأس المال البالغة ٩٠.٠٠٠ جنيه الاسترالية وكذلك ٩٠.٠٠٠ جنيه استرليني كحصة استثمار .

استقطاعات نظير التنقيب والاستكشاف :

تعد عمليات التنقيب والاستكشاف مطلباً أساسياً في أية عملية تعدين . وكقاعدة فإن المشتغلين بصناعة التعدين لا يكسبون دخلاً على الإطلاق خلال فترة التنقيب والاستكشاف ومن ثم فإنه يتعين على الدولة لكي تشجعهم على مواصلة نشاطهم ، تقديم بعض الحوافز اليهم . ومن المألوف عادة أن تخصص الدول الخسائر التي تقع أثناء عمليات التنقيب والاستكشاف في المنطق التي يوجد بها معادن . وكلاهما لا يعتبر كافياً

ولا مرضيا . ونود الآن أن نوصي بتقديم حوافز ربما أدت الى اجتذاب رأس المال الأجنبي .

بالنسبة لآية شركة تقوم بعمليات التعدين في نفس الدولة ينبغي السماح باستقطاع النفقات التي تنفقها الشركة على التنقيب والاستكشاف في أية سنة محدود من الدخل العائد من عمليات التعدين . أما اذا قامت شركة أخرى غير الشركة التي تشتغل بعمليات التعدين بصرف نفقات التنقيب أو الاستكشاف فانه يتعين السماح لها بالتنازل عن هذا الاستقطاع لصالح المساهمين أو الشركاء . وفي مثل هذه الحالة لابد من توفير هذا الاستقطاع للمساهمين بمقدار ما يستثمرونه من أموال في الشركة .

مشكلة التهرب من الضرائب :

يؤدي حق التنازل عن الاستقطاع لصالح المساهمين أو الشركاء الى مشكلات التهرب من الضرائب ، وربما شجع ذلك الأفراد على الحصول على ربح وفير عن طريق شراء أسهم في شركات التنقيب والاستكشاف حتى يتسنى لهم الاستفادة من شروط الضريبة الذي يجيز لهذه الشركات التنازل عن خسائر لصالح اصحاب الأسهم فيها . ولكي تمنع هذه الشركات من المتاجرة في الخسائر المقدرة ، ينبغي أن ينص القانون المالي على تفويض الأشخاص المسؤولين عن تقرير مقدار الضريبة باغفال مثل هذه المعاملات وفي رأي موظفي الضرائب أن القانون ينبغي أن ينص على أنه في حالة قيام أي شخص باحداث أي تغيير في امتلاك أسهم أية شركة بهدف استغلال أية خسارة للشركة لتفادي المسؤولية القانونية عن الضرائب ، فإن الخسارة التي تتكبدها الشركة التي تعمل في التنقيب عن المعادن واستكشافها في سنة السداد ينبغي أن لا يسمح باستقطاعها من دخل المساهمين الجدد

وبغض النظر عن تحديد شرط معين بهدف منع الشركات من المتاجرة في الخسائر المقدرة ، فإن القانون المالي ينبغي أن يتضمن أيضا شرطا عاما لمواجهة المعاملات التي ترمى الى التهرب من مسؤولية دفع الضريبة . ويجب أن ينص القانون المالي على ذلك ، بينما يرى المسؤولون عن تقدير قيمة الضرائب وتحصيلها ، أن ثمة أساسا معقولا يدعو للاعتقاد بأن الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية التي تتأثر بها أية معاملات تجارية يتمثل في التهرب من مسؤولية الضرائب لآية سنة سداد أو تخفيفها ، كما يتعين على موظف الضرائب اجراء التعديل المناسب لمواجهة التهرب من مسؤولية الضرائب أو تخفيفها .

وقد أوصى بعض خبراء الضرائب الأجانب ممن يعملون في إفريقيا بأنه في الوقت الذي تتوقف فيه شركة التعدين عن العمل وتصبح لديها خسائر متراكمة ، فإنه يتعين إعادة تقييم هذه الشركة حتى يتسنى لها استرداد جزء من الضرائب المدفوعة في سنوات سابقة ويقترح هؤلاء الخبراء لتحقيق هذا الهدف ، أن ينص القانون المالي على النهوض بأعباء العمليات التي تتوقف نظرا لانتهاء استمرار بقاء المنجم ، أو لأي آخر تقبله السلطات المسؤولة عن الضرائب فلو أن شخصا يشترك في عملية التعدين هذه وكذلك تم اختياره خلال عام واحد من نهاية العام الذي توقفت فيه العمليات ، فإن استقطاعات دخله ينبغي أن تتم على النحو التالي :

(1) يقسم باقى حساب نفقات رأس المال غير المسترد الى ست حصص في بداية السنة الخامسة السابقة للعام الذي توقف فيه العمل ، حيث يكون حساب نفقات رأس المال غير المسترد مضافا اليه نفقات رأس المال خلال الأعوام السابقة النى تم فيها دفع قيمة الضرائب حيث يجرى العمل في المنجم ، بما في ذلك العام الذي توقف فيه العمل ، مطروحا منه استردادات نفقات رأس المال من بيع جميع الأصول الخاصة بالاسترداد .

(ب) ويمثل المبلغ الناتج ضريبة السنوات الست الأخيرة بما في ذلك العام الذي توقف خلاله العمل .

وبالرغم من ذلك ، فإن الاقتراح من شأنه بالتأكيد عرقلة مشاريع التنمية الإفريقية إذ أن الدول المعنية ستطالب بإعادة الأموال المدفوعة ، كضرائب في الأعوام السابقة . مثل هذا الاقتراح لا يعد حافزا ، أنه يفتقر الى الإدراك السليم ومن شأنه أن يكون مثالا فاضحا لسوء الإدارة من جانب الحكومة المعنية . ان المستثمرين الصالحين الذين يرغبون في الحصول على ربح ضخم وفي سبيلهم الى المساهمة في تنمية الاقتصاد لا ينبغي أن يعرض عليهم مثل هذا الأمر كشرط لاستثمارهم .

ومن الأهمية أن نلاحظ أن نفقات رأس المال لشركات التعدين لا ينبغي أن يسمح بها إلا بالنسبة لدخل عمليات التعدين . والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو نفقات الشركة التي تعمل في مشروعات التنقيب والاستكشاف التي قبلت تسترد من دخل عمليات التعدين .

الفصل الثاني عشر

ضمانات ضد التأمين واتفاقيات التعويض

إن المشروعات التجارية أو الصناعية ، شأنها شأن الحكومات ، لا بد لها من خطط قصيرة وطويلة الأجل . إذ إن نجاح المشروعات يتطلب من الشركات أعداد ميزانيات لبيان الأرباح أو الخسائر في فترة معينة . ومثل هذه الميزانيات تؤدي دوراً هاماً في اتخاذ القرارات فيما إذا كان على الشركات مواصلة هذا النمط من المشروعات أو التحول إلى مجالات جديدة . ومن المؤكد أن ميزانيات الشركات في إفريقيا غالباً ما تنطوي على عامل مجهول ، هو التأمين . وفي كثير من الأحيان لا تجد الشركات تفسيراً له . فكثيراً ما تقرر الحكومات المضيئة تأمين شركة دون أي اعتبار لالتزام الشركة . وحتى إذا ما دفع تعويض ، فإن مبلغ التعويض غالباً ما يكون أقل من الالتزام الذي نص عليه عقد الشركة .

ونظراً للمبالغ الطائلة اللازمة ، فإن شركات التأمين تعد حساسة بصفة خاصة إزاء حظر التأمين . ونود أن نشير إلى بعض التوصيات التي قد تكون مفيدة لكل من المستثمر الأجنبي والحكومة المضيفة . لقد أوصينا في الفصل الذي تناول الأنماط المستحدثة من الاستثمار الملائمة للدول النامية في إفريقيا ، بتشكيل مجلس يضم ممثلي الحكومة والدائنين . كذلك أوصينا بأنه لا بد من أن تكون ثمة اتفاقية ملزمة بين الدولة والشخص أو الأشخاص الذين يقرضون المال . ويتمين على الحكومة لتفادي الشعور بالقلق الذي لا ضرورة له من جانب المستثمر الذي يقبر المشاركة على السواء . ينبغي أن تنص الاتفاقية على حد أدنى من الأعوام يسمح للشركة الأجنبية بالعمل خلالها دون أي تدخل من جانب الحكومة . وفي حالة ما إذا استولت الحكومة على مقاليد الأمور ، فيجب أن تنص الاتفاقية على صيغة للتعويض ، ويمكن أن يتفق حينئذ على أساس القيمة الدفترية أو القيمة السوقية .

ويطرح تقييم القيمة السوقية في إفريقيا مشكلات يشعبر حلها . فغالباً ما تكون المناجم في إفريقيا في وضع احتكاري ، ومن ثم فليس هناك أساس للمقارنة . حتى بالنسبة لمعادن مثل النحاس في زامبيا وزائير ، تختلف تكلفة الوحدة كما يختلف المركز المالي المتبادل في كل من البلدين . وبالتالي لا يوجد ثمة معيار في الوقت الذي يباع فيه المنجم . ويتم التفاوض ببساطة

في السعر ولا يكون له في كثير من الأحوال أي تأثير على القيمة الدفترية أو القيمة السوقية ويتم التوصل إلى تسوية بين الطرفين في بعض الأحيان . ولا يسعنا أن نشير إلى صيغة من شأنها أرضاء الطرفين ، غير أننا نوصي بشدة تجنباً للشعور بالمرارة أثناء عملية الاستيلاء على المنجم ، بأنه يتعين على الحكومة أن تعلن في بنود واضحة كيفية التوصل إلى التعويض . ولتوضيح هذه النقطة ، يجب استيلاء حكومة زامبيا على فائدة تقدر بـ ٥١٪ من صناعة تعدين النحاس .

كيفية تولي زامبيا الإشراف على التعدين :

كان التعدين في زامبيا منذ أوائل القرن التاسع عشر يخضع لسيطرة شركتين مختلطتين هما الشركة الانجلو أمريكية وشركة إماكسس . ولن يكون تاريخ زامبيا متكاملًا إذا أغفلنا الإشارة إلى أسهام هاتين الشركتين العملاقتين في تطوير البلاد . والواقع أن كافة النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تأثرت إلى حد بعيد بتطورات منطقة النحاس حيث تم حشد قوة عاملة هائلة من أنحاء زامبيا كافة .

ويرجع اشتغال سكان زامبيا المحليين بالتعدين إلى عام ١٨٩٨ ، غير أنه لم يبدأ التعدين التجاري على نطاق واسع إلا في عام ١٩٠٣ تقريبًا . فقد استولت الشركتان على مناطق شاسعة للتنقيب عن المعادن وهو ما يسمى حالياً بحزام النحاس لاحتياجاتهما الخاصة والقيام بنشاطات لها في المستقبل . وتعتبر منطقة حزام النحاس أكثر المناطق حيوية في الدولة . وكان التكوين الصخري لها يوحى بوجود كميات وافرة من مختلف المعادن ، ولم يكن من الغريب بناءً على ذلك أن اختارت شركتا التعدين المنطقة التي نحن بصدد الحديث عنها . وهذا الحديث لا يعد تاريخاً لصناعة التعدين ، لكنني أعتقد أنه من الأهمية أن نتعرف على خلفية الأحداث الاقتصادية المتعددة التي وقعت منذ الاستقلال .

لقد وقعت أكثر التغيرات أهمية في صناعة التعدين في زامبيا في أغسطس من عام ١٩٦٩ ، عندما أعلن الرئيس كاوندوا اعتزام بلاده الاستيلاء على ٥١٪ من الفائدة من المناجم التي تمتلكها مجموعة أنجلو وإماكس . واستغرقت المفاوضات الكثير من الوقت وتعثرت في بعض الأوقات غير أنها انتهت في ديسمبر من العام نفسه ، وفي أول يناير ١٩٧٠ حدثت تغيرات وولدت في زامبيا صناعة تعدين حديثة . وحصلت الشركتان على تعويض كامل من

جراء استيلاء الحكومة على نسبة الـ ٥١٪ ، وكان التعويض يقوم على أساس حسابات المراجعة في ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ ، على أساس القيمة الدفترية . وقد حصل اتحاد شركات رون سليكشن (ان اس تى) على ١١٧ر٨ مليون دولار وحصلت الشركة الانجلو امريكية الزامباوية على ١٧٨ر٧ مليون دولار . ووافقت الدولة عند تسوية هذه الديون على دفع مبالغ سنوية قيمتها ١٩ مليون دولار الى شركة انجلو و ١٥ مليون دولار لشركة (ار اس تى) حتى ولو هبط سعر النحاس الى الصفر .

وكانت مجموعة انجلو امريكان للمناجم قد اعيد تنظيمها اساسا لتشكيل مجموعة جديدة اطلق عليها شركة نشانجا المتحدة لمناجم النحاس ذات المسؤولية المحدودة (ان سى س ام) كذلك اعيد تنظيم مجموعة اماكس للمناجم لتشكيل مجموعة جديدة اطلق عليها (ار سى ام) شركة رون المتحدة للمعادن ذات المسؤولية المحدودة . واستولت الشركة على نسبة ٥١٪ من الشركتين عن طريق شركة جديدة تسمى شركة تنمية صناعة المعادن (ميندكو ليمتد) وكانت حكومة زامبيا تمتلكها بنسبة ١٠٠٪ . وكانت الشركة بدورها ملكا للحكومة عن طريق شركة اخرى تمتلك ١٠٠٪ تسمى الشركة الزامباوية للتعدين والصناعة (زيمكو ليمتد) . وكانت الجهاز المهيمن الاعلى فى استثمارات الحكومة فى القطاع الخاص كافة ويراسها رئيس الدولة .

وادركت الحكومة وفقا لمشروع الترتيبات الصادر فى عام ١٩٧٠ انه حتى يتسنى لها احداث التغييرات باسرع ما يمكن وحتى يتسنى لها الحد من الفوضى والانحلال ، فمن الاهمية بمكان الابقاء على الخدمات القائمة التى تقدمها مجموعتا الانجلو واماكس فى شكل خبرة فى الادارة والشئون المالية والتسويق . واستغرقت هذه الترتيبات ثمانية اعوام بالنسبة لاحدى المجموعتين وعشرة اعوام للمجموعة الاخرى وكانت الحكومة تدفع نفقات الادارة والتسويق للخدمات المؤداة ، واستمرت الحال على هذا المنوال حتى اغسطس ١٩٧٣ .

ولم يكن يعجز فى الادراك وقصور فى بعد النظر ان وافقت الحكومة على اتفاقية لا تنسجم شروطها مع الأطماع الاقتصادية لشعب زامبيا . غير أن مستر هـ . موليمبا مدير المالية فى اللجنة الفرعية لحزب الاستقلال الوطنى الموحد ، اعلن : « ان الحكومة ليس لديها المال لتدفع فورا ، ١٥٪ قيمة اسهم للشركتين ومن ثم ولصالح الاقتصاد فى زامبيا وجب عليها التكيف مع مصلحة المستثمرين الاجانب » وفيما يلي بعض الشروط التى كانت موضع اعتراضى .

حتى الانتهاء من تسوية جميع السندات الباقية :
(أ) لن تقوم الحكومة بسن قانون للضرائب من شأنه التأثير على شركتى التعدين .

(ب) يسمح لشركتى التعدين ، بصرف النظر عن الحالة الاقتصادية ، بإرسال جميع الحصص المقررة والواجب دفعها لأصحاب الأسهم الأجانب .

(ج) للشركتين بموجب الاتفاق ، حق الاعتراض المطلق ولا ينفذ أى اقرار ما لم تؤيد الأقلية من حاملى الأسهم مثل هذا القرار بفض النظر عما إذا كان صحيحا من الناحية الاقتصادية او غيرها او كان لصالح الاقتصاد فى زامبيا فى مجموعه .

(د) للأقلية من حاملى الأسهم حق الاحتكار التام لعقود البيع والادارة . اما الحكومة فهى مستثمر سلبى .

وسرعان ما شعرت حكومة زامبيا بأن الأقلية من اصحاب الأسهم لا تتصرف بأمانة وصدق وانصاف ، حتى خلال عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ عندما هبط سعر النحاس هبوطا شديدا وأسفر عن حادث الانهيار فى منجم موقوليرا عن كارثة اودت بأرواح ٢٩ شخصا وقللت من انتاج النحاس استولت الانجلو واماكس على جميع الأرباح ، ولم تترك شيئا لاعادة استثماره ولجأتا بدلا من ذلك الى الاستدانة من السوق الأوروبية . وكان معدل الفائدة للدولارات الأوروبية يصل الى ١٣٪ . وعندما حان الوقت وبعد دراسة دقيقة وحاسمة للقيود التى تعرضت لها الحكومة بموجب الادارة واتفاقيات الاستشارية ، قررت الحكومة مرة اخرى القيام بسلسلة من الاجراءات الجديدة غيرت صناعة التعدين من جديد . وهكذا وفى أغسطس ١٩٧٣ ، أعلن الرئيس كاوندرا ان الحكومة ستنتهى فورا ، خدمات الادارة والتسويق والخدمات الاستشارية لكل من الانجلو واماكس .

وكان يتعين على الحكومة حتى تنهى الاتفاقيات سداد سندات زيمكو وهو ما فعلته . وقررت الحكومة كجزء من عملية التطهير ان مينديكو لم تعد هى الشركة المهيمنة على « آر سى ام » وانما اصبحت مؤسسة تعدين قائمة بذاتها على صعيد واحد مع « آر سى ام » و « إن سى س ام » . وحملت مينديكو مسئولية اكتشاف مناجم جديدة ، والاشراف على التطوير الجديد لصالح الحكومة . وشملت مناطق المسئولية السيطرة على مناجم الفحم فى مامبا واستكشاف مناجم صغيرة مثل مناجم الزمرد فى « كافافو » وتشيفومبا ولوفنشار .. الخ .

ويعد النحاس بالنسبة لزامبيا مادة خام استراتيجية ولا يمكن للحكومة التخلي عن تسويق مثل هذه السلعة دون رابط للمستثمرين الاجانب . فقامت الحكومة كجزء من الاجراءات الجديدة بتشكيل شركة جنسديدة لتسويق المعدن وهي شركة تسويق المعادن (ميمكو) . وهي شركة تخضع لسيطرة الحكومة تماما ، لتولى مسئولية تسويق معادن زامبيا في جميع انحاء العالم . وتتمثل مهمتها الاولى في تولى مهام شركات التسويق القائمة التي تؤديها شركة الانجوا امريكا ، واماكس اى آفميركوزا للمبيعات ذات المسئولية المحدودة اميتادكو ليمتد . ومقر عملياتهما مدينة لندن .

ولقد كانت شركة الانجلو تنقل المنتجات من مناجمها عادة عن طريق شركة اميركوزا للمبيعات المحدودة التابعة لها ، بينما كانت اماكس تنقل كافة المنتجات من مناجمها عن طريق شركة اميتالكو ليمتد التابعة لها . كان هذا هو الحال السائد ابان اعلان ١٩٧٣ . وبالإضافة الى العمليات التي تتم في مكاتب لندن ، كان لهذه الشركات سلسلة من شيكات الوكالة الفرعية في انحاء العالم كافة ، ولا سيما في الدول التي تباع فيها المعادن زامبيا ، والتي كان من العسير تقديم خدمات لها عن طريق لندن . ومن ثم فقد كان نظام الوكالات الفرعية يعكس النمط التاريخي لصناعة التعدين من زامبيا ، وهكذا كانت الحكومة ثمة مشاورات تجرى بين الشركتين عندما يتصل الامر بسياسة التسويق . وكانت الحكومة في زامبيا تدفع مقابل هذه الخدمات ٧٥٪ من اجمالي العائدات و ٢٪ من الارباح بعد خصم الضريبة على المعادن وقبل استقطاع ضريبة الدخل من أجل خدمات الاستشارة وخدمات الادارة . اما بالنسبة لعقود البيع فقد كانوا يتسلحون ٧٥٪ من اجمالي العائدات . وتعد المبالغ التي تدفع لهم في مجموعها هائلة اذا ما اخذنا في اعتبارنا ان اجمالي العائدات لشركتي التعدين يربو على ٥٠٠ مليون دولار في العام . وقدرت شركة الانجلو في عام ١٩٧٤ ما يعود عليها من هذه الخدمات بنحو ١١٥٨ مليون كواشا وقدرت « آر سي ام » دخلها بـ ٨ مليون كواشا .

والجدير بالذكر ان اتفاقيات الادارة والاستشارة والمبيعات قد انتهت أمرها الآن . وحصلت الشركة الانجلو امريكية وشركة آر اس تى على تعويضات كبيرة وشكلت شركة تسويق المعادن شركة انجليزية جديدة تابعة اطلق عليها شركة ميمكو للخدمات المحدودة ، اصبحت مسئولة عن تنفيذ جميع العقود مع اصحاب المصانع الأوروبيين لصالح الشركة المهيمنة في لوزاكا وتشكلت شركة ميمكو للخدمات ، بناء على الرغبة في الاحتفاظ

بعلاقات فعالة سريعة مع السوق والعمل . بالإضافة الى توفير كل المعلومات والخدمات الضرورية التي كانت الشركتان السابقتان توفرهما للصناعة بوجه عام وللزبون بوجه خاص وبصورة عاجلة . ولم يكن من الممكن نظرا لتعسّد سبل المواضلات وصعوبات أخرى تيسير دفعة العمل في زامبيا . وكانت شركة فيماكو للخدمات المحدودة ، وهي المسؤولة عن كل شيء ، تغد مسئولة ايضا عن التصرف فيما يقرب من ٧٠٠.٠٠٠ طن متسرى من النحاس ، وحوالي ٨٠٠.٠٠٠ طن من الرصاص والزنك و ٢٠٠٠ من الكوبالت ، بالإضافة الى المنتجات الاضافية مثل الذهب والفضة والسليوم . وقد عيّنت فيماكو الوكيل وصاحب الحق الوحيد في جميع المعادن التي تنتج في زامبيا ، وليس للمناجم الموجودة . فحسب ، وانما بالنسبة للمناجم التي قد تكتشف في المستقبل ايضا

ومن الواضح ان فيماكو تجتاز حاليا مرحلة خرجة للغاية ، وذلك في المقام الاول نظرا لفترة الركود في الاوضاع الاقتصادية في العالم والمشكلات الناجمة عن ذلك تقدمها الشركات السابقة ، وبالنسبة لمجال الوكالات الفرعية ، فان الشركة ستحاول كلنا أمكن تسويق النحاس مباشرة واللجوء الى استخدام الوكالات الفرعية كإجراء آخر فقط . وحتى في حالة استخدام الوكالات الفرعية ، فسيكون هناك وكيل فرعي واحد في كل دولة بدلا من اثنين ، ومن شأن هذا ان يؤدي الى تفادي التكرار الذي كان من معالم الترتيبات السابقة . ومن ثم فان فيماكو ستوفر الكثير من العملات الأجنبية الكبيرة القيمة التي كانت تنفق من قبل على هيئة عمولة او اتعاب كذلك فمن المرجو نظرا لوجود منظمة تسويق مركزية واحدة ، توفير مزيد من المرونة بالنسبة للشركات التجارية في زامبيا ان سي ار و ام سي ام و آر اي سي . . نظرا لكونها تستهدف تقديم عقد واحد لمعادن زامبيا لعدد من العملاء .

كذلك ينبغي النظر الى ترتيبات التسويق الجديدة باعتبارها امتدادا لسياسة الحكومة الرامية الى مد سيطرتها الى جميع الصناعات الحيوية والاستراتيجية في زامبيا . كما ان الفرصة ستتاح لشعب زامبيا للمساهمة في الانشاج ، والادارة والتصرف في موارده الطبيعية الثمينة ان هذه الاجراءات ليست اجراءات تأديبية ، ويجب ان لا ينظر اليها باعتبارها اهانة لشركتي الانجلو واماكس فالواقع ان استبقاء نسبة ال ٥١٪ في التعدين واستكشاف المعادن في زامبيا يعتبر دليلا واضحا على مبلغ الثقة التي تضعها الحكومة في مؤسسات التعدين هذه ، ولقد قوبل دورها بكل تقدير . وكان من الضروري

إن تشترك زامبيا بنوع ما في صناعة التعدين نظرا لأهمية النحاس بالنسبة للاقتصاد ، أنه يشكل ما يعادل قرابة ٩٠٪ من الصادرات الداخلية ، و ٢٥٪ من العملات الأجنبية ، إلى جانب مسؤولية عن حوالي ١٦٪ من إجمالي العمالة مدفوعة الأجر .

في تلك الأيام التي تتسم بالضييق الاقتصادي ، يتعسبن على كل دولة ضغط نفقاتها وليست زامبيا بمستثناء من القاعدة . وتتجه النية إلى أحكام السيطرة . بقدر الإمكان على تدفق العملة الأجنبية ، التي أصبحت أمرا ضروريا لتنمية البلاد ، كذلك ينبغي سد جميع الثغرات الموجودة في بعض الترتيبات مع الشركات الكبرى والخاصة والتابعة للدولة ، ودور البنك المركزي وفرعه التجاري ، البنك التجاري الوطني في زامبيا يعتبر دورا هاما للغاية في تحقيق أهداف جميع هذه الترتيبات .

وقد بذلت محاولات كثيرة خلال عشرة أعوام هي فترة استقلال زامبيا لمعالجة مشكلات صناعة التعدين ، ولم تكن التطورات الحالية بمعزل عن الاتجاه السائد في الشؤون الدولية لحقبتنا في كل من مجالات التنمية والدول المتقدمة لقد استهدفت التغيرات التي حدثت في زامبيا لمزيد من الرخاء الاقتصادي للجميع بشكل عام وكانت هذه التغيرات بمثابة البداية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

الفصل الثالث عشر

تنازلات أوروبا لأفريقية

المفاوضات بين دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك وبين المجموعة الاقتصادية الأوروبية

ان كثيرا من الزعماء العرب الذين تحدثت اليهم لا يؤيدون ازدواج اجراءات التعاون المالى والفنى والاقتصادى التى تحصل عليها الدول النامية فى افريقيا . ويرغب هؤلاء الزعماء بصفة خاصة فى التعرف على طبيعة التجارة بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك من ناحية وبين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من ناحية اخرى . كذلك فانهم يهتمون بالمساعدات المالية والفنية التى تبنى دول المجموعة الاقتصادية والأوروبية باستعدادها لمنحها لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

وبالرغم من ان هذا الكتاب يتناول العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول العربية المنتجة للبترول ودول افريقيا ، فانه من القيد ان نلقى الضوء على اكثر الجوانب اهمية فى اتفاقية « لومى » الجديدة بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية والأوروبية ، التى تم التوقيع عليها فى فبراير ١٩٧٥ . وتعد هذه المعاهدة فريدة فى نوعها بمعنى انها نجحت فى التقريب بين ثلاث مناطق فى العالم ودمجها فى مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك . وكانت هذه الخطوة بمثابة العقبة الاولى . وتم عقد اول اجتماع رسمى بين الدول الاعضاء ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى يوليو واکتوبر ١٩٧٣ . وفى هذين الاجتماعين اعلنت مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك اهدافها السياسية على النحو التالى :

(ا) ان تسفر المفاوضات عن فقد اى من المزايا ، ايا كانت طبيعتها ، التى

تتمتع بها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

(ب) حرية وصول منتجات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى اسواق دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بلا قيود .

(ج) تحديد حجم المساعدات من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى دول افريقيا والكاريبى والباسفيك وفقا لمستوى يسمح بالوفاء باحتياجات التنمية الحقيقية لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

(د) بخلاف معاهدتي ياوندى وآروشا لا يجب ان تكون المزايا التى منحت لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك من قبل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية متبادلة ، مع مراعاة الفرق فى مستويات التنمية بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ودارت مناقشات مطولة فى اجتماعات لجنة التفاوض الدائمة فى بروكسل وفى المؤتمر الوزارى المشترك فى كنجستون فى يوليو ١٩٧٤ ، وفى بروكسل فى يناير ١٩٧٥ . وبالرغم من ان شروط الاتفاقية لم تكن على النحو الذى كانت ترجوه دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ، فقد كانت فى مجموعها تشكل تحسينا لمعاهدتي ياوندى وآروشا .

وقد صرح شريكات رامفال وزير خارجية غيانا - الذى كان قادرا ليس فقط على تمثيل بلاده وانما على تمثيل دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فى التفاوض بشأن التعاون التجارى بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك وبين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بان المفاوضات بصدد نظام التجارة الذى سينشأ بمقتضى المعاهدة انما هى مفاوضات متعثرة . ذلك ان الأمر يستلزم الاهتمام بمفاوضات النظام التجارى حتى نضمن ان تؤدي ترتيبات التعاون التجارى وفقا للاتفاقية الجديدة الى خلق حديث مرض للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ومن الانصاف ان تقول ان خصائص نظام التجارة تتفق كثيرا ومطامح الدول النامية كما انه يشكل اساسا لمزيد من التحسن . وقد حققت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك بمقتضى هذه الاتفاقية الحالية ما يلى :

(١) على عكس معاهدتي ياوندى وآروشا فان اتفاقية دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لا تنطوى على تبادل المزايا بين الدول المتقدمة والدول النامية باعتبار ذلك التزاما تعاقديا . وبالرغم من أن دول افريقيا والكاريبى والباسفيك قد وافقت على منح الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية والأوروبية معاملة تفضيلية لا تقل عن تلك المقدمة الى دول العالم الثالث ، فليس هناك التزام بمنح أوروبا المزيد من المعاملة التفضيلية وليس هناك بنوع خاص أى التزام بحصولها على شيء مقابل افضلية الدخول الى اسواق دول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

(ب) تحمى الشروط المتعلقة بالمنشآت والمدفوعات وحركة رأس المال ، المركز الاساسى للدول النامية من ان يخضع استرداد رأس المال

بالعملة الاجنبية للمركز الاقتصادي لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك
او الدول المعنية .

(ج) ادخلت الشروط الخاصة باستقرار عائدات التصدير ترتيبات جديدة
تبشر بالمساهمة في اقتصاد أكثر استقرار في المستقبل بالنسبة لبعض
دول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

(د) وافقت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية على وصول ٩٦٪ من
المنتجات الزراعية الصالحة للتصدير من دول افريقيا والكاريبى
والباسفيك . وفي الواقع ان نسبة الـ ٩٦٪ لا تشمل كافة منتجات
الآخري قد تكون لها اهميتها في صادرات بعض دول افريقيا والكاريبى
والباسفيك وبالرغم من هذا ، فلا بد ان ننظر الى المعاهدة باعتبارها
قد اتاحت امكانية الوصول الى أسواق المجموعة الاقتصادية (وان لم
يكن هذا بمثابة ضمان مباشر) . وحتى تتسنى مواءمة المنتجات التي
لا تدخل في نسبة الـ ٩٦٪ أعلنت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك
ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ما يلي :

« تعلن المجموعة الاقتصادية عن استعدادها لبدء دراسة طلبات دول
افريقيا والكاريبى والباسفيك على ان تخضع المنتجات الزراعية الآخري
لشروط خاصة سواء اكانت منتجات زراعية جديدة تتوافر امكانيات حفيقة
لتصديرها الى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ام منتجات متداولة
لا تشملها الشروط الحالية بقدر ما تحتل هذه الصادرات مركزا هاما في
صادرات واحدة او أكثر من دول افريقيا والكاريبى والباسفيك » .

وقد كان من الممكن ان تكون هذه الصيغة افضل لو انها استمدت من
المادة ١ من الاعلان الذي يعرض اغراض الاتفاقية واهدافها ويؤكد على
ضرورة زيادة صادرات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى دول المجموعة
الاقتصادية الاوروبية وبالرغم من ذلك فقد رفضت دول المجموعة الاقتصادية
المعنى الى هذا الحد ، ذلك لأنها ترى أنه من غير الواقعي استخدام لغة في
الاعلان تعنى الالتزام بشراء المنتجات الباقية ، اما الاعلان الحالي فهو تسوية
معقولة .»

ومن المحتمل ان يركز نقاد الاتفاقية على النقاط التالية :

(١) عدم استعداد المجموعة الاقتصادية الاوروبية لزيادة قائمة المنتجات
الزراعية المشترية وفقا للسياسة الزراعية المشتركة والمستعدة لتوفير
اجراءات خاصة لوصولها لدول المجموعة الاقتصادية ، الامر الذي

سيحرم بعض دول افريقيا والكاريبى والباسفيك من فرض التسويق
التي من حقها المشروع التطلع اليها .

(ب) استقرار مشروع ايرادات التصدير يعد محدودا من الناحية المادية
بالنسبة لقيمتها المباشرة لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك وذلك
نظرا لتجديد مجال الصادرات التي يشملها والمستويات الابتدائية
والحجم الشامل للاموال .

(ج) يكاد يكون كل ترتيب مفيد نصت عليه او اكدته الاتفاقية مغلفا
باستثناءات وصلاحيات فضلا عن اتباع اسلوب التهرب وترك الجزء
الاكبر من معالجة الامور لتصرف دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية
وبالرغم من القيود والمعوقات السالف ذكرها ، فان الاتفاقية قدمت
نموذجا للعلاقات الجديدة والمرضية . ويستمد هذا النموذج قوته الحقيقية
من مقدرته على التطور في مجالات مثل زيادة قائمة المنتجات الزراعية التي
تخضع لمعاملة خاصة وفقا لشروط السياسة الزراعية المشتركة ، وزيادة
قائمة المنتجات الواردة في مشروع الاستقرار ، واولا وقبل كل شيء زيادة
وحدة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك وتضامنها .

وفي ١٠ من فبراير ١٩٧٥ اجتمع وزراء دول افريقيا والكاريبى والباسفيك
في اكرلا لاستعراض المشروع النهائي للاتفاقية التي وافق عليها مكتب دول
افريقيا والكاريبى والباسفيك والمجموعة الاقتصادية الاوروبية في بروكسل .
وقد اعرب كولونيل اشيمبونج رئيس دولة غانا في خطابه الافتتاحي عن بعض
المخاوف والشعور بالقلق الذي لا ينتاب دول افريقيا والكاريبى والباسفيك
فحسب ، وانما اولئك الذين لم يكونوا طرفا في المفاوضات كذلك . كانت
ثمة مخاوف من ان تكون الفوارق بين المجموعات المختلفة «الشركاء المتحدون»
و «مجموعة ياوندي» و «المجموعة الافريقية» و «مجموعة الكومنولث»
في غير صالح المصلحة العليا للدول النامية . وكانت ثمة مخاوف من ان دول
المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، بمواردها المالية الهائلة ، ربما تحاول
ارهاب مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الضعيفة ماديا . كذلك
فان المخاوف من احتمال ان تصبح اللغتان الانجليزية والفرنسية حاجزا بين
الدول التي تتكلم الانجليزية والدول الناطقة بالفرنسية ومن ناحية اخرى
فقد أدركت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك احتياجاتها المشتركة
وامكانياتها المشتركة ، ومصيرها المشترك وعملت معا كفريق منظم تماما .

ان العمل الجماعي يعد اهم من مقدرة كل دولة على التفاوض بمفردها،
واصبح « النظام الاقتصادي الجديد » التعبير الذي طال الحديث عنه في

الأمم المتحدة ، أصبح الآن واقعا عمليا . و اقيمت علاقة اقتصادية جديدة بين دول أوروبا ودول افريقيا والكاريبى والباسفيك تستند الى الأمان والثقة المتبادلين .

ولا يتسع المجال في هذا الكتاب لتناول التاريخ الاستعماري لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك وشركائهم الجدد الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية غير اننى اعتقد ان من الملائم تماما ان اشير الى ان الوجود الأوروبي في افريقيا كان الدافع من ورائه دائما هو المصلحة التجارية .

وعلى النقيض من الآراء التى يعززها الكثيرون من المؤرخين والدارسين ، فان الأوروبيين لم يقدوا الى افريقيا لمجرد التبشير بالانجيل ، وانما جذبهم الذهب والنحاس والماس والعاج وغير ذلك من المعادن ، والحقيقة ان التجارة حينذاك كانت تجارة ذات اتجاه واحد . فالواقع انه لم يكن ثمة مقابل يحصل عليه الافريقى فى مقابل الذهب والنحاس والعاج وأحيانا كيانه الشخصى . وأخيرا فان الترتيبات الاقتصادية الجديدة بين أوروبا ودول افريقيا والكاريبى والباسفيك قد أصبحت ذات اتجاهين . وتعمل هذه الترتيبات على تمكين الطرفين من موازنة حساباتهم دون الاضطرار الى تليفيق حسابات مشكوك فيها للبنود المفقودة . وبطبيعة الحال يتعين على الدول النامية زيادة قدرتها الانتاجية حتى يتسنى لها الاستفادة من النظام الاقتصادى الجديد . وكان الكولونيل اشيمبونج يعبر عن شعور مماثل عندما صرح « بأن التاريخ الحديث للعالم النامى الذى تشكل فيه دول افريقيا والكاريبى والباسفيك جزءا حيويا ، يتميز بجهد متواصل من اجل استرداد روافع اقتصادنا الاساسية والحصول على نصيبنا العادل من ارباح الموارد العالمية » .

وانتهزت قبل التوقيع الرسمى على الاتفاقية فى لومى الفرصة للتحديث مع الرئيس كاوندا رئيس زامبيا حول آرائه بشأن الاتفاقية . فقال الرئيس : لو أن المرء اهتم فقط بالفوائد النسبية للدول الاعضاء ، فالحق أن نصيب زامبيا منها فى المدى القصير يعتبر اقلها ، بيد ان زامبيا لا تعد جزءا لا يتجزأ من دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فحسب بل من الدول النامية أيضا بمعناها الأشمل ويرى ان معاهدة لومى بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك والمجموعة الاقتصادية الأوروبية هى جزء حيوى من عملية تعويض التفاوت فى الاقتصاد العالمى بين الدول الصناعية والدول النامية فى العالم . وتعد

بعض شروط اتفاقية لومى بمثابة تحسين اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وكان الرئيس كاوندو وهو من المؤيدين لأهمية الإنسان في المجتمع ، يشعر بالارتياح بصفة خاصة ازاء الاتفاقية الجديدة من ان دول افريقيا والكاريبى والباسفيك كانت طوال المفاوضات تحمي مصالح مجموعة ال ٧٧ كما اقرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقد اصررت على عدم القيام بأى شيء من شأنه أن يفسر على أنه يلحق الضرر بمصالح الدول النامية الأخرى التى ليست طرفا في هذه الاتفاقية .

ويعتبر الرئيس كاوندو اتفاقية لومى بمثابة نقطة انطلاق للتجارة مستقبلا بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك . ويتعين على دول افريقيا والكاريبى والباسفيك عقب ابرام الاتفاقية الجديدة مع أوروبا ان تستخدم ما لديها من طاقة للنهوض بالتجارة فيما بينها .

وسألت الرئيس عما اذا كانت هناك اية ميزة في توقيع الاتفاقية اذا كانت زامبيا لن تستفيد فيما يبدو من المعاهدة . وكان رد الرئيس : « أن معدل الخسارة يقابله معدل الربح » وقد أكد على تضامن دول العالم الثالث . واذا صح أن دول افريقيا والكاريبى والباسفيك كمجموعة قد كسبت شيئا ، فان زامبيا ستستفيد من التعاون الاقتصادي الوثيق اما عن طريق منظمة الوحدة الافريقية . واما عن طريق افريقيا والكاريبى والباسفيك ذاتها .

ان اقلام الدارسين واقلاما أخرى تفوقنى بلاغة ستتناول في اسهاب سلبيات اتفاقية لومى ، غير أنني اود أن اقترح بالنسبة لكل من يرغب في تعهد هذه الدراسة على نحو أعمق ، أن يضع في اعتباره الرسالة التالية من الكولونيل اشيمبونج :

عندما تعيدون الى الالذهان الصعوبات التى واجهتموها وأسباب هذه الصعوبات ، فان هدفكم لن يصل الى حد تقييم أهمية ما لم تحققوه اذا ما قيس بتقدير مدى ما حققتموه بالنسبة لانهايار المصالح والمعتقدات التى كانت تعتبر حتى الآن امرا مقدسا الى أبعد حد . ومن ثم فقد تشعرون تماما بأن الشيء المهم لا يتمثل في انكم لم تحصلوا على جميع المنتجات الخاضعة للسياسة الزراعية المشتركة ، وانما في انكم قد تمكنتم من ارضاء أوروبا على مد عرضها المبدئى لشراء المنتجات ذات الحساسية مثل الأزهار، وقواعد السهام والأرز ، وقد كانت قد استبعدتها في المقام الأول . وربما تشعرون أيضا بأنه الى جانب الالتزام بمواصلة الحوار على اساس طرح كل قضية بمفردها بشأن المنتجات الباقية ذات الأهمية الفعلية او المحتملة ،

فان هذا يشكل اذعانا جوهريا لمبدئنا الاصلى الذى يتمثل فى حرية الحصول على هذه المنتجات ، الأمر الذى يخلق احساسا بالتفاؤل .

ووجه مستر رامفال وزير خارجية غيانا كلمة الى دول افريقيا والكاريبى والباسفيك حذرهما فيها من الشعور بالرضاء ازاء علاقاتها مع أوروبا، وقال يجب أن لا نخطيء النصر فى المعركة انها الحرب ، كما يجب أن لا تكسب الحرب لنفقد السلام فى آخر الأمر ، يتعين علينا ان لا نستند على ما احرزته المفاوضات من نجاحات ونفعل الحاجة الضرورية لواصله جهودنا فى الوحدة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يمكن من خلاله لعلاقتنا المتطورة مع المجموعة الأوروبية أن نجد متسعا ملائما .. وفى الوقت الذى تعد فيه نتائج المفاوضات فى كثير من الجوانب قضية فعالة تستوجب الشعور بالرضاء فانها ككل لا تشكل تحقيقا لتطلعات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ويكون من قبيل الزعم الخاطيء الاعتقاد بغير ذلك .

وقد اتضح من رسالة الوزير ان الوحدة اكثر من اى عمل آخر هى التى يسرت لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك التفاوض كمجموعة والتوصل الى قرار هام للغاية ، بتوقيع اتفاقية لومى . ان الوحدة لم تيسر لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك المعالجة الايجابية لأكثر المفاوضات استمرارا واهمية وفاعلية التى اجرتها دول العالم النامية مع الدول الصناعية الكبرى على الاطلاق فحسب وانما اعطتها اليد العليا فى المفاوضات مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وقد اشار مستر رامفال الى ذلك حين قال :

يرجع الفضل فى تحقيق هذه المنجزات الى حد كبير الى التضامن الذى ازداد قوة بعد ان كان ضعيفا ، وازداد دواما ووضوحا بعد ان كان غير محدد المعالم ذلك الى الدهشة التى انتابت شركاءنا فى المفاوضات فى الجانب الآخر : ومع كل شهر يمر فى المفاوضات . كانت ثمة اوقات ، فى واقع الامر ، بدأ فيها للجميع ان وحدة مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ال ٦٦ اقوى من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية التسع » .

واذا ما نحينا جانبا الكتاب والدارسين ، يصبح من المحتمل ان يجيء النقد الذى يوجه الى اتفاقية لومى من دول العالم الثالث التى لم تكن طرفا فى هذه المعاهدة ودول افريقيا وآسيا التى ظهرت الى حيز الوجود الفعلى فان من لانصاف ان نقول ان المتفاوضين فى اتفاقية لومى فى كلا الجانبين

كانوا على وعى مستمر بالالتزامات التى تعهدوا بها ازاء الدول النامية فى العالم التى تمثل على مائدة التفاوض . وكان مستر رامفال يعرب عن آراء كل من اشتركوا فى المفاوضات عندما قال :

« فيما يتعلق بالسعى الشامل للتوصل الى اتفاق جماعى بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد بصورة ايجابية، فاننا على اقتناع بأننا قد عملنا فى هذه المفاوضات على حماية المصالح الحيوية لدول العالم الثالث ، ونحن مصممون على تأكيد اننا عند تنفيذ الاتفاقية فاننا سنضع دائما فى اعتبارنا حقيقة ان علاقاتنا مع دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية لا تمثل سوى جانب من علاقاتنا مع بقية الجنس البشرى . سواء فى أوروبا او غيرها فانها ليست سوى جزء من العلاقات المعقدة الى ابعد حد بين الدول المتقدمة والدول النامية » .

وفى الفترة ما بين ٣ الى ٦ من يونيو عام ١٩٧٥ ، اجتمع مجلس وزراء دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فى جورج تاون فى غيانا . وقرر المجلس فى هذا الاجتماع عبور مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فى اتفاقية لومى الى عصر جديد تتعاون فيه دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فيما بينها على :

(ا) انشاء سجل تدون فيه الصادرات المتوفرة فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

(ب) اجراء ترتيبات تهدف الى تبادل المعلومات والاقتراحات وأساليب التنمية .

(ج) فتح قنوات لبث الأنباء ولتقديم الخدمات التى تقوم بها الوكالات المتروبولية الآن .

(د) تعزيز التعاون الاقتصادى بما فيه فى ذلك التجارة والتوسع فى النقل والبدء فى مشروعات صناعية مشتركة .

وناشد مسنر بورنهام رئيس وزراء غيانا الوفود بأن لا تستسلم لاغراء الربح السريع الامر الذى سيؤدى بها الى تقديم المصالح الوطنية على حساب الوحدة والتضامن على المدى البعيد ويرى رئيس الوزراء انه من الطبيعى للدول الاعضاء فى افريقيا والكاريبى والباسيفيك ان تقدم مصلحتها الوطنية الخاصة ، ويعد هذا امرا طبيعيا نظرا لتباين اقتصاديات هذه الدول واختلاف مستويات التقدم . وبالرغم من هذه العقبة ، فانه

ناشد الدول الاعضاء بأن لا تغفل أهدافها الوطنية في الوقت الذي يتعين عليها فيه مواصلة الإبقاء على الوحدة معا ، مضحية أحيانا بالفائدة السريعة الخاصة في سبيل فائدة بعيدة المدى تعود بالنفع على المجموعة بأسرها .

ويتمثل أهم ما أنجزه اجتماع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك في جورج تاون في اقرار اتفاقية جورج تاون التي تؤكد على تنظيم المجموعة وادخال الدول الـ ٦٦ النامية في عصر جديد من التعاون الاقتصادي . وقد وافقت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك على اتخاذ خطوات عاجلة لتشجيع التعاون الاقتصادي وغيره من مجالات التعاون بين الدول الاعضاء بقدر المستطاع . كما وافقت على تشكيل عدد من مجموعات العمل للإشراف على الدراسات في مجالات التجارة والصناعة والنقل والمواصلات وتعبئة القوى البشرية المدربة .

كذلك سعى المؤتمر الى ازالة مخاوف الدول النامية الاخرى بشأن ما قد تنطوي عليه اتفاقية لومي من أسباب الخلاف والنزاع اذا ما طبقت على مجموعة واحدة وهي الدول النامية وحدها . وتعهدت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بالعمل معا مع الدول النامية الاخرى من خلال المنظمات الدولية على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وأعرب مجلس الوزراء عن قلقه ازاء الاستشارة من جانب المجموعة الاقتصادية الأوروبية عند صياغة التنظيمات المتعلقة بتنفيذ البروتوكولات وفقا للفصل الذي يتناول اتفاقيات التجارة العامة . ومضى في صياغة تنظيمات ، للتطبيق المؤقت ، تتعلق بلحم البقر ولحم العجول والسكر دون معرفة مسبقة أو استشارة دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . وليس سرا ان المجموعة الاقتصادية كانت قد وضعت مشروع تنظيمات ، لعرضها على مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية : فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الشاملة ، وقواعد الاصل والمنتجات الزراعية المشتركة، والفحم والحديد والصلب دون أن تطلع أو تستشير دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . وأعربت عن أسفها لبدء المعاهدة بمذكرة سيئة للغاية .

وعندما حققت في هذه المعلومات مع أحد كبار المسؤولين بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية ابلغنى ان قواعد البروتوكول لا تسمح بأية استشارة بشأن مشروع التنظيمات قبل موافقة الدول الاعضاء ثم اوضح بعد ذلك أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية كانت ترغب في تفادى تأجيل هذه التنظيمات نظرا لضيق الوقت .

وأعرب المجلس عن ملاحظة أن أربع دول من الدول المنتجة للحوم البقر وهى بتسوانا وكينيا ومدغشقر وسوازيلاند ، لديها فائض مسن امدادات لحم البقر ، وانها تجد صعوبة فى توصيلها الى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ونظرا للقيود والمبالغ المفروضة من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد تدهورت صناعة لحم البقر والعجول فى بعض دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى درجة انه فى بعض هذه الدول تقوم الصناعة على أساس ٢٥٪ بينما تخسر تلك الدول التى لا تزال تصدر لأسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية آلاف الدولارات شهريا .

الفصل الرابع عشر

الشروط الهامة التى تضمنتها اتفاقية لومى

التعاون التجارى :

تقوم دول افريقيا والكاريبى والباسفيك بشراء السلع الراسمالية والاستهلاكية من أوروبا . وقد قررت هذه الدول فى محاولة لموازنة حسابات ميزان مدفوعاتهما ، تشجيع الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية على شراء المواد الخام من دول افريقيا والكاريبى والباسفيك . ولا يحزميثاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية عضوية الدول التى لم تحقق بعد تقدما اقتصاديا مماثلا لما حققته الدول الصناعية فى أوروبا . ومن ثم فإن دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ليست أهلا للعضوية . وبالرغم من ذلك ، فإنه يمكن قبولها باعتبارها أعضاء مساعدة ولقد قبلت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك العضوية المساعدة فى المجموعة الاقتصادية . واتفق الطرفان على تدعيم التجارة فيما بينهما : مع وضع مستويات التقدم الخاصة بكل منهما فى الاعتبار . ويتعين على المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوجه خاص فتح أبوابها حتى يتسنى لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك بيع منتجاتها فى سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية . واتفق الطرفان كذلك على أن هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكن من خلاله لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك زيادة معدل نموها الاقتصادى .

كذلك تم الاتفاق على توريد بعض منتجات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدون رسوم جمركية ورسوم مالية وضرائب والرسوم الأخرى المشابهة . وقد أعلنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن المنتجات المستوردة من دول افريقيا والكاريبى والباسفيك لن تعامل معاملة أفضل من تلك التى تعامل بها منتجات الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية نظرا لأن ذلك سيكون من قبيل التمييز الذاتى ، ومن أهمية يمكن أن نذكر أن قائمة السلع التى تستوردها المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتى لا تخضع للرسوم تعد أساسا منتجات زراعية لا يمكن الحصول عليها مباشرة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أو اية مصادر تقليدية أخرى .

وقد اتفقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على عدم تطبيق أية قيود أو إجراءات خاصة بالكم على وارداتها من منتجات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك تكون ذات تأثير مماثل غير تلك التى تطبقها الدول الاعضاء فيما بينها . وتدرك الاطراف أنه ليست لها أية سيطرة على الاوضاع الاقتصادية الخاصة بها ، وبالتالي اذا طرأ أى خلل خطر على قطاع من اقتصاد الدولة المتعاقدة أو ما برزت صعوبات أدت الى تدهور الوضع الاقتصادى ، فربما اتخذت الدولة أو الدول المتعاقدة الاجراءات الوقائية اللازمة ، غير أن هذه الاجراءات لن تتعدى حدود ما هو ضرورى للغاية لعلاج الصعوبات الناجمة .

ومن المؤلف فى الوقت الراهن بالنسبة لأغلبية الاتفاقيات التجارية أن تتضمن فقرة خاصة بالمعاملة التفضيلية . وليست الاتفاقية التى أبرمت بين دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمثل استثناء . فقد شكلت عبارة المعاملة التفضيلية صعوبات كبيرة لم يبت فى شأنها حتى اللحظة الأخيرة . فقد كانت المشكلة أساسا خاصة باقتراح المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأن تطبق المعاملة التفضيلية على صادرات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك بمعناها العريض . وكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ترى تطبيق المعاملة التفضيلية ليس على الواردات والصادرات معا ، وإنما على الصادرات فى حد ذاتها بمعنى التشكل هذه المعاملة نظاما لامتدادها بالمواد الخام .

وكانت دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك على استعداد لمنح المعاملة التفضيلية بالنسبة للمادة 1 من اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية : التى تقصر المعاملة التفضيلية على رسوم الواردات والصادرات والاجراءات الادارية فى هذا الصدد . وكانت المعاملة نفسها ستشمل رعايا دول المجموعة من العاملين فى مجال الاقتصاد والمؤسسات والشركات ، وأن تتولى دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك ضمان قيام الاجهزة العامة التابعة لها بالمثل .

ومن اليسير تفهم السبب فى رغبة المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى أن تقدم دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك والمعاملة التفضيلية لها بالنسبة للواردات والصادرات معا وكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تهتم بالصادرات المعدنية لدول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك على سبيل المثال فان نحاس زامبيا يعتبر من نوعية جيدة للغاية وبناء عليه فان مجموعة دول السوق الأوروبية ترغب فى الحصول على نصيب وافر من صادرات المعادن

في افريقيا . ويبدو ذلك نشاطا تجاريا من جانب واحد ، ذلك انه عندما طالبت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بمعاملة مماثلة امتنعت الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية عن منحها هذه المعاملة بحجة أن قوانينها الداخلية لا تسمح لها ببيع سلع معينة وتقديم خدمات معينة لأسباب استراتيجية ، كذلك أعلنت انها تدير اقتصاديات حرة وبالتالي فهي ليست في مركز يسمح لها باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تقوم أجهزتها العامة ورعاياها والعاملون في المجال الاقتصادي بتوفير المعاملة التفضيلية لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . ومن العسير للغاية بالنسبة للدول النامية تقديم معاملة تفضيلية غير مشروطة للدول الصناعية بمعنى انه اذا ما رغب طرف ثالث في تشييد خط سكة حديدية بين دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وكان على استعداد لتقديم فرض بدون فوائد ، حينئذ لا يمكن لاية دولة أو الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الدول التي ترغب في الحصول على هذا العقد الاعتماد على المعاملة التفضيلية فحسب . انما يتعين على الدولة أو الدول الاعضاء تلبية الشروط نفسها ، أي توفير عملية التمويل بدون فوائد وأي شيء غير ذلك من شأنه أن يترجم على انه استغلال سافر للدول النامية .

وترغب المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الحصول على تأكيد خاص على المعاملة التفضيلية لا بالنسبة لما ورد في المادة الاولى من اتفاقية التجارة والتعريفات ، وانما للمادة الثالثة عشرة ايضا التي تحدد القيود . وتعد الصيغة الحالية الواردة في الاتفاقية بمثابة حل وسط توصل اليه الطرفان ولم تشر هذه الصيغة الى اتفاقية التجارة والتعريفات التي تتمثل ببساطة في تعهد دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بعدم التمييز في المعاملة بين الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ولا تشكل هذه الصيغة ضمانا مؤكدا للصادرات التي تصل الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وثمة فقرة اعتراضية أخرى في الاتفاقيات تتعلق بنقل المعلومات المتعلقة بالمقترحات الخاصة بالميزانية لاية دول متعاقدة . وعلى سبيل المثال عندما ترغب دولة مثل جاميكا في فرض رسوم جمركية على المكرونة ، فانه يتعين عليها : قبل اتخاذ مثل هذا القرار ، ابلاغ ايطاليا وانتظار ردها . . . ويصرف النظر عن حقيقة ان مثل هذا الاجراء من شأنه خلق الكثير من المشكلات الادارية فربما يصل الامر كذلك الى تسرب مشروع الميزانية الى طرف خارجي قبل أن تتاح الفرصة للبرلمانات الوطنية للنظر

فيه . وليست هناك ضمانات تحول دون وقوع هذه المشاريع في أيدي بعض المديرين عادمي الضمير ممن يرغبون في الاستفادة على حساب دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك .

وسلمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأنه لا بد من أن تكون هناك شروط للاستشارة في مجال التعاون التجاري . وعلنت أنه طوال فترة بقاء المعاهدة ، فإنه يتعين على دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك والمجموعة الاقتصادية الأوروبية اقرار اعلان مشترك بشأن عرض وجهات نظرها بالنسبة لاتفاقية التجارة والتعريفات . وأصرت دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك على أن يقتصر أي التزام للتشاور مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على تنفيذ شروط الاتفاقية وأن لا يشمل ذلك مجال التجارة الدولية بأسرها . واستنادا الى النباين بين الدول في التقدم الاقتصادي ، فإن مصالحها ستكون عرضة للتباين أيضا ، ومن ثم فإنه يتعين على كل طرف حماية مصالحه الخاصة .

وتكمن قوة الاتفاقية الحالية حقيقة أن دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك ناضلت من أجل حماية مصالح الدول النامية الأخرى التي ليست طرفا في المعاهدة - لقد رفضت هذه الدول قبول جهاز استشاري خشية احتمال اضعاف تضامن العالم الثالث في المحافل الدولية .

وأقرت الاتفاقية أو غالبية المديرين الاقتصاديين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غير الملام بالمواد الخام التي تنتجها دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك وبناء على ذلك وافقت على قيام الأطراف المتعاقدة بتعهد النشاط التجاري وتدعيمه ويشتمل هذا النشاط على :

١ - تحسين هياكل ، ووسائل تنظيم الإدارات أو المؤسسات التي تسهم في تنمية التجارة الخارجية لدول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك أو انشاء مثل هذه المنظمات والإدارات والمؤسسات .

٢ - توفير التدريب الأساسي أو التدريبي المهني الحديث للعاملين في ميدان تشجيع التجارة .

٣ - اشتراك دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك في الأسواق والمعارض الدولية المتخصصة وتنظيم المسابقات التجارية .

٤ - تحسين التعاون بين مديري الاقتصاد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، واقامة روابط لتشجيع مثل هذا التعاون .

٥ - اجراء البحوث الخاصة بالسوق والدراسات التسويقية والاستفادة منها .

٦ - ادخال المعلومات التجارية بمختلف صورها ونشرها داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بهدف تنمية التجارة .

ومن الانصاف ان نقول ان الدول الافل تقدما في دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك هي التي قد تحقق أقصى قدر من الفائدة من ارتباطها بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تود الاحتفاظ بشركائها التقليديين في التجارة . وهي على استعداد لشراء المواد الخام فحسب من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك التي تعجز مصادرها التقليدية عن تزويدها بها .

ومن المعتقد بوجه عام ان دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك التابعة للكومنولث قد استفادت من سوق المملكة المتحدة أكثر مما ستستفيد من مجموعة دول السوق الأوروبية الموسعة . ان سوق المملكة المتحدة ، بالرغم من انه محدود : قد استوعب كافة السلع الواردة من دول الكومنولث بدون أية رسوم جمركية او غيرها وسيكون من المتعذر استغلال السوق الكبير في مواجهة الحواجز التي اقيمت لحماية هذه السوق كذلك من العسر ان نرى كيف يمكن لدولة مثل بتسوانا الاستفادة من مجموعة دول السوق الأوروبية الموسعة في الوقت الذي لا يسمح لها ببيع جميع ما تنتجه من لحم البقر الى هذه المجموعة . وعند تحديد اسعار السلع الواردة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تود مجموعة دول السوق الأوروبية اغفال تكاليف الانتاج الى حد ما لسلع معينة اذ تود على سبيل المثال مساواة سعر سكر القصب بسعر سكر البنجر . وبالرغم من اختلاف تكاليف الانتاج في أحدها عن الآخر ، فان تكاليف انتاج سكر القصب أكبر من تكاليف انتاج سكر البنجر .

وتخضع المنتجات شبه المصنعة والتامة الصنع الواردة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك لتعريف جمركية كبيرة لدرجة انه يمكن

تصنيفها كسلع محظورة . ومع المعدل من التعريفة الجمركية التي تحول دون وصول هذه السلع ، يصبح ما يسمى بالتعاون التجاري بين دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ومجموعة دول السوق الاوروبية مجرد ممارسة اكااديمية فهي من ناحية تدعو دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الى اكتساب خبرد فنية كافية حتى يتسنى لها التقدم من مرحلة منتجين للمواد الخام فقط الى مرحلة تصنيع مواردها الخام الى سلع شبيهة بمصنعة وتامة الصنع ، ومن ناحية أخرى فانها على غير استعداد للاعتراف بالسلع شبه المصنعة والتامة الصنع الواردة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك في سوقها الموسعة .

التعاون المالى والفنى :

اما عن التعاون المالى والفنى فان الاتفاقية تنص على أن الهدف من التعاون الاقتصادى المالى والفنى هو تصحيح الخلل فى هيكل العديد من قطاعات الاقتصاد فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . ويتصل هذا بتنفيذ المشروعات والبرامج التى تسهم جوهريا فى التطور الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول . ومن شأن هذا التعاون تكميل الجهود التى تبذلها دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . بمعنى انه يتعين على هذه الدول بذل الجهود لتحسين اوضاعها الاقتصادية .

وترغب مجموعة دول السوق الاوروبية فى أن تتأكد من أن الاموال التى ستدفعها ستنفق على المشروعات التى تعود بالفائدة على قطاع كبير من الشعب ولتحقيق هذا الهدف نصت الاتفاقية على أن المؤسسات المتخصصة المعنية فى كل من المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ستستعرض مرة ما تم انجازه مرة على الاوّل فى السنة مجال التعاون المالى والفنى . كما انها ستقوم بعملية حصر ، على أساس المعلومات التى تتوفر لكلا الطرفين وتعهّد مجموعة دول المجموعة الاقتصادية بتزويد دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بتقديم تقرير سنوى عن ادارة المساعدات المالية والفنية التى تقدمها المجموعة الاقتصادية . وسيوضح التقرير بصفة خاصة ، الموقف ازاء التزام والتطبيق واستخدام المساعدات ، والدول التى استفادت من جراء ذلك . كما تعهدت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك باطلاع المجموعة الاقتصادية الاوروبية بأية تعليقات او مقترحات بشأن المشكلات التى تتعلق بتطبيق التعاون الاقتصادى والمالى والفنى فى كل دولة . وبعد تبادل الآراء ووجهات

النظر بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول أفريقيا والكاربي والباسيفيك يشترك الطرفان في صياغة القرارات الخاصة بالاجراءات التي يجب اتخاذها حتى يتسنى ضمان تحقيق اهداف هذا التعاون .

وسوف يتم تمويل هذا التعاون عن طريق صندوق التنمية الاوروبى وبنك الاستثمار الاوروبى . وسيكون تمويل صندوق التنمية الاوروبى فى صورة منح قروض خاصة او راسمال مخاطر به . اما البنك فسيقدم قروضا بمعدل امتيازى للفائدة كون هذا المعدل الذى يفرضه البنك عند توقيع عقد كل قرض . وسينخفض هذا المعدل على وجه العموم بمقدار ٣٪ عن طريق الدعم المقدم بمعدل فائدة معينة ، فيما عدا القروض التى تمنح بهدف الاستثمار فى قطاع البترول او قطاع التعدين ، ما لم تكن هذه القطاعات فى احدى الدول الاقل تقدما من غيرها . وتصل مساعدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى ٣٣٩٠ مليون وحدة حسابية وتشمل المبالغ التالية :

١ - ٣٠٠٠ مليون وحدة حسابية من صندوق التنمية الاوروبى مخصصة كالاتى :

(ا) من أجل الأغراض التى وردت فى المادة ١ بشأن التعاون المالى والفنى .

٢٦٢٥ مليون وحدة حسابية مقسمة الى :

— ٢١٠٠ مليون وحدة حسابية على هيئة منح .

— ٤٣٠ مليون وحدة حسابية على هيئة قروض خاصة .

— ٩٥ مليون وحدة حسابية على هيئة راسمال مخاطر به .

(ب) ٣٧٥ مليون وحدة حسابية خصصت من اجل استقرار عائدات التصدير .

٢ - ومن أجل اغراض التعاون المالى والفنى الذى اقرته المادة ١ ، تم تخصيص ٣٩٠ مليون وحدة حسابية على هيئة قروض من البنك . وستقر المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالاشتراك مع دول افريقيا والكاربي والباسيفيك المعنية . وبمعنى آخر انه سيتم تطبيق مبدأ القدرة على الدفع . كذلك فانها ستأخذ طبيعة المشروع وما ينطوى عليه من ربح واثره الاقتصادى والاجتماعى فى الاعتبار . وعلى سبيل المثال فان مشروعات راس المال المربحة فى قطاعات الصناعة

والسياحة والتعدين سيتم تمويلها عن طريق قروض من البنك وراس المال المخاطر به ، وستستخدم الاموال الواردة من البنك والصندوق في تمويل المشروعات والبرامج التالية :

- ١ - مشروعات تحسين هيكل الانتاج الزراعى .
- ٢ - مشروعات راسمالية في مجالات التنمية الريفية والتصنيع والطاقة والتعدين والسياحة والمقومات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ - مشروعات الاعلام الصناعى والتهوض بالصناعة .
- ٤ - مشروعات التسويق وتشجيع المبيعات .
- ٥ - مشروعات خاصة لمساعدة الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة .
- ٦ - المشروعات المحلية الصغيرة لتطوير زراعة الاعشاب ولا سيما فى المناطق الريفية .

وبما أنه من المفروض أن تكمل مساعدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية جهود دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، فان التعاون المالى والفنى لن يشمل نفقات الادارة والصيانة والتشغيل وانما سىغطى التكاليف المحلية وتكاليف التوريد المتعلقة بالمشروعات والبرامج التى تنفذها المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى اى من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وتدرك المجموعة الاقتصادية الأوروبية ان دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك قد وصلت الى مستويات متباينة من التقدم الاقتصادى ، ومن ثم يستلزم الامر تقديم أنواع مختلفة من المساعدات فعند تطبيق التعاون الفنى والمالى فان الدول المتخلفة ستعامل معاملة تفضيلية حتى يتسنى التقليل من العقبات الخاصة التى تعرقل نموها وتحول دون حصولها على الاستفادة التامة من الفرص التى يحققها التعاون الفنى والمالى . وعند دخول الاتفاقية الى حيز التنفيذ ، فان الدول التالية هى بتسوانا ، بروندي وجمهورية افريقيا الوسطى وموريتانيا والنيجر ورواندا والصومال ، والسودان وسوازيلاند وتنزانيا وتوجو وجزر تونجا وفولتا العليا وجزر ساموا الغربية تكون مؤهلة للحصول على معاملة تفضيلية كذلك فان اية دولة لم يرد ذكرها فى هذه القائمة يمكن ان تعامل معاملة تفضيلية اذا لزم الامر ، لو تعرض وضعها الاقتصادى لتغير جذرى ، كما ان من المحتمل استبعاد اية دولة من القائمة اذا ما تحسن وضعها الاقتصادى بالدرجة التى تعتبر فيها المعاملة التفضيلية غير مسموح بها .

ونستطيع ان نقول بوجه عام ان كافة دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تستحق التعاون المالى والفنى . وتقدم المساعدات الى :

(ا) الهيئات الاقليمية التى تنتمى اليها دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك والتى تفوضها هذه الدول .

(ب) الهيئات المشتركة التى شكلتها دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك لتحقيق اهداف خاصة معينة .

(ج) السلطات المحلية والوكالات العامة او شبه العامة لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، ولا سيما بنوك التنمية التابعة لها .

(د) الهيئات الخاصة التى تعمل فى الدول والمسئولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول .

(هـ) المؤسسات التى تمارس نشاطها وفقا لاساليب ادارة الاعمال الصناعية والتى شكلت من شركات او مؤسسات احدى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

(و) جماعات المنتجين من رعايا دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك او الهيئات المماثلة ، وعندما لا توجد مثل هذه الجماعات او الهيئات ، يمتد هذا التعاون الى المنتجين انفسهم .

(ز) لأغراض التدريب والدراسة والمدرين .

وفى حالة دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك التى لديها خطط تنمية فان مساعدات المجموعة الاقتصادية الاوروبية ستتضمن هذه الخطط حتى تتمشى المشروعات التى يتم الاضطلاع بها عن طريق المساعدات المالية من جانب المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع الاهداف والاولويات التى وضعتها هذه الدول ، ونظرا لأن خطط التنمية فى الدول النامية تتأثر بالاحوال المالية والاقتصادية فى الدول الصناعية ، فان المجموعة الاقتصادية الاوروبية وافقت على مرونة مساعداتها حتى تتلاءم مع التغيرات التقدمية والاقتصادية فى كل من الدول الصناعية والنامية ولن تقوم المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتمويل المشروعات فى اية دولة او دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، ما لم تكن على اقتناع من ان هذه المشروعات او البرامج تنبع من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . ولا بد من أن يكون ثمة تقييم سليم للمشروع لضمان ان النتائج المتوقعة فى أى مشروع تكون التعبير العملى لعدد من أهداف التنمية الخاصة لدولة او لدول معينة

ومن شأن هذا التقييم ضمان أن المشروعات التي وقع الاختيار عليها تشكل بقدر الامكان اكثر الوسائل ايجابية وفائدة لتحقيق اهدافها ، وبناء عليه تشترك المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك واية دول أخرى مستفيدة في تنفيذ هذه المشروعات .

وتود دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ان تقوم مؤسسات وطنية بتنفيذ غالبية المشروعات التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية في دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . من ثم فانها تكون في مركز من يضطاد عصفورين بحجر واحد ، ذلك لأنها ستخلق عمالة داخل الدولة او الدول المعنية الى جانب الحصول على عملة اجنبية قد تستخدم فيما بعد في سداد القرض المستخدم في تمويل المشروع . وعندما تكون مؤسسة وطنية قد انفقت على المشروع بالعملة المحلية فانها ستسترد ما انفقته بالعملة المحلية ايضا بينما ستقوم المؤسسة غير الوطنية او التي لا تتخذ مقرا لها في الدولة المعنية من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بتحويل جميع ارباحها الى دول ما وراء البحار ، دون دفع ضريبة الدخل في بعض الاحيان . وتستند غالبية المعاهدات الخاصة بالضريبة المزدوجة التي ابرمت طوال الاعوام الخمسة الماضية الى مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي ينص على ان اى شخص او مؤسسة او شركة او فرد يقيم في دولة متعاقدة لا يخضع للضريبة في الدول الاخرى المتعاقدة لفترة لا تزيد على ستة اشهر . وكثيرا ما ترتب المؤسسات الأجنبية أمورها بطريقة تسمح باتمام أعمالها خلال ستة أشهر وبما أنها لا تمتلك مقرا دائما كما نص عليه مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فانها تنهرب بمهارة من دفع الضرائب .

وترغب المجموعة الاقتصادية الأوروبية من ناحية أخرى ، في مساهمة المؤسسات التابعة للدول الاعضاء في مشروعات دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك التي تحول عن طريق الصندوق او البنك . ولهذا السبب نجد هناك تعارضا في المصالح . وقد تم الاتفاق لتسوية هذه المشكلة على انه في العمليات العامة التي تمويلها عقود المجموعة الاقتصادية الأوروبية بطرح المشروع لعطاء مفتوح وتطرح العطاءات بشروط متكافئة لجميع الاشخاص القانونيين والعاديين في الدول الاعضاء ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك على ان تلتزم المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بالقيام بالاجراءات التالية :

١ - ضمان عملية نشر العطاء مقدما بوقت معقول في الصحف الرسمية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والصحف الرسمية لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

٢ - تفادى اية تفرقة او مواصفات فنية قد تقف في سبيل اشتراك الأشخاص العاديين والقانونيين للدول الأعضاء ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك على قدم المساواة .

٣ - التشجيع بقدر الامكان ، ولا سيما عند القيام باعمال كبرى ذات طبيعة فنية خاصة ، على التعاون بين المؤسسات للدول الاعضاء ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وذلك على سبيل المثال عن طريق الاختبار المسبق وتشكيل المجموعات .

وبالرغم من ذلك فان المجموعة الاقتصادية ادركت حقيقة انه قد تكون هناك حالات لن تستفيد شركات الدول الاعضاء اقتصاديا من الاشتراك في العطاء ذلك ان هناك حالات لن يستفيد من العمل فيها ، سوى الشركات الاقليمية في دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الامر الذى يرجع الى حجمها . وفي هذه الحالات الاستثنائية تم الاتفاق على القيام باجراء عاجل لطرح العطاء ، مع تحديد فترة زمنية قصيرة لتقديمه . ويقتصر هذا الاجراء العاجل على عطاءات لا تصل قيمتها الى ٢ مليون وحدة حسابية . وتستخدم في عقود العمل فقط وفي أى من الاحوال لا بد من ان يتفق العطاء مع القواعد المتبعة في الدولة المعنية من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وقد اعلنت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك انها لا تهتم فقط بانشاء الصناعات وانما تهتم كذلك بتوفير عمالة لرعاياها اثناء سير العمل في المشروع المحدد . وعلى ضوء هذا تم الاتفاق على انه عندما يتساوى عطاءان بالنسبة للمواصفات والسعر قبل كل شيء ، فان الافضلية تكون للعطاء الذى يسمح بزيادة اليد العاملة لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وتتشابه اجراءات العطاء كثيرا مع اجراءات البنك الدولى . فهى تتم على نحو تمنح فيه العقود بصفة مستمرة للشركات التى تبرم عقودا صناعية . وبالرغم من ان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول افريقيا والكاريبى

والباسيفيك ستطالب من الناحية النظرية باتخاذ اجراءات التنفيذ اللازمة لضمان تكافؤ شروط الاشتراك في اجراءات العطاء للفوز بالعقود ، فان المجموعة الاقتصادية الاوروبية نظرا لانها الدول المانحة ، ستضمن سيطرة وجهة نظرها على من سيتمنح العقد .

ومع ذلك فان غالبية دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ليست لديها الخبرة الفنية ، ومن ثم فان معظم التقديرات لعقود دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك سيتولاها وكلاء تعينهم المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وهم يحصلون دائما على فوائد ثابتة من مختلف الشركات التى تتخذ مقرها في الدول الاعضاء .

وقد احتكرت شركات اجنبية معينة الحصول على العقود الحكومية في بعض الدول الافريقية ذلك لأنها قامت بتثبيت رجالها في الادارات الحكومية التى تقع على عاتقها مسئولية تقييم العقود التى تطرح في العطاء المفتوح ومن ثم فانها تستطيع الاطلاع على السعر المقدر وبالتالي يصبح من الممكن تماما بالنسبة لهم تقديم الحسابات التى تتفق تماما والسعر المقدر للعقد.

وتعتبر اتفاقية التعاون الفنى والمالى المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك مشابهة تماما لاتفاقية ياوندى فقد استغلت بعض الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية اتفاقية ياوندى ، وكانت فرنسا هى المتهم الرئيسى ، حيث كان الرعايا الفرنسيون يقومون بامتلاك ما يسمى بالمزارع الوطنية في المستعمرات الفرنسية السابقة والسيطرة عليها . وعندما عرضت المجموعة الاقتصادية الاوروبية المساعدات المالية لمستعمراتها الفرنسية لتطوير الفلاحة بالطرق الصناعية ، عرقت الأموال طريقها الى جيوب الوكلاء الفرنسيين الذين يعملون في المستعمرات الفرنسية السابقة . وكانت هذه المساعدات بمثابة مساعدات مباشرة تصل بطريقة ما الى الاقتصاد الفرنسى وتأمل في ان لا تتكرر هذه الاخطاء مرة اخرى .

المدفوعات الجارية وحركة رأس المال :

أعلنت المجموعة الاقتصادية الاوروبية انه يتعين على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك التعهد بالقيام بالآتى حتى يتسنى للمجموعة حماية استثماراتها في تلك الدول :

١ - عدم التفرقة بين رعايا او شركات او مؤسسات الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية فيما يتصل بالترتيبات التى قد تطبق فيما يتعلق بالمنشآت وتوفير الخدمات .

٢ - في حالة ما اذا منحت دولة او اكثر من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك رعايا او شركات دولة ثالثة معاملة تفضيلية بالنسبة للمنشآت او توفير الخدمات فان لا بد من منح معاملة مماثلة للدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

٣ - بالنسبة لحركة راس المال المتصلة بالاستثمارات والمدفوعات الجارية يتعين على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الامتناع عن القيام بأى اجراء في مجال العملة الاجنبية الامر الذى ينطوى على تمييز في غير صالح الشركات او المؤسسات التابعة للدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

٤ - منح رعايا وشركات او مؤسسات الدول الاعضاء معاملة مساوية على الأقل للمعاملة التى تعامل بها الدولة الثالثة .

٥ - توفير العملات لشركات او مؤسسات المجموعة الاقتصادية الاوروبية اللازمة لدفع الفائدة والعمولة واستهلاك القروض ومساعدات راس المال التى تمنح لتنفيذ اجراءات المساعدات فى اراضيها .

٦ - توفير العملة اللازمة لبنك الاستثمار الاوروبى حتى يتسنى له تحويل جميع المبالغ التى يتسلمها بالعملة الوطنية ، والتى تمثل الدخل الصافى ، وعائد المعاملات التجارية التى تشمل مساهمة المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

ومن الناحية العملية فان دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ستجد انه من المتعذر عليها الالتزام بالشروط التى تفرضها المجموعة الاقتصادية الاوروبية وكما ورد من قبل فى الجزء الخاص بتشجيع التجارة ، فانه يتعين على الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان تواجهه بنفس الشروط الممنوحة للدول غير الاعضاء اذا ما رغبت فى الحصول على معاملة تفضيلية . وتطالب المجموعة الاقتصادية الاوروبية دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بمنح رعاياها وشركاتها او مؤسساتها معاملة مساوية على الاقل للمعاملة التى تعامل بها دولة ثالثة تعامل معاملة تفضيلية . وتحتاج هذه الفترة الى توازن سليم . ضمن العدل والانصاف ان تكون الالتزامات على كلا الطرفين المتعاقدين وليس على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وحدها . بمعنى انه لا بد من ان تكون الترتيبات متبادلة .

ان الرغبة في الوفاء بالالتزامات التعاقدية موجودة ، الا أن دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك قد لا تكون لديها الوسائل في وقت معين لتسديد ديونها . ولا بد من أن تكون ثمة استثناءات لأسباب ترجع الى اضطرابات اقتصادية خطيرة أو مشكلات في ميزان المدفوعات . كذلك لابد من الأخذ في الاعتبار بأن دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك قد شرعت في العديد من برامج التنمية بهدف تحسين مستوى معيشة جماهير شعوبها . وحتى يتسنى لها احتواء مشكلات السيولة النقدية فانه ينبغي أن تقضى اللوائح الخاصة بان ترد المؤسسات الأجنبية التي تعمل في دولها الى الدولة بعضا من الأرباح التي حققتها بالعملة الأجنبية ، وتعد غانا مثالا واضحا على ذلك ونرى المجموعة الاقتصادية الأوروبية انه يجب السماح لمثل هذه الشركات بإعادة جميع أرباحها الصافية الى وطنها .

عائدات تصدير السلع :

وافقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على ابتكار نظام من شأنه معالجة الآثار الضارة المترتبة على عدم استقرار عائدات تصدير السلع لدول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك . والمفروض أن يضمن هذا النظام النمو المتواصل لاقتصاديات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك . ويتمثل المفزى الرئيسى للنظام في استقرار عائدات سلع معينة تصدرها دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تعتمد اقتصادياتها عليها والتي تتأثر نتيجة لتقلبات السعر أو الكمية أو كليها .

وقد اتفق الطرفان على أن عائدات التصدير التي ستخضع لنظام الاستقرار ستطبق على عائدات صادرات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من سلع متفق عليها . والهدف من هذا الاجراء هو تحسين فرص العمالة في دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وشروط التبادل التجارى بين دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك المعنية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وستولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية اهتماما خاصا للدول الأقل تقدما من غيرها والدول غير الساحلية والدول الجزرية من بين دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وفيما يلي المنتجات التي تدخل ضمن السلع التصديرية ذات العائد :

(أ) منتجات الفول السوداني :

- الفول السوداني المقشور وغير المقشور .
- زيت الفول السوداني .
- زيت كسب الفول السوداني .

(ب) منتجات الكاكاو :

- حبوب الكاكاو
- عجينة الكاكاو .
- زبدة الكاكاو

(ج) منتجات البن :

- البن النىء أو البن المحمص .
- خلاصة البن .

(د) منتجات القطن :

- القطن الخام .
- غزل القطن .
- نفاية القطن .
- القطن المشط والمغزول .

(هـ) منتجات جوز الهند :

- جوز الهند .
- لب جوز الهند المجفف .
- زيت جوز الهند .
- كسب جوز الهند .

(و) منتجات النخيل ونوى النخيل :

- زيت النخيل
- زيت النوى وبذر النخيل .

(فأ) جلد الحيوان الخام والجلود والجلد المدبوغ .

جلد الحيوان والجلود الخام .

جلود الماشية .

جلود الخراف والنعاج المدبوعة .

جلود الماعز والجداء المدبوعة .

(ح) منتجات الغابات .

الأخشاب الخام .

الخشب الرقائقي - كتل خشبية - ألواح خشبية رقيقة - عوارض خشبية ومنتجات خشبية مماثلة مؤلفة من طبقات مضغوطة .

(ي) موز طارج

(ك) شاي

(ل) سيزال خام

(م) حديد خام .

خامات الحديد وكبريتوز الحديد المركز والمنصهر .

ولم يكن عرض المجموعة الاقتصادية الأوروبية مصدر سعادة بالنسبة لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فيما يتعلق بالسلع الواردة في السياسية الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد انصرفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن الاهتمام بصورة كبيرة بالمفاوضات الخاصة بسلع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . وكانت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تعلق أهمية كبيرة على التجارة في السلع الزراعية ذلك لأن اقتصاديات بعض دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تعتمد الى حد كبير جدا على الزراعة . وتؤكد المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن القائمة المعروضة على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك للمنتجات الزراعية التي لا تخضع لرسوم في سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية الموسعة تعادل ٩٦٪ من الانتاج الزراعي لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ولا تخضع سوى ٤٪ من منتجات دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك لاجراءات السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية . وتؤكد دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك أن بعض الدول الأعضاء في دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تعتمد تقريبا في جميع عائداتها من التصدير على السلع التي لم تمنح حرية الوصول الى السوق .

وقد تم الاتفاق على أن الاحصاءات المستخدمة في تطبيق النظام ستكون تلك التي يتم الحصول عليها بعد الدراسة الدقيقة لاحصاءات حسابات دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك والمجموعة الاقتصادية الأوروبية المأخوذة من سعر التسليم على ظهر السفينة .

وسيقصر النظام على المنتجات المذكورة من قبل لأنها :

(١) استبعدت من الاستهلاك المحلى في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

(ب) أدخلت في شبكة التصنيع التجارية الداخلية هناك حتى يتم تصنيعها ويتسم استقرار عائدات السلع المصدرة الذي تقترحه المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالتمييز الواضح . وتمثل واحدة من أهم سمات النظام في أنه سيطبق على عائدات صادرات دولة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك من السلع المذكورة من قبل ، خلال العام الذي يسبق العام الذي يطبق فيه النظام ، وتمثل عائدات السلعة أو السلع المصدرة الى جميع المناطق ١٠٪ على الأقل اجمالى عائداتها من السلع المصدرة ، ومع هذا فبالنسبة للسيزال ستصل النسبة الى ٥٪ . أما في الدول المتخلفة والمناطق غير الساحلية والجزرية فستنخفض هذه النسبة الى ٢٥٪ . وقد اكدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن النظام سيطبق على عائد السلع المصدرة من قائمة السلع الضرورية نظرا لأهميتها الاقتصادية .

ويتسم النظام بالمرونة . اذ أنه يشترط في حالة ما اذا تأثرت بعد مضي ٢٤ شهرا من تاريخ سريان الاتفاقية ، سلعة أو أكثر من السلع المدرجة في القائمة المذكورة والتي تعتمد عليها دولة أو أكثر من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الى حد بعيد جدا ، نتيجة لتقلبات عنيفة ، فان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستولى اعتبارا يتسم بالتعاطف لهذه السلعة أو السلع حتى تدرج في القائمة . ولتفادى التهريب والمتاجرة في السلع من جانب الدول التي لا تنتمى الى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، فان دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك المعنية ستشهد رسميا بأن السلع التي يطبق عليها النظام ناتجة من أراضيها أصلا .

ملحق

بيانات احصائية فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها الدول العربية وايران للدول الافريقية وغيرها

١ - المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول العربية وايران للدول النامية في افريقيا ، حتى تاريخ ٣١ مارس ١٩٧٥ ان أمكن مقسمة الى فئتين :

(١) الدول التي تقدم المساعدات والدول المستفيدة .

(ب) الالتزامات الواجب دفعها والتوزيع الفعلي للمساعدات .

٢ - المساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها الدول العربية وايران من خلال الوكالات مثل البنك العربي لافريقيا والصندوق العربي الخاص لافريقيا والبنك العربي الافريقي وبنك التنمية الاسلامي وصندوق المساعدات الفنية العربية لافريقيا ... الخ ، مع ادراج حجم مخصصات كل دولة من الدول المستفيدة .

٣ - المساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها الدول العربية وايران عن طريق الوكالات الدولية مثل صندوق الطوارئ الخاص التابع للأمم المتحدة .

١ . (١) التزامات المساعدات الثنائية من الدول العربية الى الدول الافريقية (غير العربية) ١٩٧٤ (مقدرا بهلايين الدولارات الامريكينة)
الدول التي تقدم المساعدات

الدول المستفيدة	الجزائر	ايران	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	المملكة العربية السعودية	دولة الامارات العربية	المجموع
بورندي									١٠٠
تشاد				٨٠٣	٧٠٦	١٠٩			١٧٠٨
داهومي				١٥٠	١٠٠				١٠٠
غينيا الاستوائية					١٠٠				١٠٠
ايبيريا					١٠٠				١٠٠
جامبيا					١٠٠				١٠٠
غينيا					١٠٠				١٠٠
ليسوتو		١٠٠							١٠٠
مالى	١٠٢		٢٠٥	٣٠٣	٥٠١	٩٠٩	٣٥٠٢	١٥٠	٧١٠
موريتانيا								٦٠	١٠٠
النيجر									١٠٠
منطقة الساحل									١٠٠
السنغال		١٠٠٧		٧٠٠	٩٠٦	١٤٠٠	٣٠٠	١٩٥٥	٩٧٠٦
الصومال			١٧٥٥						١٣٩٠١
السودان		٦٤٠	١٠٠	١٥٠٦	١٠٢	١٤٠٠	١٤٠٤		١٠٢
توجو									١٤٠٩
اوغندا									١٠٠
فولتا العليا									٢٦٠
زائير									٢٦٠
زامبيا	٨								٠
المجموع	٢٠	٧٥٠٧	٢٠٠	٤٨٠٩	٥٤٠١	٣٩٠٧	٨٠٠	٨٧٠٦	٤٠٨٠

البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا :

تم الاتفاق على انشاء هذا البنك أصلا فى مؤتمر القمة العربى السادس المنعقد فى الجزائر فى نوفمبر عام ١٩٧٣ وبدأ العمل بصورة ايجابية فى مقره بالخرطوم فى يناير ١٩٧٥ . وسيتولى البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ادارة الصندوق الخاص لافريقيا . يضاف الى ذلك أن رأسماله الذى يصل الى ٢٢١ مليون دولار تم بالفعل دفع ٣٣٤ مليون دولار منه حتى مارس ١٩٧٥ .

المملكة العربية السعودية :	١٢٥ مليون دولار .
الجزائر :	٥ ملايين دولار .
الكويت :	٥ ملايين دولار .
قطر :	٥ ملايين دولار .
المغرب :	٢٩ مليون دولار .
تونس :	١٢٥ مليون دولار .
عمان :	١ مليون دولار .
البحرين :	٢٥ مليون دولار .
الأردن :	٢٥ مليون دولار .
السودان :	٢٥ مليون دولار .

البنك العربى الافريقى : تأسس فى عام ١٩٦٤ ، وفى أوائل ١٩٧٤ قام بمنح قروض بلغت ١٨ مليون دولار للدول الافريقية ، وفى أغسطس زاد رأسماله بمقدار ٥ مليون دولار ولم يلزم البنك فيما يبدو بدفع هذه الأموال لدول معينة حتى أوائل ١٩٧٥ .

٣ - قيمة الالتزامات تجاه برامج التنمية للأمم المتحدة وما دفع منها
١٩٧٤ (مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة الخاتمة	وكالات الأمم المتحدة	صندوق الطوارئ للأمم المتحدة	اتحاد التنمية الدولي	المجموع
الجزائر				
قيمة الالتزامات	٠.٥	٢.٠		٢.٥
المبلغ المدفوع	٠.٥	١.٠		١.٥
إيران				
قيمة الالتزامات	٢.٤	٢.٠		٢.٢٤
المبلغ المدفوع	٢.٤	٢.٠		٢.٢٤
العراق				
قيمة الالتزامات	٠.٥			٠.٥
المبلغ المدفوع	٠.٥			٠.٥
الكويت				
قيمة الالتزامات	٠.٦		٣.٢٠	٣.٢٦
المبلغ المدفوع	٠.٦		١.٠٧	١.١٣
ليبيا				
قيمة الالتزامات	٠.٧			٠.٧
المبلغ المدفوع	٠.٧			٠.٧
قطر				
قيمة الالتزامات	٠.٢			٠.٢
المبلغ المدفوع	٠.٢			٠.٢
المملكة العربية السعودية				
قيمة الالتزامات	١٣.٤	٣.٠		٤٣.٤
المبلغ المدفوع	١٣.٤	٣.٠		٤٣.٤
دولة الإمارات العربية				
قيمة الالتزامات	٠.٥	١.٠		٢.٠
المبلغ المدفوع	٠.٥	١.٠		١.٥
المجموع الكلي			٣.٢٠	
قيمة الالتزامات	١٨.٨	٨.٠	١.٠٧	١٣.٠٨
المبلغ المدفوع	١٨.٨	٧.٠		٢٦.٥

المصدر : خبراء الاقتصاد في الشرق الأوسط .

١ - (ب) توزيع المساعدات الثنائية من الدول العربية للدول الافريقية ١٩٧٤
ليس من المتيسر بعد الحصول على بيان مفصل عن الدول التي تقدم
المساعدات والدول المستفيدة ، وعلى أية حال فثمة زيف في هذا الشأن، نظرا
لتزايد التزامات المساعدة الشاملة من الدول العربية ، بصورة كبيرة في عام
١٩٧٤ حتى برز عاملان امضيا الى رقم منخفض على نحو مضلل للتوزيع الفعلي
للمساعدات ، هما :

(١) الفجوة الزمنية بين الالتزام بالمساعدات وتوزيعها .
(ب) حقيقة أن بعض الالتزامات تستغرق عدة أعوام . وعلى أية حال فان
التقديرات التالية عن الدول التي تسلمت بالفعل مساعدات ربما تكون
ذات قيمة :

غينيا	:	٥	ملايين من الدولارات .
السنغال	:	٥	ملايين من الدولارات .
الصومال	:	٢٥	مليون دولار .
السودان	:	٧٠	مليون دولار .
أوغندا	:	٢	مليون دولار .
موريتانيا	:	٢٥	مليون دولار .
دول افريقية أخرى	:	٤٦	مليون دولار .
المجموع	:	١٧٨	مليون دولار .

٢ - المساعدات المتعددة الاطراف لافريقيا في ١٩٧٤ واول ١٩٧٥

قامت الدول العربية المنتجة للبترول (باستثناء ايران) بإنشاء الصندوق
العربي الخاص لافريقيا في يناير ١٩٧٤ . وقررت منظمة الوحدة الافريقية في
أغسطس ١٩٧٤ وضع مخصصات تبدأ بـ ٢٠٠ مليون دولار . وبدأ في أكتوبر
توزيع هذه المخصصات . وتوضح الأرقام التالية الالتزامات منذ أغسطس
١٩٧٤ ، وكذلك مقدار ما تم توزيعه من المخصصات حتى مارس ١٩٧٥ .

دول- افرقية اخرى :

١ - مجموعة الدول التي تضررت أكثر من غيرها نتيجة لارتفاع أسعار
البتروال :

الجزء المنفق	جملة الالتزامات	
من المساعدات		
(مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية)		
١٤٠٢	١٤٠٢	اثيوبيا
٧٠١	١٤٠٢	تنزانيا
٣٠٥	١٠٠٦	السودان
٨٠٨	٨٠٨	تشاد
٤٠٤	٨٠٨	غانا
٣٠٩	٧٠٨	مالي
الجزء المنفق	جملة الالتزامات	
من المساعدات		
(مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية)		
٧٠٥	٧٠٥	السنغال
٣٠٦	٧٠٢	ساحل العاج
٢٠٨٥	٥٠٧	الكامرون
٢٠٧	٥٠٤	النيجر
٢٠٧	٥٠٤	فولتا العليا
٢٠٤	٤٠٨	جمهورية ملجاش
١٠٨	٣٠٦	سيراليون
٣٠٦	٣٠٦	كينيا
١٠٤	٢٠٨	ليسوتو
١٠٢	٢٠٤	داهومي
١٠٢	٢٠٤	جمهورية افريقية الوسطى
	٢٠٤	موريتانيا
١٠	٢٠	الصومال
٠٠٨	١٠٦	غينيا
٧٨٧	١٢٠٩	

٢ - الدول الأخرى :

الجزء المنفق من المساعدات بملايين الدولارات الأمريكية	جملة الالتزامات	
١٢٧	١٢٧	زامبيا
-	١٢٤	زائير
٩ر٥	١١٨	المغرب
-	٧٥	ملاوي
١١٣	١١٣	أوغندا
٤ر٥	٤ر٥	بتسوانا
٢١	٤٢	سوازيلاند
١٨	٣٦	ليبيريا
٢٧	٢٧	موريتشيس
٢٠	٢٠	بورندي
٢٠	٢٠	رواندي
٩ر٠	١٨	توجو
٣٥ر٠	٧ر٠	جامبيا
٥ر٠	٥ر٠	غينيا - بيساو
٥ر٠	٥ر٠	غينيا الاستوائية
٤٧١٥	٧٩١	المجموع
١٢٥٨٥	٢٠٠	المجموع الكلي

الدول التي تضررت أكثر من غيرها نتيجة لارتفاع أسعار البترول + الدول الأخرى

فهرس

صفحة	
٣	تقديم
٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : نزاع الشرق الاوسط
٢١	الفصل الثاني : الدبلوماسية الافريقية في الشرق الاوسط
٢٥	الفصل الثالث : الأسعار الناجمة عن زيادة سعر البترول في افريقيا
٣٩	الفصل الرابع : النقد الافريقي للعرب
٤٨	الفصل الخامس : اقتراحات مختلفة لاعادة استثمار فائض أموال البترول العربي المتراكمة
٥٩	الفصل السادس : ما الذي يستطيع العرب أن يقوموا به في افريقيا
٦٣	الفصل السابع : مجالات ممكنة للاستثمار في افريقيا
٦٨	الفصل الثامن : الدول العربية الغنية بالبترول وبنوك التنمية الافريقية
٧٥	الفصل التاسع : نموذج للمشاركة الافريقية العربية
٨٥	الفصل العاشر : حوافز الاستثمار في افريقية الحديثة
١٠١	الفصل الحادي عشر : حوافز صناعة التعدين
١٠٦	الفصل الثاني عشر : ضمانات ضد التأمين واتفاقيات التعويض
١١٣	الفصل الثالث عشر : تنافس أوروبا لافريقية
١٢٣	الفصل الرابع عشر : الشروط الهامة التي تضمنتها اتفاقية لومي ملحق ببيانات احصائية فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها الدول العربية وايران للدول الافريقية وغيرها

09
7

Bibliotheca Alexandrina



06555696